

السنة ٢٠

العددان ٧٩ و ٨٠

رجب - ذو الحجة ١٤٠١هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة التحرير

محتويـــات العـــدد

الموضـــــوع	الصفحة

كتاب
التنبيهات المجملة على المواضع المشكلة

ما عني به الشيخ الإمام العالم العلامة

صلاح الدين العلائي (٦٩٤ - ٧٦١هـ)

دراسة وتحقيق

الدكتور مرزوق بن هياس آل مرزوق الزهراني

الأستاذ المساعد بقسم الدراسات العليا

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة



تمهيـــد

الحمد لله حمداً كثيراً لا يحصى عدده، ولا يدرك منتهاه، وأشهد أن الله إله فرد صمد، تنزه عن مشابهة خلقه، واستوى على عرشه، له الأسماء الحسنى، والصفات العلى، ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير، وسع كرسيه السموات والأرض، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ومصطفاه، أرسله بالهدى ودين الحق، ولهداية البشرية اجتباه.

أما بعـد : فإن المتتبع لجهود علماء الأمة الإسلامية منذ عهد الصحابة - رضي الله عنهم - إلى يومنا هذا يجد من صبرهم على البحث والتتبع لفرائد العلم وفوائده، والغوص في بحور العلم والمعرفة، ما يشيب له الولدان، وتحار العقول في الموازنة بين ذلك الإنتاج الهائل - الذي تجلى في أدق صفاته، من حيث الكيف والكثرة - وبين الوقت المنجز فيه، إنها أزمنة قياسية لن تحطم، تقف العقول مشدوهة أمام تلك الصلابة الحسية المتمثلة في الصبر على عناء البحث، ومشقة التتبع العلميين، والمعنوية المتمثلة في ذلك السد المنيع الواقف أمام التيارات المعـادية لشريعة الإسلام بقضها وقضيضها، تلك العداوة المستمرة التي لا تفتأ ترسل حملاتها الشعواء على السنة وأهلها الحملة تلو الحملة، ولكنها تبوء بالفشل، وإن كانت تثير بعض الجدل، لكن سرعان ما يظهر الحق ويعود الكيد إلى نحور أهله.

ولو أخذنا مثلا على هذا، جهود العلماء لخدمة السنة النبوية، لرأينا العجب العجاب من أولئك الجهابذة الذين جندوا أفكارهم، وجردوا أقلامهم لصيد كل فائدة من كنوز هذا الدين، فكان من جهودهم، حفظ النصوص، وشرح الألفاظ، وتذليل كل ما يحول دون الفهم، من أجل بيان الحق لطالبيه، والذود عن حرم السنة المقدسة، كي تبقى سيدة الموقف في كل زمان ومكان، ولا غرابة، فالسنة مصدر التشريع الثاني، وهي موضحة لما في كتاب الله من الإجمـال، ومفصلة له بأوضـح المعـاني، فكـان الإعداد لحملتها منحة من الله - عز وجـل - لهذه الأمـة، فهيأهم لحمـل هذا المنصب الجليل، وأمـدهم بكل المقومات، النفسية، والفكـرية، والعقلية، فكـان من ذكائهم ما لا يوصف، ومن حفظهم ما يشبه الخيال، ومن صبرهم ما يثقل الجبال، ومن إيمانهم بشريعة الله وصفاء عقيدتهم، ما يجعلهم يدفعـون النفس والنفيس في سبيل إظهـار الحق، وقمـع الباطل، وهذا ما يلمسه المتتبع لأخبارهم العارف بصفاتهم وأحوالهم، أفكارهم تجوب ميادين العلم والمعرفة دون كلل أو

ملل، فكانت الثمرة إثراء المكتبة الإسلامية بالنفائس في مختلف الموضوعات،بالجمع الشامل، التصنيف النوعي، أو الجزئي، أو تتبع النكت، والبحث عن المضايق العلمية، وإيجاد الحلول المناسبة لكل إشكال.

ولقد كان العلائى ـ رحمه الله ـ أحد العلماء، النابهين الأفذاذ متمتعا بقدر كبير من الحذق والذكاء، إستغل هذه المواهب في خدمة العلم الشرعي في مجالاته الواسعة، وأعطى كل جانب عناية خاصة، وصفة من البحث محددة، مقدما بذلك عصارة أفكاره خدمة للشريعة الإسلامية وكانت جهوده ثمرة لا تقدر بثمن، ومن تلك الجهود المشكورة كتابه الذي نقدمه اليوم إسهاماً في تزويد المكتبة الإسلامية بالنافع المفيد، وهو عمل لم تظهر ضخامته في الكم، لكنها برزت من حيث الكيف، فتتبع تلك المواضع المشكلة، وايجاد الحلول العلمية لها، ليس بالأمر السهل، وطرق مثل هذه المضايق لا يقدم عليه إلا الفحول من العلماء فقد تتبع العلائي ـ رحمه الله ـ مواضع أشكلت على العلماء في الصحيحين، والسنن الأربعة ولا أراه إلا أجاد وأفاد، وأنبأ عمله عن حذق وقوة ملاحظته، ورأيت من المناسب عدم تحديد تلك المواضع في المقدمة، خشية الإطالة، ورغبة في كون الإبهام دافعاً للقارىء الكريم، إلى قراءة هذا المؤلف النفيس، والوقوف على مواطن الإشكال لتمام الفائدة، وليسعد بالمزيد من الصلاة والسلام على رسول الله (ﷺ) عند قراءة المؤلف، وهذا في حد ذاته فضل عظيم، يندب إليه القارىء الكريم.

وتجدر الإشارة إلى أنني جعلت العمل ـ بعد هذا التمهيد ـ على النحو التالي:

ثلاثة أقسام، وخاتمة، وفهارس.

القسم الأول: وفيه فصلان:

الفصل الأول: ترجمة العلائي. في مباحث.

الفصل الثاني: معلومات موجزة عن الكتب التي أورد عليها التنبيهات ومؤلفيها.

القسم الثاني: وفيه فصلان:

الفصل الأول: بيان عملي في الكتاب.

الفصل الثاني: تسمية الكتاب ووصف نسخته الخطية.

القسم الثالث: تحقيق نصوص الكتاب.

ثم الخاتمة، والفهارس.

القسم الأول

(الفصل الأول)

ترجمة العلائي

لم يطل المتقدمون البحث في نسب العلائي، فأوائل المترجمين له من أمثال الحافظ الـذهبي[1]، والحافظ ابن حجر[2]، والسبكي[3]، لم يزيدوا على أن ذكروا اسمه، واسم أبيه، والنسبة، وزاد ابن العماد[4] اسم الجد.

اسمـــــه . ونســـبه :

هو صلاح الدين، أبو سعيد، خليل بن كيكلدي بن عبد الله، العلائي[5]، الشافعي[6].

ولادتـــــــه :

ولد سنة أربع وتسعين وستمائة (٦٩٤هـ) من الهجرة في دمشق[7].

نشـأتـــــه :

نشأ في مدينة دمشق، وتلقى العلم عن علمائها وخطبائها، فختم القرآن العظيم، وسمع الحديث الشريف، وابتدأ قراءة العربية، وغيرها من العلوم[8].

أسرتـــــه :

لم تفصح المصادر بشيء عن أسرة العلائي، وكل ما تيسر الوقوف عليه في هذا الشأن،

---

(١) المعجم المختص ص ٩٣.

(٢) الدرر الكامنة ٢/١٧٩.

(٣) طبقات الشافعية ١٠/٣٦.

(٤) شذرات الذهب ٦/١٩٠.

(٥) نسبة إلى البلدة الأصل لأسرته، والعلاية بلد بالروم، منها الصلاح خليل بن كيكلدي، العلائي، حافظ بيت المقدس (شرح القاموس ١٠/٢٥٣).

(٦) نسبة إلى المذهب.

(٧) المعجم المختص ص ٩٣. وطبقات الشافعية ١٠/٣٦. والدرر الكامنة ٢/١٧٩. وشذرات الذهب ٦/١٩٠. وغيرها كثير من كتب التراجم.

(٨) بتصرف (الدارس ١/٦٠).

هو أن العـلائي تركي الأصل، وأن أباه كان جنديا[1]، وقد نسبه الدكتور زهير الناصر. فقال: «ابن الأمير سيف الدين كيكلدي»[2]» وهذا يعني أن العلائي من أسرة ذات شأن، لكن يعكر على هذه المعلومة أمران:

الأول: عدم الوقوف على المصدر الذي أورد هذه المعلومة.

الثاني: أن الأسنوى قال عن العلائي: «منسوبا إلى بعض الأمراء»[3].

وهذا يعني عكس ما تقدم. لكن ثبت أن جده لأمه كان عالماً[4]، أسهم في تعليم حفيده العلائي[5].

سعيــه في طلب العلم:

الذي أراه أن العلائي توجه إلى العلم بعناية جده لأمه، وكان الجد عالماً يحفظ متوناً ويذاكر بفوائد، وما من شك في أنه دفع حفيده لأخذ الرواية والسماع، حتى أصبح على قدر من الوعي والعلم، واستيعاب المعلومات، وسنه لم يجاوز التاسعة، أي أنه بلغ هذه الرتبة العلمية وهو في عمر طالب في السنة الثالثة الابتدائية في زماننا هذا، ولا عجب. فالفارق كبير، فإن الذاكرة غير الذاكرة، والهمة غير الهمة، والتربية غير التربية.

إن العلائي في هذا السن كان يتعامل مع صحيح البخاري، وصحيح مسلم، ففي سنـة ثلاث وسبعـمائة (٧٠٣هـ) سمع صحيح مسلم على شرف الدين الفزارى، وعمره يومـذاك تسـع سنـوات، وفي سنة أربع وسبعمائة (٧٠٤هـ) سمع صحيح البخاري على علي بن مشرف[6]، وفيها ابتدأ بقراءة العربية وغيرها على الشيخ نجم الدين القحفازى، والفقـه والفرائض على الشيخ زكي الدين زكوى[7] كل هذا ولم يجاوز عشر سنوات، وهو يحظى برعـاية جده لأمه، وبعد هذا بدأ العلائي استقلاله العلمي في سنة إحدى عشرة وسبعمائة (٧١١هـ). أي: في السابعة عشرة من عمره، فاشتغل بالفقه والعربية، وطلب الحديث بنفسه، وقرأ فأكثر[8].

---

(١) المستدرك على معجم المؤلفين ص ٢٣٥. ولعل النسبة ليست إلى العلاية من بلاد الروم، بل إلى سكة العلاء ببخارى، والأتراك أصولهم بخارية. انظر: معجم البلدان ٤/١٤٤.

(٢) انظر دراسته لكتاب: جامع التحصيل.

(٣) طبقات الأسنوي ٢/٨٥٨.

(٤) الدرر الكامنة ١/٤١.

(٥) الدرر الكامنة ٢/١٨٠.

(٦) الدرر الكامنة ٢/١٨٠.

(٧) الدارس ١/٦٠.

(٨) الدرر الكامنة ٢/١٨٠.

رحلاتـــــــه :

سبق القـول أن العـلائي ـ رحمـه الله ـ ولد بدمشق[1]، وبها تأهل لطلب العلم، والرحلة في سبيله، ومنها تأهب للرحلة، إذ خرج في سنة سبع عشرة وسبعمائة بصحبة شيخه ابن الزملكاني[2]، في طريقهما إلى القدس ولازم شيخه المذكور، وتخرج به، وعلق عنه كثيراً، ولازم الـبرهـان الفزارى وخرج له مشيخة[3]، ورحل إلى الحجاز ـ مكة ـ سنة (٧٢٠هـ) بصحبة شيخه ابن الزملكاني، حيث سمع من الشيخ رضي الدين الطبري[4]، ثم رحل إلى مصر وأقام بها مدة، وسمع، وعاد إلى مكة مرات للحج، وأقام مجاورا، رحل إلى القدس واستوطنها[5].

وهكـذا قضى العـلائي ـ رحمه الله ـ قدرا من عمره في الرحلة بين الشام والحجاز ومصر[6] والقـدس، بحثـا عن الخـير والعـطاء، نال بذلـك شرفا، وأعطى عطاء العلماء الصالحين الشرفاء.

شيوخـــــــه :

لم تكن همة العلائي ـ رحمه الله ـ قاصرة في البحث عن العلم وأهله بل كان يفتش عن مصادره، ويرتوي من منابعه، بدأ حياته بتحصيله، وختمها بجمعه وتصنيفه، ذكر أنه أخذ عن سبعمائة من الشيوخ في مختلف العلوم[7] منهم :

١ ـ شرف الدين الفزارى، أحمد بن إبراهيم بن سباع، كان فصيحاً لا يكاد يلحن، مع طيب النغمة، ولين الكلمة، وحسن التودد والدين والأمانة، متوسط المعرفة بالرجال[8]، تلا بالقـراءات السبـع، وحـدث بالصحيح، والسنن الكبير، وولي مشيخة الحديث بالظاهرية[9]. وقد سمع عليه العلائي صحيح مسلم في سنة ثلاث وسبعمائة، وفيها كمل عليه ختم القرآن الكريم[10].

---

(١) ص ٤.
(٢) الدرر الكامنة ٢/ ١٨٠.
(٣) الدرر الكامنة ٢/ ١٨٠.
(٤) الدارس ١/ ٦٢.
(٥) الدارس ١/ ٦٢. وشذرات الذهب ٦/ ١٩٠.
(٦) النجوم الزاهرة ١٠/ ٣٣٧.
(٧) الدرر الكامنة ٢/ ١٨٠.
(٨ ، ٩) المعجم المختص ص ٨. والدرر الكامنة ١/ ٩٤.
(١٠) الدارس ١/ ٦٠.

٢ ـ ابن مشرف الفزارى، محمد بن أبي العز، كان فصيحا، مناظرا متدينا، مرضي الأحكام[١]، وقد سمع عليه العلائي صحيح البخاري.

٣ ـ ابن الزملكاني، محمد بن علي بن عبد الواحد، كان من بقايا المجتهدين، ومن أذكياء أهل زمانه، درس وأفتى وصنف، وتخرج به الأصحاب[٢]، ومنهم العلائي. فقد لازمه وتأثر به، وقرأ عليه الحافظ الذهبي أربعين حديثا، وكان لا يقرّب إلاّ المهرة من تلاميذه[٣].

٤ ـ برهان الدين الفزارى، إبراهيم بن عبد الرحمن بن سباع، الإمام الفقيه، شيخ الإسلام، برهان الدين أبو إسحاق ابن الفقيه الإمام شيخ الإسلام تاج الدين، انتهت إليه معرفة المذهب ودقائقه ووجوهه مع علم بمتون الأحكام، وعلم بالأصول والعربية[٤]. وقد لازمه العلائى واستفاد منه، وخرج له مشيخة.

٥ ـ رضي الدين الطبرى، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم، الإمام القدوة، العابد، له علم وفهم وديانة[٥]، وكان إمام المقام الشافعي، وأتقن المذهب، قال العلائي: «هو أجلّ شيوخي»[٦].

٦ ـ نجم الدين القحفازي، علي بن داود بن يحيى، ساق الحافظ نسبه إلى عبد الله بن الزبير، سمع عدة أجزاء، وسمع الموطأ وغيره، ولم يحدث، وقرأ القراءات بالروايات، وكان بقية أعيان الشاميين في العربية[٧] وكان من أذكياء وقته، مع الديانة والورع[٨].

٧ ـ ابن تيمية: تقي الدين، أبو العباس، أحمد بن شهاب الدين أبي المحاسن عبد الحليم بن تيمية، كان شيخاً إماماً، عالماً، علامة فقيها، حافظا، زاهدا، عابدا، مجاهدا، قدوة، لقبه العلماء بـ«شيخ الإسلام»[٩]، كان ذكيا، كثير المحفوظ، قلّ أن سمع شيئا إلا حفظه، حتى قيل: إنه كان أعرف بفقه المذاهب من أهلها[١٠]، فخالف

---

(١) الدرر الكامنة ٤/١٦٧.

(٢) المعجم المختص ص ٥٥.

(٣) الدرر الكامنة ٤/١٩٣.

(٤) المعجم المختص ص ٥٥.

(٥) المعجم المختص ص ٦٢. بتصرف.

(٦) الدرر الكامنة ١/٥٦.

(٧) الدرر الكامنة ٣/١١٦، ١١٧.

(٨) عزاها الحافظ إلى معجم الذهبي. ولم أقف فيه على ترجمة القحفازي ولعلها في المعجم الكبير.

(٩) ابن كثير في البداية والنهاية ١٤/١٣٥.

(١٠) البداية والنهاية ١٤/١٣٧.

الأئمة الأربعة في عدة مسائل، صنف فيها واحتج لها بالكتاب والسنة[1]، وما قوطع في مجلس، ولا تكلم معه فاضل في فن من الفنون إلا ظن أن ذلك الفن فنه، وكان حاملا راية الحديث، حفظا ونقداً وتمييزاً، ناظر واستدل، وهو دون البلوغ، وأفتى ودرّس، وهو دون العشرين، وصنف وصار من كبار العلماء في حياة شيوخه[2]، اجتمعت فيه شروط الاجتهاد[3]، وحاز ثناء العلماء وعمره ثلاثون سنة[4]، صنف أكثر من أربعة آلاف كراسة[5]، رحمه الله رحمة واسعة.

٨ ـ المزي : يوسف بن عبد الرحمن، أبو الحجاج، المزى، حامل لواء معرفة الرجال، والقائم بأعبائها، لم تر العيون مثله، ولم تعرف له صبوة، ترافق هو وابن تيمية كثيرا، وكان يقرر طريقة السلف في السنة، ويعضد ذلك بمباحث نظرية، وقواعد كلامية[6]، أثنى عليه الإمام ابن تيمية، وأخرجه من السجن، وكان سبب سجنه قراءته لكتاب خلق أفعال العباد[7]. وبعد موته جمع تلميذه الحافظ العلائي جزءا سماه «سلوان التعزى عن الحافظ المزى»[8].

حالته الاجتماعية :

إن المسلم يرقى إلى الفضائل، ويأخذ بأسباب الكمال، لاسيما في مجال الدين والأخلاق، وقد اعتنى الدين الإسلامي بهذا الجانب، وحث على التعامل مع أسبابه المعنوية والمادية، ومنها الزواج الذي شرعه الله ـ عز وجل ـ وبناه على أسس متينة، تكفل الحقوق والواجبات للطرفين.

وقد أخذ العلائي ـ رحمه الله ـ بأسباب الفضل والكمال، معنوية ومادية فكما أوضحت المصادر إقدامه على طلب العلم، وكسبه الوفير لفنونه وصنوفه بيّنت أنه لم يبلغ الثلاثين من عمره إلاّ وهو رب أسرة لها حقوقها، وعليه التزامات الرعاية والتوجيه، فابنته أسماء، ولدت في سنة خمس وعشرين وسبعمائة[9]، والذي نستجليه من المصادر، أنه تزوج بعد عودته من

---

(١) الدرر الكامنة ١/١٦٠.
(٢) الدرر الكامنة ١/١٦٨.
(٣) البداية والنهاية ١٤/١٣٧. والدرر الكامنة ١/١٦٨.
(٤) البداية والنهاية ١٤/١٣٧.
(٥) الدرر الكامنة ١/١٦٨.
(٦) تذكرة الحفاظ ص ١٤٩٨ ـ ١٤٩٩.
(٧) الدرر الكامنة ٥/٢٣٤، ١/٥١٦.
(٨) الدرر الكامنة ٥/٢٣٧.
(٩) الدرر الكامنة ١/٣٨٤.

الرحلة مع شيخه الزملكاني إلى بيت المقدس، وخلال إقامته بدمشق[1] أنجب أبناءه أحمد، وأسماء، وأمة الرحيم، الذين تجلت محبته لهم في الرعاية الفكرية إذ أفادهم من علمه الوافر، وعرضهم على حفاظ دمشق والقاهرة[2].

الآخـــذون عنـــه :

لا يساور الشك أحدا اطلع على ترجمة العلائي، وعرف مباشرته التدريس في العديد من دور العلم، مع وجود أفاضل العلماء، في كثرة الآخذين عنه، بل يجزم بأنهم من الكثرة بمكان، ولولا الرغبة في عدم الإطالة، لتتبعت الأمر وقدمت ما يؤيد هذا الميول، غير أنه لابد من تعريف القارىء الكريم بأن في مقدمة الآخذين عنه : ابنه، وبنتيه. وهم :

١ ــ أبو الخير أحمد بن خليل العلائي، اعتنى به والده، فأسمعه من حفاظ دمشق، ورحل به إلى القاهرة، وسمع من حفاظها، سكن بيت المقدس، وصار من أعيانها، شدت إليه الرحال للسماع منه، وممن رحل إليه الحافظ ابن حجر، لكنه لم يدركه، بلغه موته وهو بالرملة فعرج عن القدس إلى الشام[3]، مات سنة ٨٠٢هـ، لكن الحافظ أخذ عنه بالإجازة[4].

٢ ــ أم محمد. أسماء بنت خليل، العلائي، اعتنى بها والدها وأسمعها من حفاظ دمشق، والقاهرة، ولعلها زوجة شيخ الفقهاء الشافعية : إسماعيل بن علي القلقشندى[5]. توفيت ببيت المقدس سنة ٧٩٥هـ[6].

٣ ــ أمة الرحيم زينب بنت خليل، العلائي، سمعت وحدثت، وتوفيت قبل أختها بأيام[7].

٤ ــ الحافظ الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، التركماني طلب الحديث وله ثمان عشرة سنة، وتعب فيه وخدمه، إلى أن رسخت فيه قدمه[8]، ومهر فيه، وفي غيره من

---

(١) لأنه رحل لزيارة بيت المقدس مع الزملكاني في سنة سبع عشرة وسبعمائة ودرس في الناصرية سنة ثمان عشرة، والناصرية إحدى مدرستين تسمى بهذا الاسم، فالتي في دمشق تسمى الناصرية الجوّانية، والتي في قاسيون تسمى الناصرية البرانية. (الدارس ١/١١٥، ١١٧).

(٢) شذرات الذهب ٧/١٥.

(٣) شذرات الذهب ٧/١٥.

(٤) الدرر الكامنة ١/٣٨٤. وانظر ترجمته : (الضوء اللامع ١/٢٩٦).

(٥) شذرات الذهب ٦/٢٥٦، ٢٥٧. والدرر الكامنة ١/٣٨٤، ٣٩٥. وذيل التذكرة ص ١٨٣.

(٦) ذيل التذكرة ص ١٨٣. وشذرات الذهب ٦/٣٤٤. وأعلام النساء ١/٥٤.

(٧) ذيل التذكرة ص ١٨٣. وشذرات الذهب ٧/١٥٤. وأعلام النساء ١/٥٨.

(٨) طبقات الحفاظ ص ٥١٨.

العلوم، حتى كان أكثر أهل عصره تصنيفاً، وكان علامة زمانه في الرجال وأحوالهم[1]، والقائم بأعباء صناعة الحديث[2]، عرف العلائي، وأثنى عليه، وأخذ عنه، قال: «وثنا في درسه عن جماعة»[3]. (٦٧٣-٧٧٤هـ) وهو من شيوخه.

٥ ـ ابن كثير: إسماعيل بن عمر، فقيه متفنن، ومحدث متقن، ومفسر نقال، وله تصانيف مفيدة[4]، كان من محدثي الفقهاء، ولم يكن على طريقة المحدثين في تحصيل العوالي، وتمييز العالي من النازل[5]. قال السيوطي: «العمدة في علم الحديث معرفة صحيح الحديث وسقيمه، وعلله واختلاف طرقه، ورجاله جرحا وتعديلا، وأما العالي والنازل ونحو ذلك، فهو من الفضلات، لا من الأصول المهمة»[6]. **قلت**: وما ذكره السيوطي ـ رحمه الله ـ متحقق لدى الحافظ الإمام ابن كثير وتفسيره وغيره ينبىء بذلك. (٧٠٠-٧٧٤هـ). أخذ عن العلائي[7].

٦ ـ زين الدين العراقي: أبو الفضل، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، اشتغل بالعلوم، وأحب الحديث فأكثر من السماع، وتقدم في فن الحديث، كان حافظ العصر[8]، أخذ عن العلائي. وقال: «مات حافظ المشرق والمغرب صلاح الدين العلائي»[9]. (٧٢٥-٨٠٦هـ).

٧ ـ القلقشندي: أبو الفداء، إسماعيل بن علي بن الحسن، حفظ القرآن، ومختصرات في العلوم، وتفقه فدرس وأفتى، وبرع وتصدر لنشر العلم، حتى صار أوحد عصره، مرجعا في المذهب، مستحضرا للروضة، صاهر العلائي على ابنته[10]. (٧٠٢-٧٧٨هـ).

٨ ـ السبكي: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، صاحب الطبقات كان عارفا بالأمور،

---

(١) الدرر الكامنة ٣/٤٢٦، ٤٢٧.

(٢) طبقات الحفاظ ص ٥١٧.

(٣) المعجم المختص ص ٩٣.

(٤) المعجم المختص ص ٧٥.

(٥) الدرر الكامنة ١/٤٠٠.

(٦) ذيل التذكرة ص ٣٦٢. وطبقات الحفاظ ٥٣٠.

(٧) الدارس ١/٥٩.

(٨) طبقات الحفاظ ٥٣٩.

(٩) طبقات الحفاظ ٥٢٨. وذيل التذكرة ٣٦١.

(١٠) الدرر الكامنة ١/٣٩٥. وشذرات الذهب ٦/٢٥٦، ٢٥٧.

جرى عليه من المحن والشدائد ما لم يجر على قاضي قبله، وحصل له من المناصب ما لم يحصل لأحد قبله[1]. أخذ عن العلائي قال : «حدثنا الفقيه أبو سعيد خليل بن كيكلدى العلائي من لفظه بالمسجد الأقصى، وذكر سنده إلى أبي داود بحديث قدر الدية»[2].

دراسة عصر العلائي بإيجاز

الناحية السياسية :

تميز عصر العلائي في الجانب السياسي بكثرة الحروب والفتن، فقد كان عهد المماليك ميدانا فسيحا لتلك الأحداث المؤلمة من الداخل والخارج فقد وقعت بين المسلمين مطاحنات جسيمة كلفت الطرفين خسائر مادية ومعنوية وكان ضررها على المسلمين بالغ الأثر لأسباب منها :

شتات القيادة الإسلامية، وكثرت النزاعات والخلافات الداخلية، السبب الذي جعل التتر يكلفون المسلمين خسائر فادحة في المجالين العسكري والاقتصادي، وتوالت الملاحم الشرسة بين الطرفين من أمثال ملحمة وادي الخزندار قرب حمص، قتل فيها فوق عشرة آلاف من المسلمين[3]، وحدث أن دخل التتر دمشق، وكلفوا المسلمين خسائر في الأرواح، ونهبت الأموال وأسر أكثر من أربعة آلاف، وحرقت المدارس، ضربا من أولئك الأعداء للجوانب العسكرية والاقتصادية والتعليمية[4]، فكان لتلك الهجمات الشرسة أثرها السلبي على مناشط الحياة في البلاد، على أن نفحات من الإصلاح السياسي، وإقامة الحصون والقلاع تخللت هذا العصر، وكان لها الأثر البالغ في انتصارات المسلمين.

الناحية الاجتماعية :

كان الناس في الإطار العام للدولة يعانون من الشتات الاجتماعي مما سهل لكثير من الآفات الاجتماعية أن تنشط في الحياة الاجتماعية، فانتشرت الأمراض، وتوسعت دائرة الفقر، وظهرت المفاسد الخلقية في مواقع من البلاد، وهذا كان منفذا للأعداء، سهل لهم الوصول إلى كثير من الأمصار الإسلامية، وغايتهم إضعاف الدولة الإسلامية، وكسر

---

(١) الدرر الكامنة ٣/ ٤٠، ٤١.
(٢) طبقات الشافعية ١٠/ ٢٢٤.
(٣) دول الإسلام ٢/ ٢٠٢.
(٤) دول الإسلام ٢/ ٢٠٣.

شوكتها ثم القضاء عليها، على أن هذا العصر لم يخل من ومضات إصلاحية في شتى المجالات، كثيرا ما تعرقلها الخلافات الداخلية، وتهاجمها الحملات الخارجية، وقد أبطلت الفواحش والقمار، والخمور، وقرئت بذلك المراسيم[1]، وعممت على البلاد في بعض الأحيان. وكان لها الأثر الإيجابي في حياة المسلمين.

الناحية العلمية :

لقد كان للهجمة التترية الشرسة على العالم الإسلامي أثرها السيء، فقد أخرت عجلة التقدم الحضاري في المجالات السياسية والعلمية والاقتصادية بوجه خاص، وكان المجال العلمي أقل الثلاثة تأثرا، وذلك ليقظة علماء المسلمين الذين كان لهم دور بارز في الإصلاح العلمي، إذ جردوا عن سواعد الجد، ونشطوا في دفع عجلة الحضارة العلمية، وكان لدعم الولاة أثر بالغ في بناء المدارس، وتكريم العلماء، حتى ارتفعت ألوية العلم والمعرفة وازدهر التأليف في مختلف العلوم والفنون، فبرز علماء أفذاذ، أثروا المكتبة الإسلامية بذخائر، تجسدت آثارها في الحياة عند المسلمين عبر الأجيال.

الناحية الحضارية بوجه عام :

حاول أعداء الإسلام غير مرة القضاء على الحضارة الإسلامية من خلال ضرب المراكز الثقافية، ومن أعظم ما منيت به الثورة المعرفية الإسلامية، إسقاط الدولة العباسية، والاستيلاء على مهد حضارتها ببغداد في عام ٦٥٦هـ.

وكانت الهجمة التترية في غاية الحقد والهمجية، انتقاما من الإسلام وأهله، غير أن تلك القسوة لم تكن محققة لأطماع الأعداء من التتر وغيرهم، فقد احتضنت مصر والشام الحضارة الإسلامية، وحاول القطران القيام بأعباء الحضارة في مختلف الأدوار على غرار ما قدمت بغداد، لاسيما في المجال العلمي، وقد كان للمماليك دور بارز في إقامة الجوامع الكبيرة ودور العلم، حتى أضحت القاهرة بديلا عن بغداد، شيدت فيها مراكز العلم والمعرفة، وتوزعت جهود المماليك في محاولة جادة لإقامة الحضارة الإسلامية من خلال بناء المدارس، وتشييد الجوامع، ورفع الحصون والقلاع لحماية الثغور والمدن، ونصب الجسور على الأنهار، وحفر القنوات، وسك العملات، وكانت إيجابيات الحضارة العلمية ملموسة في حياة المسلمين في ذلك العصر، رغم الاضطرابات السياسية في الداخل والخارج[2].

---

(١) دول الإسلام ٢/ ٢٢٤ ـ ٢٣٢.

(٢) خلاصة من تتبع أحداث عصر العلائي (٦٩٥-٧٦١هـ) في دول الإسلام والبداية والنهاية.

مكانـــة العلائي العلميـــة :

تقدم القول أن الزملكاني كان لا يقرب إلا المهرة من تلاميذه[1]، وقد كان العلائي مكتسبا لهذه الصفة، مما جعل الزملكاني يحتفظ به تلميذا بارزا وملازما له سفرا وحضرا[2]، وكانت صحة الذهن، وسرعة الفهم صفتين تمتع بهما العلائي، مع جد واجتهاد في طلب العلم، حتى تقدم في العلوم وفاق الأقران[3]، واحتل مكانة علمية عالية، السبب الذي جعل شيخه المزى ـ وهو المشهود له بالحفظ وعلو المرتبة في العلم والإمامة ـ ينزل للعلائي عن مشيخة حلقة صاحب حمص، فدرس بها العلائي، وحضر عنده الفقهاء والقضاة والأعيان[4]، وكان عمره حينذاك ثلاثا وثلاثين سنة[5]، بلغ الإمامة والتفنن في عدد من العلوم، ومصنفاته تنبىء عن إمامته في كل فن، كان حافظ زمانه لم ير السبكي خلفا له سواه، ولم يخلف العلائي مثله[6]، ومايأتي في ذكر مناصبه وألقابه العلمية شاهد على علمه وتقدمه، وقد نقل السبكي عن والده قوله : «ما أعلم أحداً يصلح لمشيخة دار الحديث غير ولدي عبد الوهاب وشخص آخر غائب عن دمشق» . . . قال السبكي : «وأنا أعرف أنه الشيخ صلاح الدين العلائي»[7].

وفيما تقدم برهان يوقف القارىء الكريم على ما كان يتمتع به العلائي ـ رحمه الله ـ من مكانة علمية رفيعة، أقر بها كبار العلماء، فقد فاق الأقران وانتزع المناصب من الشيوخ والأعيان[8]، لأنه العالم المتبحر، والناقد المنظّر، والمؤلف المحرر، تقدم في علم الرجال والعلل، والمتون والأسانيد[9]، كان حافظ زمانه[10]، يستحضر الرجال والعلل[11]، بلغ الإمامة في علوم كثيرة[12]، برع وحقّق ودقّق، قال الصفدى : «اجتمعت به مرة بدمشق،

---

(١) انظر ترجمة شيخ الزملكاني ص ٨ ت ٣.

(٢) الدارس ١/٦١.

(٣) المعجم المختص ص ٩٢. بتصرف.

(٤) الدارس ١/٥٩، ٦٠.

(٥) لأنه درس في الحلقة سنة ثمان وعشرين وسبعمائة، يوم الأربعاء ثاني المحرم. (الدارس ١/٥٩).

(٦) الدرر الكامنة ٢/١٨١.

(٧) طبقات الشافعية ١٠/٢٠٩.

(٨) الدرر الكامنة ٢/١٨١.

(٩) المعجم المختص ص ٩٢. طبقات الشافعية ١٠/٣٦. ذيل العبر الدارس ١/٦٣.

(١٠) طبقات الأسنوي ٢/٨٥٨.

(١١) طبقات الحفاظ ص ٥٢٩. نقلا عن الذهبي في المختص. وليست بهذا النص.

(١٢) ذيل العبر ١٨٦. الأسنوى ٢/٨٥٨. الدارس ١/٦٣. طبقات الحفاظ ٥٢٩.

والقدس، والقاهرة، وارتويت من فوائده في كل علم، وقلّ أن رأيت مثله في تحقيق ما يقوله، وتدقيقه[1]. ولم يكن أحد يدانيه في الحديث في عصره»[2].

عقيدتــــــــه :

لم يسعف الوقت بدراسة مؤلفات العلائي ـ رحمه الله ـ للوقوف على نصوص تحدد اتجاهه في الاعتقاد، لكن وقفت على قول السبكي في أثناء ترجمته للعلائي : «كان حافظا، ثبتا، ثقة، عارفا بأسماء الرجال، والعلل والمتون، فقيها، متكلما، أديبا، شاعرا، ناظما، ناثرا، متفننا، أشعريا، صحيح العقيدة، سنيا»[3].

وقال الحسيني : «لبس خرقة التصوف»[4].

ولا أعتقد أن السبكي يطلق القول في تحديد المعتقد مجازفة، فلابد أن يكون كلامه عن علم ويقين، لاسيما وهو معاصر للعلائي، وأخذ عنه وهو في بيت المقدس. أما خرقة التصوف، فلعلها شعار للصوفية، أو لمرتبة منها. والله أعلم.

ولا علم لي بنوعية هذا التصوف. أهو من جنس التصوف الذي وصف به ابن تيمية شيخ العلائي، أو من جنس آخر؟ غير أن الذي أعرفه أن الأشاعرة وقفوا من شيخ الإسلام وقفات ناله منها الأذى، وكفّره بعض العلماء، وناصره آخرون، فما موقف العلائي من شيخه ابن تيمية؟.

هذا السؤال يجيب عنه العلائي ـ رحمه الله ـ وهو ما وقف عليه الحافظ ابن حجر. قال :

«وقرأت بخط الحافظ صلاح الدين العلائي في ثبت شيخ شيوخنا الحافظ بهاء الدين عبد الله بن محمد بن خليل ما نصه : «وسمع بهاء الدين ـ المذكور ـ على الشيخين، شيخنا وسيدنا وإمامنا فيما بيننا وبين الله تعالى، شيخ التحقيق، السالك بمن اتبعه أحسن طريق، ذى الفضائل المتكاثرة، والحجج القاهرة، التي أقرت الأمم كافة، أن هممها عن حصرها قاصرة، ومتعنا الله بعلومه الفاخرة، ونفعنا به في الدنيا والآخرة، وهو الشيخ الإمام العالم الرباني، والحبر البحر القطب النوراني، إمام الأئمة، بركة الأمة، علامة العلماء، وارث

---

(١) الدارس ١/٦٢.

(٢) طبقات الشافعية ١٠/٣٦.

(٣) طبقات الشافعية ١٠/٣٦. وقد نقل عبارته هذه : ابن العماد في : شذرات الذهب ٦/١٩٠. والداودى في : طبقات المفسرين (١/١٦٩).

(٤) ذيل تذكرة الحفاظ ص ٤٤.

الأنبياء، آخر المجتهدين، أوحد علماء الدين، شيخ الإسلام، حجة الأعلام، قدوة الأنام، برهان المتعلمين، قامع المبتدعين، سيف الناظرين، بحر العلوم، كنز المستفيدين، ترجمان القرآن، أعجوبة الزمان، فريد العصر والأوان، تقي الدين، إمام المسلمين، حجة الله على العالمين، اللاحق بالصالحين، والمشبه بالماضيين، مفتى الفرق، ناصر الحق، علامة الهدى، عمدة الحفاظ، فارس المعاني والألفاظ، ركن الشريعة، ذو الفنون البديعة : أبو العباس ابن تيمية»[١].

هذا الثناء العطر من العلائي، قد يجر الواقف عليه إلى الميل لمخالفة ما حكاه السبكي، غير أن الثناء ليس دليلا على المسايرة في الاعتقاد فالسبكي يذكر ما يشبه التأييد لقوله السابق. قال عن العلائي : «وكان بينه وبين الحنابلة خصومات كثيرة[٢]، ولا يبعد أن يكون سبب هذه الخصومات مباحث في العقيدة». والله أعلم.

ذكر بعض صفاته :

لابد من النظر في جانبين للتعرف على الصفات بصورة شاملة. وهما :

١ ـ الجانب الحسي من الصفات :

هذا الجانب لم أقف على بيان وصفي للناحية الشكلية لشخص العلائي ـ رحمه الله ـ، من حيث الطول والقصر، واللون وغيره من الصفات الحسية، غير أن الحافظ ابن حجر يذكر أنه كان بزى الجند[٣]، وهذا يقودنا إلى معلومة هامة، وهي أن العلائي عمل في الرباط، وروّض نفسه على الجهاد في سبيل الله، يؤيد هذا قول النعيمي : «وكان أولا يعاني الجندية»[٤]. ومعاناة الجندية والعلم، وصف لا يكاد يجتمع إلا لقلة من الناس، من أمثال ابن المبارك، وابن تيمية، الذين متعوا بحظ وافر من الشجاعة والعلم، لكن العلائي لم يقض حياته في الجندية، بل عاود الاشتغال بالفقه والأصول[٥]، وتزيا بزى الفقهاء[٦] ـ ألبسه شيخه كمال الدين بن الزملكاني ـ ولبس خرقة التصوف ـ ألبسه أبو المجامع بن حمويه الجويني ـ[٧]، وإن كان التصوف في عصره منذر بخطر.

---

(١) الدرر الكامنة ١/١٦٩، ١٧٠.

(٢) طبقات الشافعية ١٠/٣٦. وتبعه الداودى أيضا (طبقات المفسرين ١/١٦٩).

(٣) الدرر الكامنة ٢/١٨٠.

(٤) الدارس ١/٦١.

(٥) الدارس ١/٦١.

(٦) الدرر الكامنة ٢/١٨٠.

(٧) ذيل التذكرة ص ٤٤.

٢ ـ الجانب المعنــوي :

تمتع العلائي ـ رحمه الله ـ بحظ وافر من الصفات المعنوية، وكان في مقدمتها صحة الـذهن، وسرعـة الفهم، الشيء الذي جعله يحفظ الكتب، وينظر في العلل والرجال، ويتقدم في ميدان العلم والمعرفة[١]، وبرز في مجال التصنيف، فألف كتبا كثيرة جدا، سائرة مشهورة، نافعة متقنة محررة[٢]، وكان شجاعا قوى الشخصية، ذا سطوة، جمع بين العلم والدين، والكرم والمروءة[٣]، والبراعة والذكاء والفصاحة، وقوة المناظرة[٤].

ألقابـه العلميــــة :

إن المتتبع لأقوال الأئمة النقاد والعارفين بأحوال الرجال، يبهره ذلك الاتفاق والتواتر على نقل أعلى رتب الألقاب العلمية، وتصوير ترجمة العلائي بها، فتأتي في مقدمة الحلل العلمية الباهرة.. من ذلك :

الحـــــــــافظ[٥] :

وهو لقب لا يناله إلا ذووا الأذهان الصافية والأفهام السريعة .

الإمـــــــام[٦] :

وهو لقب علمي لا يطلقه العلماء إلا على من نال أعلى الرتب العلمية، واستطاع بعلمـه الغـزير وإبـداعـه في مختلف العلوم، أن يخضـع العلماء للاعتراف بتقدمه وقدرته العلمية، وقد وصف العلائي بالإمامة في علوم عدّة[٧].

الفقيـــــــه[٨] :

وهو لقب علمي لا يدركه إلا من خرج المسائل الفقهية، وعرف اختلاف العلماء، وبرع في المذهب.

---

(١) المعجم المختص ص ٩٢. بتصرف.
(٢) الدرر الكامنة ٢/١٨٠.
(٣) الدرر الكامنة ٢/١٨٠.
(٤) المعجم المختص ص ٩٢. وطبقات الأسنوي ٢/٨٥٨. والدرر الكامنة ٢/١٨٠.
(٥) المعجم المختص ص ٩٢. وطبقات السبكي ١٠/٣٥. والدرر الكامنة ٢/١٨١. والنجوم الزاهرة ١٠/٣٣٧.
(٦) المعجم المختص ص ٩٢. والنجوم الزاهرة ١٠/٣٣٧. والدرر الكامنة ٢/١٨١.
(٧) الدرر الكامنة ٢/١٨١. عن الحسيني. ولم أقف عليه في الذيل، وهو في المعجم، كما ذكر ابن العماد ٥/٩٠.
(٨) المعجم المختص ٩٢. وطبقات الشافعية للسبكي ١٠/٣٦.

المفـــــــتى[1] :

منصب عظيم، وحمل جسيم، لا أراه مستحقا إلا لمن جمع أصناف الألقاب السابقة وزيادة، وقد لقب به العلائي، وأجازه بذلك شيخه الزملكاني وقاضي القضاة سنة أربع وعشرين وسبعمائة، وعمره ثلاثون سنة[2].

وخلاصة القول : جمع العديد من الألقاب العلمية، وتصانيفه تشهد بجدارته واستحقاقه لما لقب به. وقد سرد له السيوطي جملة من الألقاب. فقال : «الشيخ الإمام العلامة، الحافظ الفقيه»[3]. وقال النعيمي : «الشيخ الإمام، العلامة الحافظ، المحدث الفقيه، الأصولي الأديب»[4]. وله على كل لقب دليل من مؤلفاته ـ رحمه الله ـ.

مناصبـــــــه :

إن ما تمتع به العلائي ـ رحمه الله ـ من نباهة وعلم، وفصاحة وسطوة ومناعة، كانت أسبابا ـ بعد فضل الله ـ، أنالته مناصب رفيعة، كان أوّلها ممارسة التدريس وعمره ثلاث وعشرون سنة، ولم يكن هذا المنصب الرفيع سهل الارتقاء، لكثرة الناقدين، والمبارين في ميادين شتى من العلوم والفنون، فلا يجرؤ على كرسي الحلقة إلا من نال علما غزيرا، وتفقه، وقد درس العلائي في دمشق في المدارس التالية :

١ ـ *دار الحديث الناصرية*[5] :

وكان ذلك في سنة ثمان عشرة وسبعمائة من الهجرة[6]، وهي المدرسة الأولى التي بدأ فيها نشر علومه على طلاب العلم، وأول تلك العلوم، علم الحديث وعمره أربع وعشرون سنة.

٢ ـ *دار الحديث الأسدية*[7] :

وكان عمره ثمانيا وعشرين سنة ـ أي : في سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة[8] ـ.

---

(١) المعجم المختص ٩٢.

(٢) الدارس ١/٦٢. وشذرات الذهب ٦/١٩٠.

(٣) طبقات الحفاظ ص ٥٢٨.

(٤) الدارس ١/٦٠.

(٥) إحدى مدرستين بهذا الاسم، والفارق بينهما، أن إحداهما برانية تقع خارج دمشق في سفح قاسيون، والأخرى جوانية داخل دمشق. كلاهما أنشأهما الملك الناصر صلاح الدين. (الدارس ١/١١٥، ١١٧).

(٦) الدرر الكامنة ٢/١٨٠. والدارس ١/٦٢.

(٧) تقع في ظاهر دمشق، وهي على الطائفتين، الشافعية والحنفية. أنشأها أسد الدين شيركوه الكبير. (الدارس ١/١٥٢).

(٨) الدرر الكامنة ٢/١٨٠. والدارس ١/٦٢.

٣ ـ *حلقة صاحب حمص* :

درس بها وعمره أربع وثلاثون سنة، في يوم الأربعاء، ثاني المحرم، سنة ثمان وعشرين وسبعمائة، وحضر درسه، القضاة والفقهاء والأعيان، وقد نزل له عن هذه الحلقة : المزي - رحمه الله ـ[١].

أما بالقدس فدرس في المدارس التالية :

١ ـ *المدرسة الصلاحية بالقدس*[٢] :

درس بها العلائي وعمره سبع وثلاثون سنة، أي : سنة إحدى وثلاثين وسبعمائة، انتزعها من علاء الدين علي بن أيوب المقدسي[٣]، وقد كانت كنيسة زمن الروم، ونزل عنها العلائي لزوج ابنته القلقشندي[٤].

٢ ـ *مدرسة دار الحديث السيفية*[٥] :

تولى العلائي مشيختها، وهي من مدارس القدس[٦].

٣ ـ *دار الحديث والقرآن التنكزية*[٧] :

درس بها العلائي[٨].

وكان تاج هذه المناصب الإفتاء، والإمامة في العلوم، وكان العلائي قديرا على مزاولة هذه المناصب، والقيام بأعبائها[٩].

مؤلفـــــات العلائي :

كان العلائي ـ رحمه الله ـ واعيا بأساليب الجمع والتصنيف، محيطا بطرق التخريج والتـأليف، مجيدا الانتقـاء للأبواب والأجزاء[١٠]، فكان له من المصنفات أجودها، ومن

---

(١) العبر ٤/٨٣. والدارس ١/٥٩. والبداية والنهاية ١٤/١٣٢. بتصرف.

(٢) بانيها نور الدين محمود بن زنكي الشهيد، ونسبت إلى الملك الناصر صلاح الدين، فاتح بيت المقدس. (الدارس ١/٣٣١).

(٣) الدرر الكامنة ٢/١٨١.

(٤) الأنس الجليل ٢/٤١.

(٥) نسبة إلى الأمير سيف الدين بكتمر. (هامش الدارس ١/٢٧٥). والأنس الجليل ٢/٣٥).

(٦) الدارس ١/٦٢.

(٧) الدارس ١/١٢٣.

(٨ ، ٩) الدارس ١/٦٢، ٦٣.

(١٠) بتصرف. انظر : (طبقات الشافعية ١٠/٣٥. والنجوم الزاهرة ١٠/٢٣٧. (وطبقات الحفاظ ص ٥٢٩).

المؤلفات أحسنها، أثرى بعطائه في هذا الميدان المكتبة الإسلامية بالنفائس مما خزنته ذاكرته، ووعاه قلبه، وسطره قلمه، ما يقارب خمسين كتابا في مختلف العلوم الإسلامية. منها الكتاب ذو الأجزاء الكثيرة، والمجلد ذو الفوائد المنثورة، والجزء النافع المتتبع لمواطن الإشكال، وقد أحصاها الدكتور زهير الناصر[1]، على سبيل التفصيل، أذكر عددا منها للتمثيل، ولا حاجة في نظري للتطويل:

١ ـ *التفسير*:

في هذا العلم العظيم، تفسير القرآن العظيم، كتب العلائي ـ رحمه الله ـ سبعة مصنفات. منها:

أ ـ السفينة الكبرى في تفسير القرآن العظيم.
ب ـ برهان التيسير في عنوان التفسير.

٢ ـ *الحديث*:

صنف في الحديث الشريف وعلومه، تسعة عشر كتابا. منها:

أ ـ التنبيهات المجملة على المواضع المشكلة، وهو موضوع تحقيقنا.
ب ـ النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح.

٣ ـ *الفقه*:

صنف فيه العلائي، تسعة كتب. منها:

أ ـ الأشباه والنظائر في فروع الفقه الشافعي.
ب ـ فتاوى صلاح الدين العلائي.

٤ ـ *أصول الفقه*:

صنف العلائي في هذا العلم، ستة كتب. منها:

أ ـ تفصيل الإجمال في تعارض الأقوال والأفعال.
ب ـ تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد.

---

(١) في دراسة كتاب جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي.

٥ ـ الأخلاق والسلوك :

أ ـ الأمالي الأربعين في أعمال المتقين.

ب ـ عقيلة المطالب في ذكر أشرف الصفات والمناقب.

ومن يقف على مؤلفات العلائي، يعلم إلى أي مدى كان الحسيني صادقا حين قال : «كان إماما في الفقه، والنحو، والأصول، متفننا في علوم الحديث وفنونه، حتى صار بقية الحفاظ، عارفا بالرجال، علامة في المتون والأسانيد، ومصنفاته تنبىء عن إمامته في كل فن، ولم يخلف بعده مثله»(١).

وكان العلائي ناظما للشعر(٢)، له في الأدب مشاركة جيدة، بل إن السبكي يقول : «كان. . . متكلما، أديبا، شاعرا، ناظما، ناثرا»(٣).

ومن نظم العلائي ـ رحمه الله ـ :

«ألا إنما الدنيا مطية راكب	تسير به في مهمه وسباسب
فأما إلى خير يسر نواله	وإما إلى شر وسوء معاطب
فلولا ثلاث هنّ أفضل مقصد	لما كنت في طول الحياة براغب
ملازمة خير اعتقاد منزها	عن النقص والتشبيه رب المواهب
ونشر علوم للشريعة ناظما	عقود معانيها لتفهيم طالب
وصوني نفسي عن مزاحمة على	دنيّ حطام أو عليّ مناصب
ففي ذاك عز بالقنوع وراحة	معجلة من خوف ند مغالب
وحسبك في ذا قول عالم عصره	مقال محق صادق غير كاذب
كمال الفتى بالعلم لا بالمناصب	ورتبة أهل العلم أسنى المراتب(٤)
ومع ذاك أرجو من إلهي عفوه	وخاتمة الحسنى ونيل الرغائب
ويطعمني في ذي الثلاث ثلاثة	بهنّ اعتصامي من وبيل المصائب
محبة خير الخلق أحمد مصطفى الـ	ـمهيمن من عليا لؤي بن غالب
وأني موال للصحابة كلهم	ومن بعدهم من تابع في المذاهب

(١) ذيل العبر ص ١٨٦. الدرر الكامنة ٢/١٨١.

(٢) الدرر الكامنة ٢/١٨١.

(٣) طبقات الشافعية ١/٣٦.

(٤) هذا البيت تمثل به العلائي، وهو من قول تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي مطلع قصيدته، حين أخذت منه مشيخة جامع طولون في سنة تسع عشرة وسبعمائة. (طبقات الشافعية ١٠/١٨٠، ١٨١).

وبالأولياء الغر حسن تعلقي[1] أرى حبهم حتم علي كواجب
فحسبي بهذا كله لي عدة حياتي وموتي والإله محاسبي»[2]

وقد رثى العلائي ـ رحمه الله ـ شيخه الزملكاني بقصيدة[3].

وفاته:

ذكرت المصادر[4] أن الإمام العلائي ـ رحمه الله ـ توفي في الخامس ـ أو الثالث ـ من المحرم سنة إحدى وستين وسبعمائة من الهجرة[5]، ودفن بمقبرة باب الرحمة إلى جوار سور المسجد[6]، بعد رحلة علمية استمرت أكثر من ستين سنة، كان حصادها العلم النافع، والثناء الواسع. فالله نسأل أن يثيبه على أعماله الصالحة، وأن يعفو عن زلته، ولا يحرمه لقاء البررة الأخيار في الجنة، مسكن الأبرار.

وتجدر الإشارة إلى أنني وقفت على دراسة الأخوين الكريمين الدكتور: زهير الناصر ـ عند تحقيقه لجامع التحصيل ـ، والدكتور: عبد الرحيم القشقرى ـ عند تحقيقه منيف الرتبة ـ. واستفدت من جهودهما. فجزاهما الله خيراً.

وفي نظرى. لا يعتبر الجهد مكررا من حيث العرض وإثارة المعلومات فلكل أسلوبه ومنهجه. والله من وراء القصد، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

(١) لا أعتقد أن العلائي أراد التعلق غير المشروع، يشير إلى أنه يريد ما شرع، وهو حبهم لعملهم بالكتاب والسنة، فإن كان الواقع خلاف ذلك، فلاشك أنها شائبة في الاعتقاد.

(٢) طبقات الشافعية ١٠/١٨١، ١٨٢.

(٣) الدرر الكامنة ٢/١٨٢.

(٤) الأسنوي. فإنه قال: «سنة ستين». (الطبقات ٢/٨٥٨).

(٥) طبقات الشافعية ١٠/٣٦. والدرر الكامنة ٢/١٨١.

(٦) الأنس الجليل ٢/١٠٧.

(الفصل الثاني)

معلومات موجزة عن الكتب التي أورد عليها التنبيهات ومؤلفيها

ذكر الحافظ العلائي ـ رحمه الله ـ في مقدمة كتابه هذا. أن عمله تضمن التنبيه على مواضع مشكلة، وقعت في كتب الحديث المهمات، الصحيحين والسنن، وغيرهما.

ومعلوم أن مراده بالصحيحين : صحيح البخاري، وصحيح مسلم. وبالسنن : أبي داود، وسنن ابن ماجة، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وبغيرهما : الموطأ، ولم يذكر سواه.

ويحسن بنا أن نعرِّف بالكتب التي تعرَّض لمواضع مشكلة فيها، ونعرف ـ أيضا ـ بمؤلفيها باختصار :

١ ـ *صحيح الإمام البخاري* :

سماه الإمام البخاري (الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله (ﷺ) وأيامه وسننه)[١]. وهو أصح الكتب ـ بعد كتاب الله ـ عز وجل ـ، بذل فيه الإمام البخاري أقصى درجات الحيطة والتثبت ومن ذلك :

أ ـ الانتقاء. وهذه مرحلة علمية شاقة، روي عن الإمام البخاري قوله : «خرجت الصحيح من ستمائة ألف حديث»[٢]. وقوله : «لم أخرّج في هذا الكتاب إلّا صحيحا، وما تركت من الصحيح أكثر»[٣].

ب ـ المبالغة في التروي والبحث بدقة عن المتيقّن، ودعم ذلك بالصلاة والاستخارة، قال البخاري ـ رحمه الله ـ : «ما كتبت في كتابي الصحيح حديثا إلا اغتسلت قبل ذلك، وصليت ركعتين»[٤]. فيكون رحمه الله اغتسل عدد الأحاديث، وصلى ضعف عددها، بحثا عن الصدق وبعدا عن الكذب على رسول الله (ﷺ).

جـ ـ اشترط أن يخرج الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير

---

(١) هدى السارى ص ٨.
(٢) هدى السارى ص ٧.
(٣) هدى السارى ص ٧.
(٤) هدى السارى ص ٧.

اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلا غير مقطوع وإن كان للصحابي راويان فأكثر فحسن، وإن لم يكن إلا راو واحد وصح الطريق إليه كفى[1].

والبخاري ـ رحمه الله ـ لم يكتف بمعاصرة الراوى لشيخه، بل اشترط اجتماعهما، وثبوت اللقاء بينهما[2]، من هنا يعلم الدارس يقينا أن الإمام البخاري بهذا المنهج الفريد، قدم للأمة عملا ما سبقه إليه مثيل، ولن يلحقه بمثله مغير، لذلك صار كتابه بحق أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى[3]، وعلى صحة ما فيه وقبوله، أجمع علماء الأمة[4].

أما الإمام البخاري. فهو: أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل، البخاري إمام المحدثين، صدر في هذا الشأن بغير منازع، فاق الحفاظ والمتقنين لم نسمع بأحفظ منه ولا أعلم بحديث رسول الله (ﷺ) ومقاصده ومؤلفاته تنبىء عن تقدمه في الرواية والدراية، ولد في سنة أربع وتسعين ومائة من الهجرة، في مدينة بخاري من بلاد خراسان، تحدث عنه العلماء بما يذهل، من بداية طلبه العلم إلى وفاته، وكان مستجاب الدعوة، مات سنة ست وخمسين ومائتين، في قرية من قرى سمرقند ـ رحمه الله[5].

٢ ـ صحيح مسلم:

كان الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ مقتديا بأستاذه الكبير الإمام البخاري من حيث العناية بالصحيح من حديث رسول الله (ﷺ) ـ إلّا أنه سلك طريقا مخالفا للبخاري من حيث المنهج، وهنا قال بعض الأئمة: «ما تحت أديم السماء أصحّ من كتاب مسلم بن الحجاج»[6]. لكن مسلما شابه شيخه في الحيطة والتثبت. ومن ذلك:

أ ـ تحقيق جانب العلم بهذا الشأن رواية ودراية، قال الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ: «إن من الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها، والمتهمين، ألّا يروى منها إلّا ما عرف صحة مخارجه، والستارة في ناقليه، وأن يتقي منها، ما كان منها عن أهل التهم، والمعاندين من أهل البدع»[7]. وهذا مبدأ التثبت في النقل.

---

(١) هدى السارى ص ٩.

(٢) هدى السارى ص ١٢.

(٣) طبقات الشافعية ٢/٢١٥.

(٤) البداية والنهاية ١١/٢٤.

(٥) كل من اشتغل بعلم الحديث وتاريخ الرواة ـ بعد البخاري ـ ترجم له ومنهم من أفرده. انظر ترجمته في: (تاريخ بغداد ٢/٤. تذكرة الحفاظ ٢/٥٥٥. وتهذيب التهذيب ٩/٤٧).

(٦) تاريخ بغداد ١٣/١٠١.

(٧) صحيح مسلم ١/٨.

ب ـ الانتقاء، قال الإمام مسلم : «صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة»[١].

جـ ـ التروي وعدم العجلة. قال الإمام مسلم : «ما وضعت في كتابي هذا المسند إلاّ بحجة، وما أسقطت منه شيئا إلاّ بحجة»[٢].

د ـ العرض على العلماء. قال الإمام مسلم : «عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازى، فكل ما أشار، أن له علة تركته، وكل ما قال إنه صحيح وليس له علة خرّجته»[٣].

هـ ـ شرط الإمام مسلم في صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد، بنقل الثقة عن الثقة، من أوّله إلى منتهاه، سالما من الشذوذ والعلة[٤]، واكتفى بمطلق المعاصرة بين الراوي ومن روى عنه، ومن هنا أحرز الكتاب الرتبة الثانية بعد صحيح البخاري، وهذا الذي عليه المحققون من أهل العلم. قال النووى ـ رحمه الله ـ : «كتاب البخاري أصحهما وأكثر فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صح أن مسلما كان ممن يستفيد من البخاري، ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث، وهذا الذي ذكرناه من ترجيح البخاري هو المذهب المختار، قاله الجماهير وأهل الإتقان والحذق والغوص على أسرار الحديث»[٥]. ولم يرو مسلم عن البخاري شيئا في كتابه الصحيح، وعذره في ذلك من وجوه. منها : أنه شارك الإمام البخاري في كثير من شيوخه، والرغبة في علو الإسناد مطلب عند أئمة الحديث.

أما الإمام مسلم. فهو : أبو الحسين، مسلم بن الحجاج، القشيري ولد سنة أربع ومائتين (٢٠٤) من الهجرة، ونشأ في بيت علم وفضل، دوّن العلماء حياته ومآثره، وذكروا من علمه وفضله ما يجعله جديرا بلقب الإمام، مقدما على الكثيرين، تلقت الأمة كتابه الصحيح بالقبول، عمّر ما يقارب سبعا وخمسين سنة، كانت حافلة بالفضل والعلم والعمل، أورث الأمة الإسلامية كنزا به، تعتز وتفخر بوثوق نصوصه وصحتها[٦].

٣ ـ *سنن أبي داود :*

تقدم القول أن أصحّ الكتب ـ بعد كتاب الله تعالى ـ كتاب البخاري ويليه في الرتبة

---

(١) تاريخ بغداد ١٣/١٠١.

(٢) تذكرة الحفاظ ٢/٥٩٠.

(٣) شرح النووى ١/١١.

(٤) شرح النووى ١/١١.

(٥) شرح النووى ١/١٠.

(٦) تاريخ بغداد ١٣/١٠٠. وتذكرة الحفاظ ٢/٥٨٨. وقد اعتنى الأئمة بترجمته وذكر مآثره.

الثانية كتاب الإمام مسلم، وهما الصحيحان، أما الرتبة الثالثة، فإن العلماء جعلوها من حظ كتاب أبي داود «السنن». فقد أثنى عليه أهل العلم، وذكروا له مآثر تجعله جديرا بهذه المكانة، وقد كتبه أبو داود على أبواب الفقه مقتصرا على السنن، مبينا الأحكام، لم يتعرض لمباحث الأخبار، والقصص، ولا لأبواب الزهد، وفضائل الأعمال، اتبع طريقة الانتخاب. قال رحمه الله - : «كتبت عن رسول الله (ﷺ) خمسمائة ألف حديث، انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب، جمعت فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث[1]، ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه، ويكفي الإنسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث :

أحدها : قوله عليه السلام : «الأعمال بالنيات».

والثاني : قوله : «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه».

والثالث : قوله : «لا يكون المؤمن مؤمنا حتى يرضى لأخيه ما يرضاه لنفسه».

والرابع : قوله : «الحلال بيّن، والحرام بيّن، وبين ذلك أمور مشتبهات»[2].

وكانت الاستشارةالعلمية هدفا هاما عند أبي داود، إذ عرض كتابه على الإمام أحمد فاستحسنه[3]، واعتنى بكتابه فخرج فيه الصحيح وما دونه، وبين ما فيه وهنّ شديد[4]، وخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره، لأنه أقوى عنده من رأى الرجال[5]. وما سكت عنه فهو صالح عنده، والحق أنه على ثلاثة أقسام : فيه الصالح للاحتجاج، والضعيف، والموضوع، كما ذكر الحافظ ابن حجر في الفتح.

أما أبو داود. فهو : الإمام الثبت، الحجة، الحافظ، سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي، كان مقدما في زمانه، لم يسبقه أحد إلى المعرفة بتخريج العلوم، والبصر بمواضعها، سكن البصرة، وتردد على بغداد مرارا، وبها روى مصنفه هذا، ولد سنة اثنتين ومائتين (٢٠٢هـ)، ومات سنة خمس وسبعين ومائتين. رحمه الله[6].

---

(١) وعدة ما فيه بالمكرر أربعة وسبعون ومئتان وخمسة آلاف (٥٢٧٤).

(٢) تاريخ بغداد ٩/٥٧.

(٣) تاريخ بغداد ٩/٥٦.

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٣.

(٥) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٤.

(٦) بتصرف. بعد دراسة عدة تراجم له. وانظر : تاريخ بغداد ٩/٧٥-٧٧.

٤ ـ *سنن الترمــذي :*

اشتهـر مصنف الترمذي (الجامع) بسنن الترمذي، وهو من أشهر مصنفاته تداوله العلماء، وحصل تساهل في التسمية، حيث أطلق عليه بعض العلماء (الجامع الصحيح)، وهو إطلاق غير صحيح، وإن كان الكتاب يعتبر من أكثر الكتب فائدة، وأقلها تكرارا، وهذا يعرفه من عايش الكتاب وسبر غوره، فإن الإمام الترمذي أخرج فيه الصحيح، والحسن، والضعيف والغريب، والمعلّل، وتطرق إلى كشف العلّل، وبيان النكارة، وابتعد عن التخريج لمن اتفق النقاد على اتهامه بالكذب، إلّا مقرونا بغيره، وجمع الإمام الترمذي في مصنفه هذا، الفقه إلى جانب العناية بالحديث، وبيان درجة ما يخرجه من خلال اصطلاحاته المعروفة، واعتنى بعلل الأحاديث والرجال، وكتابه ينبىء عن براعته، وعلمه.

أما الترمذي. فهو: أبو عيسى، محمد بن عيسى بن سورة، الإمام الحافظ، الحجة، الثبت، ابتدأ طلب العلم في الصغر، ورحل في سبيل ذلك إلى البلاد شرقا وغربا، ولقي الأئمة الكبار، وعنهم أخذ علما واسعا، شهد له معاصروه بالإمامة والحفظ، وعرف بسرعة الفهم، وقـوة الملاحظة، وعبارة شيخه البخاري تنبىء عن مكانته العلمية الرفيعة. قال البخاري للترمذي: «ما انتفعت بك، أكثر مما انتفعت بي»[١] أي الذي انتفعت بك فيه، أكثر من الذي انتفعت به مني، كانت ولادة الترمذى في إحدى قرى ترمذ على نهر جيجون، بعد المائتين من الهجرة، ومات بها أيضا في سنة تسع وسبعين ومائتين من الهجرة[٢].

٥ ـ *السنن الكبير[٣] للنسائي :*

هذا المصنف من أبـرز مصنفـات الإمام النسائي ـ رحمه الله ـ وقد سلكَ في تأليفه مسلك أبي داود في سننه، فخرّج الصحيح وما دونه، وأحاديث أبان علتها بما يفهمه أهل المعرفة، لتزول الشبهة، وذكر بعض العلماء أنه في مقام الحسن حينما لا يرد في الباب غيره، لأنه مقدم عند الإمام النسائي على رأى الرجال[٤]، ومن هنا نعلم أن الإمام النسائي قد جمع بين أعمال من سبقه، مع حظ وافر في بيان العلل، وقد اجتبى منه كتابه «السنن الصغير».

---

(١) تهذيب التهذيب ٩/ ٣٨٩.

(٢) بتصرف. بعد دراسة عدة تراجم له. وانظر (تذكرة الحفاظ ص٦٣٣ واللباب ١/ ٢١٢. وتهذيب التهذيب ٩/ ٣٨٧ـ٣٨٩).

(٣) وصف الكتاب. لأن السنن ليس فيها صغرى وكبرى.

(٤) مقدمة سنن النسائي ص ٥.

(أو المجتبى). ومن هنا ندرك سر الخلاف بين العلماء في تحديد منزلة سنن النسائي. لكن ربما يقول قائل إن منشأ الخلاف النظر إلى الشرط وليس النظر إلى الأصل والمختصر. فإن من العلماء من أطلق الصحة على سنن النسائي، بالنظر إلى أن شرط الإمام النسائي هو شرط الشيخين، بل إن له شرطا في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم[1]. وقال آخرون: «إن شرطه في كتابه المذكور، شرط أبي داود، إخراج حديث لم يجمع على تركه[2]. وعلى هذا القول يكون في قول من أطلق الصحة[3] على سنن النسائي تساهل. وذهب بعض العلماء إلى أن المجتبى هو الذي يعتبره العلماء صحيحا، ويخرجون عليه الرجال، ويعملون في الأطراف[4]. وهذا الرأى - في نظري - جيد، ويجمع بين النظرين السابقين. وبالله التوفيق.

أما الإمام النسائي. فهو: أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي النسائي، أحد الحفاظ الأعلام، إمام في الحديث وعلله، من أئمة الجرح والتعديل، تضلّع في العلوم، ومارس المعضلات من المسائل والفنون، حتى مهر وتقدم في هذا الشأن، وأصبح من حذّاقه ونقاده. ولد سنة أربع عشرة - أو خمس عشرة - ومائتين من الهجرة[5]، في خراسان، في قرية نساء، ونسب إليها.

٦ ـ *سنن ابن ماجـــة* :

يعد هذا المصنف عند الكثيرين من العلماء، سادس الأمهات الست وقد جمع فيه الإمام ابن ماجة جملة كبيرة من الأحاديث الضعيفة، فهو على النقيض ممن سبقه من الأئمة، وتفرد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب، وسرقة الحديث، وبعضها لا تعرف إلّا من جهتهم، مثل: حبيب بن أبي حبيب، كاتب مالك، والعلاء بن زيد، وداود بن المحبر، وعبد الوهاب بن الضحاك، وغيرهم. فهو آخر الكتب الستة رتبة، بل إن بعض أهل العلم قدم عليه موطأ الإمام مالك من حيث الرتبة[6]، وحكى على هذا الاتفاق

---

(١) شروط الأئمة للمقدسي ص ١٨.

(٢) تذكرة العراقي ١٠٣/١. مقدمة مختصر السنن ص ٨.

(٣) مقدمة ابن الصلاح.

(٤) مقدمة سنن النسائي ص ٥.

(٥) ترجم له الأئمة ومنهم المزى. (تهذيب الكمال ٣٢٨/١-٣٤٠).

(٦) لأنه دون شك مقدم على ابن ماجة من حيث الصحة، ولا أعلم خلافا في هذا، بل بعضهم قدمه على الصحيحين.

أبو جعفر الزبيري. قال: «أولى ما أرشد إليه ما اتفق المسلمون على اعتماده، وذلك الكتب الخمسة، والموطأ، الذي تقدمها وضعا، ولم يتأخر عنها رتبة[١].

أما ابن ماجة. فهو: أبو عبد الله محمد بن يزيد بن عبد الله، أحد علماء الأمة الأعلام، طلب العلم ورحل في سبيله، سمع أئمة كبارا، حدث وتدرج في العلوم إلى أن صار من حفاظ الإسلام، وعي الحديث، ونقد الأسانيد والمتون، وشارك في كثير من العلوم. ولد سنة تسع ومائتين (٢٠٩هـ)، ومات سنة ثلاث وسبعين ومئتين (٢٧٣هـ)، رحمه الله[٢].

٧ ـ الموطأ:

هذا المصنف النفيس من أقدم المصنفات الحديثية، لذلك جزم الإمام الشافعي - رحمه الله - بأنه أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى[٣]. ورجح الإمام البخاري أن أصح الأسانيد مالك عن نافع، عن ابن عمر[٤]، أما كلام الشافعي - رحمه الله - فقد سرى مفعوله واستمر، فلم يكن في وقت الموطأ مثله، فلما خرج الإمام البخاري بكتابه «الجامع الصحيح»، وتلاه الإمام مسلم، وهيئاً من الأسباب والاحتياطات، ما جعل كتابيهما يفوقان الموطأ ويتقدمان عليه، وعلى ما تقدم، حمل العلماء كلام الشافعي - رحمه الله -[٥]، وإن كان

من العلماء من لم يقتنع بالإجابة المذكورة، وفي رأيه أن الموطأ تقدم على الصحيحين، من حيث الوجود، وهو حق، ولم يتأخر عنهما من حيث الرتبة، وفيه نظر، لأن ما فيه من المراسيل، والبلاغات من وجهة نظر الآخرين تجعله يتأخر رتبة، وهو أمر غير مؤخر للإمام مالك - رحمه الله - فهو رأس أتباع التابعين، وإمام دار الهجرة، وأهل السنة والجماعة، فضائله منشورة، ومناقبه مأثورة، ومكانته عظيمة عند المسلمين، توخى في كتابه القوي من أحاديث أهل الحجاز، ومزجه بأقوال الصحابة والتابعين[٦]، فجمع الحديث الصحيح، والمراسيل والبلاغات، ومن نظر في الآخذين عن الإمام مالك كتابه الموطأ من علماء الأمصار ومختلف الديار، يعلم بالضرورة أن أصحاب الحديث استفادوا من الإمام مالك، كثيرا في المعلومات الحديثية، وفي الأسلوب التأليفي، وإن بعض من ألف بعده في هذا الشأن من

---

(١) مقدمة سنن النسائي ص ٥.

(٢) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٢/٦٣٦. والتهذيب ٩/٣٥٠.

(٣) التذكرة ص ٤١. وورد بلفظ آخر. (مقدمة ابن الصلاح ص ٤).

(٤) منهم الإمام البخاري. مقدمة ابن الصلاح ص ١٢.

(٥) مقدمة ابن الصلاح ص ١٤. والتذكرة ص ٤١. وتوضيح الأفكار ١/٤٨، ٤٩.

(٦) مقدمة الموطأ ص (د).

التابعين وأتباعهم، انتهج نهجه، واستفاد من صنيعه، ومن هؤلاء أصحاب الكتب الستة، ولا يبعد عن الواقعية من قال : إن أصحاب كتب الحديث عالة على الإمام مالك وأصحابه، فهو شيخ لجميعهم من حيث البنية الأساسية للتأليف(١).

أما الإمام مالك. فهو : أبو عبد الله، مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر، الأصبحي، إمام دار الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المتثبتين اشتهر بالإمامة في الفقه والحديث، والجرح والتعديل، ومعرفة الآثار ورواتها، أحد أئمة أهل السنة والجماعة، ولد سنة ثلاث وتسعين، ومات سنة تسع وسبعين ومائة، عن عمر بلغ تسعين سنة. رحمه الله(٢).

---

(١) بتصرف. من مقدمة الموطأ.

(٢) مقدمة الجرح والتعديل. وتهذيب التهذيب ١٠/٥.

القسم الثاني

(الفصل الأول)

بيان عملي في الكتاب

١ ـ نسخت المخطوطة، وهي نسخة فريدة لم أقف على سواها.
٢ ـ قمت بدراسة عن الإمام العلائي من ولادته إلى وفاته.
٣ ـ عرفت بالمصنفات التي نبه العلائي على مواضع مشكلة فيها وبمؤلفيها بصورة موجزة.
٤ ـ حاولت ضبط النص من خلال الرجوع إلى المصنفات المنبه على مواضع فيها، ومن النقولات عن العلائي.
٥ ـ صححت الأخطاء الإملائية، وجعلتها وفق قواعد الإملاء الحديثة.
٦ ـ عندما يكون الخطأ من المتن أثبت بدلا منه الصواب، منبها عليه في الحاشية.
٧ ـ رجعت إلى مصادر المصنف وحددت مواضع الأحاديث منها.
٨ ـ شرحت بعض الكلمات الغريبة.
٩ ـ ناقشت بعض المواقف العلمية.
١٠ ـ عرّفت ببعض رجال الإسناد.
١١ ـ ذكرت بعض عبارات التعديل أو الجرح عندما يقتضي المقام البيان.
١٢ ـ عرّفت ببعض الأمكنة والمواقع.
١٣ ـ جعلت لكل تنبيه رقما يدل عليه.
١٤ ـ سجلت خاتمة للبحث.
١٥ ـ أعددت الفهارس اللازمة للبحث حسب رأيي.

(الفصل الثاني)

تسمية الكتاب. ووصف نسخته الخطية

اسم الكتاب. ونسبته :

اقتصر الكثيرون من العلماء الذين تعرضوا لترجمة العلائي، على ذكر بعض مؤلفاته الكبيرة، واكتفى البعض بالإشارة إلى أنه له أجزاء كثيرة[1]، ولم أقف على اسم كتابنا هذا ضمن ما عدّ من مؤلفات العلائي، ونصّ عليه الأستاذ عمر كحالة، وأحال على فهرس الظاهرية، وفهرس القادرية[2]، ولم يذكر في الأول، وما وقفت على الثاني من الفهرسين، لكن الدكتور زهير الناصر، نصّ على اسم الكتاب، وأحال على تاريخ الأدب العربي ص ٦٨، ولم أقف عليه في الكتاب المذكور، ولا في تاريخ التراث، ولم يرد في كشف الظنون ضمن مؤلفات العلائي.

أما النسخة فقد صدرت بالعنوان التالي :

«كتاب التنبيهات المجملة على المواضع المشكلة»

وهو ما يتفق مع ما ورد في مقدمة المصنف. إذ قال : «فهذه نكت مفيدة، تضمنت التنبيه على مواضع مشكلة، وقعت في كتب الحديث المهمات». وهذا اسم للكتاب ضمنا من غير تصريح.

أما النسبة. فلم يراودني شك في صحة نسبة الكتاب للعلائي، لثبوت النقل عنه عند الحافظ ابن حجر، وقد تقدم التنبيه على هذا والإيضاح في مواضع من الكتاب، فالتنبيهات المجملة من الأجزاء التي لم ينص على أسمائها، وهو من جملة مؤلفات العلائي ـ رحمه الله ـ .

وصف النسخة :

التنبيهات المجملة نسخة فريدة فيما أعلم، وقد صورتها الجامعة الإسلامية تحت رقم (٨٧٨) عن نسخة أصلية في مكتبة الأسكوريال بأسبانيا، وعدد أوراقها اثنتان وعشرون ورقة، وأسطر في أول الورقة الثالثة والعشرين، بدأت بقول المصنف : «بسم الله الرحمن

---

(١) الدارس ١/٦١. وطبقات المفسرين ١/١٧٠. وشذرات الذهب ٦/١٩١.

(٢) المستدرك على معجم المؤلفين ص ٢٣٥.

الـرحيم، ومـا توفيقي إلاّ بالله، بعـد حمد الله على ما هدى إليه وألهم». وختمت بقـول الناسخ: «فرغ من تعليقه العبد الفقير إلى الله تعالى المعروف باللدني. الراجي رحمة ربه وغفرانه، عيسى بن إبراهيم بن ناجي، عفا الله عنه وغفر له، وذلك من نسخة المصنف بخطه، وفرغ في مستهل ربيع الأول سنة ست وسبعين وسبعمائة بالمسجد الأقصى الشريف، بالخانقاة الفخرية[1]، رحم الله واقفها[2]، والحمد لله وحده، وصلى الله على نبيه محمد وآله وسلم».

وقـد نسخت هذه النسخـة مرة ثانية وقوبلت. لذلك قال ناسخها ـ رحمه الله ـ: «وليس فيه سوى الغلط في اسم عثـمان بن حنيف، آخر الكتاب فرغ منه محمد بن أحمد الصميدي، في ثامن شهر جمادي الأولى سنة ست وسبعين وسبعمائة (٧٧٦هـ).

محمد بن أحمد بن الصميدى، شهرة وأصلا بلدا، والقرشي نسبا، الشافعي مذهبا، الدمشقي مولدا، وأبا وجدا، وجد جد، المصرى منشأ»[3].

مقاس الوجه من هذه المخطوطة: ١٧×١٢سم، وعدد الأسطر تسعة عشر سطرا، خطها مشرقي جيد، تقدم بيان مكان نسخها وتاريخه.

كتب عنوان الكتاب على الوجه الأول من النسخة مرتين بخط دقيق في الأولى، ومكبرا في الثانية، على نحو ما تقدم بيانه في أول الكتاب[4]، حيث عدد الكتب التي وقف على مواضـع مشكلة فيهـا، وذكـر اسم المصنف، ثم نصّ على عدد المواضع المشكلة. ثلاثة وعشرون موضعا.

في الصحيحـين خمسـة مواضـع، وفي البخاري ـ وحده ـ أحد عشر موضعا، وفي مسلم ـ وحده ـ موضعان، وفي الترمذي موضعان، وفي النسائي واحد، وفي أبي داود واحد، وفي الموطأ واحد.

---

(١) في القدس الشريف. والأخرى بمصر (الدارس ١/٤٣١).

(٢) محمد بن فضل الله، القاضي، فخر الدين، كاتب المماليك، أصله قبطي، فأسلم وحسن إسلامه، وكان له أوقاف كثيرة. وبر وإحسان إلى أهل العلم، وإليه تنسب الفخرية بالقدس الشريف. (الدارس ١/٤٣١) بتصرف.

(٣) لم أقف على ترجمته الآن.

(٤) انظر: نموذج الوجه الأول من المخطوطة.

وكل ما تقدم كتب في النصف الأعلى من الوجه، وكتب على النصف الأول: ماصورته:

مجموع

فيه ستة كتب، وكلها تصنيف صلاح الدين العلائي :

الأول : كتاب التنبيهات المجملة على المواضع المشكلة في كتب الحديث كالبخاري، ومسلم، والموطأ للإمام مالك، ، والسنن وغيرها.

الثاني : النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح.

الثالث : الكلام في اشتراط القبول في الوقف على المعين.

الرابع : الكلام في بيع الفضولي.

الخامس : منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة.

السادس : توفية الكيل فيمن حرم لحوم الخيل.

وكتب على الجانب الأيسر من الوجه :

تملك لمحمد بن عبد الحق «الحمد لله من نعم الله تعالى على تملكه محمد بن عبد الحق».

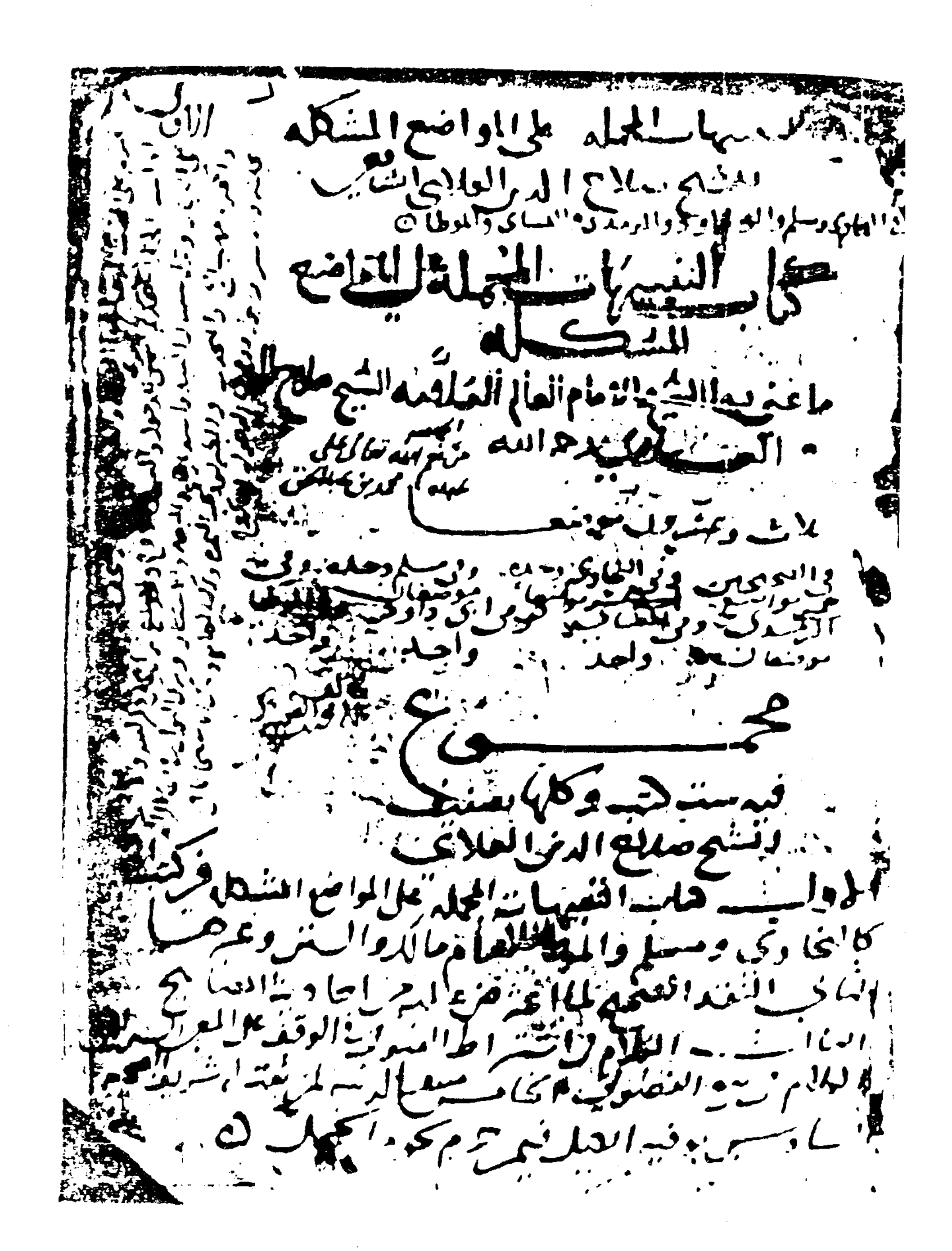
وعلى الهامش بخط معاكس كتبت عدة مسائل فقهية.

التحـقيــق

الرموز المستخدمة في تحقيق الكتاب

خ البخـــاري
صف صحيح البخاري مع فتح الباري
م مسلم
د أبو داود
ت الترمذي
ن النسائي
جه ابن ماجة

واعلم أن كل ترجمة لم أذكر مصدرها، فهي من التقريب وقد تكون بتصرف أحيانا .



كتاب التنبيهات المجملة على المواضع المشكلة

مجموع

فيه ست كتب وكلها تصنيف

الشيخ صلاح الدين العلائي

الأول كتاب التنبيهات المجملة على المواضع المشكلة

راموز ما كتب على الوجه الأول من المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي إلا بالله

راموز الصفحة الأولى من المخطوطة

وغيره [illegible]

عبيد الله وزال توهم الانقطاع في حديث مالك وليس فيه
سوى الغلط في اسم عثمان بن حنيف ولم ينبه على هذا الموضع
احد والله اعلم   فرغ من تعليقه العبد الفقير الى
الله تعالى المعترف بالذنب الراجي رحمة ربه وغفرانه
عيسى بن ابراهيم بن ناجي الليثي
عفا الله عنه وغفر له وذلك
من نسخة المصنف بخطه ونقل في
مستهل ربيع الاول سنة ستة عشر
وسبعمائة بالمسجد الاقصى الشريف
بالخانقاه الفخرية رحم الله واقفها
والحمد لله وحده وصلى الله على نبيه محمد
وآله

وليس فيه سوى الغلط في اسم عثمان بن حنيف
آخر الكتاب   فرغ منه محمد بن احمد بن الصميدي
في [illegible] شهر جمادى الاولى سنة [illegible] وسبعمائة

[illegible]

راموز الصفحة الأخيرة من المخطوطة



(القسم الثالث)

تحقيق نصوص الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم. وما توفيقي إلّا بالله. . .

بعد حمد الله على ما هدى إليه وألهم، وأسدى من جزيل أفضاله وأنعم، والصلاة على سيدنا محمد (ﷺ):

فهذه كتب مفيدة، تضمنت التنبيه على مواضع مشكلة، وقعت في كتب الحديث المهمات، كالصحيحين وكتب السنن وغيرها، يسر الله سبحانه التفطن لها، وقلّ من رأيته تعرض لها، فمنها ما منّ الله تعالى بحل إشكاله، وبيان الصواب فيه، ومنها ما يغلب على الظن كونه وهما، إما من الناسخ، أو من أصل التصنيف، ومنها ما تردد النظر فيه، والانفصال عنه قريب، فذكرته ليعرف ذلك، وما لم يتوجه فيه شيء من ذلك، فتركته منبها عليه، ليظفر بالصواب فيه من سهل الله عليه ذلك فيفيده، وبالله تعالى أستعين، وعليه أتوكل، ولا حول ولا قوة إلّا بالله.

١ ـ فمنها: ما وقع في الصحيحين وغيرهما من طريق جماعة، عن نافع، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: «قال رسول الله (ﷺ): «إن أمامكم حوضي[١] ما بين ناحيتيه كما بين جرباء[٢] وأذرح»[٣]. وهذا لفظ مسلم[٤]، وعنده من طريق عبيد الله[٥] بن عمر، عن نافع نحو ذلك[٦]. وزاد قال: عبيد الله: فسألته ـ يعني نافعا ـ فقال: قريتان[٧]

(١) هكذا في الأصل. وصوبت في الهامش (حوض). والتصويب خطأ لأنه في رواية ابن المثني، وهو أحد شيوخ مسلم (حوضي). أما بقية الطرق عند مسلم فقد اتفقت على لفظ: «إن أمامكم حوضا». م ٤/١٧٩٧.

(٢) قرية من أعمال عمّان، بالبلقاء من أرض الشام، قرب جبال الشراة، من ناحية الحجاز، قريبة من أذرح، وقد كان بينهما أمر الحكمين. (معجم البلدان ٢/١١٨). قال الأكثرون: «إنها بألف مقصورة، ورواية المد خطأ» (م ٤/١٧٩٧. والفتح ١١/٤٧٠).

(٣) بلد في أطراف الشام من أعمال الشراة. ذكر ياقوت بالسند أن بينها وبين جربى ميل واحد. (معجم البلدان ١/١٢٩).

(٤) (م ٤/١٧٩٧).

(٥) في الأصل: عبد الله. وهو سبق قلم. صوابه ما أثبت، ويؤيد الصواب ما بعده.

(٦) (م ١٧٩٧).

(٧) هكذا في الأصل مثنى مرفوع. و(قريتين) بالجر. (م ٤/١٧٩٨).

بالشام، وبينهما مسيرة ثلاثة أيام[1]. وتبع نافعا على هذه المسافة[2] جماعة ممن تكلم على هذا الحديث.

وقال ابن وضاح من المالكية في أذرح: إنها فلسطين[3]، وفي الصحيحين أيضا: عن حارثة بن وهب - رضي الله عنه - أنه سمع النبي (ﷺ) يقول: «حوضي كما بين صنعاء والمدينة». وهذا لفظ البخاري[4].

وقال - يعني ابن وضاح -: «سئل الشيخ عز الدين بن عبد السلام - رحمه الله - عن الجمع بين[*] الحديثين. فقال: المقدر بما بين المدينة وصنعاء، هو بحسب الطول، وبما بين جرباء وأذرح هو بحسب العرض[5]. قلت: وهذا لا يستقيم، ففي صحيح مسلم، عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله (ﷺ): «حوضي مسيرة شهر، وزواياه سواء»[6].

ومن حديث أبي ذر - رضي الله عنه - أن النبي (ﷺ) قال. عن صفة الحوض: «عرضه مثل طوله، ما بين عمان إلى أيله»[7].

ولذلك روى البخاري في صحيحه[8] من طريق ابن جريج، عن مجاهد، عن النواس بن سمعان، عن النبي (ﷺ) بهذا اللفظ: «عرضه وطوله سواء كما بين أيله[9] إلى عمان[10]. الحديث.

ومثله أيضا ما روى النضر بن شميل[11]، عن سنان بن سعد[12]، سمعت أبا

---

(١) لكن ذكر ياقوت خلاف هذا، وأوضح بالسند أنها لا تزيد على ميل واحد. (المعجم ١/١٢٩).

(٢) في الأصل: المساحة. وهو خطأ.

(٣) رده ياقوت. قال: «وهو غلط منه، وإنما هي في قبلي فلسطين، من ناحية الشراة. (معجم البلدان ١/١٢٩). وسيأتي ذكره ما رجحه المؤلف).

(٤) في ٧/٢٠٩.

(*) ١ / أ.

(٥) لم أقف على المصدر.

(٦) م ٤ / ١٧٩٧.

(٧) م ٤ / ١٧٩٧، في ٧/٢٠٧ بدون قوله: «وزواياه سواء». قال الحافظ: «وهذه الزيادة تدفع تأويل من جمع بين مختلف الأحاديث في تقدير مسافة الحوض، على اختلاف العرض والطول» (الفتح ١١/٤٧٠).

(٨) هذا وهم من المؤلف - رحمه الله - لأن النواس ليست له رواية في صحيح البخاري. وله عند مسلم خمسة أحاديث ليس هذا الحديث منها.

(٩) مدينة على ساحل بحر القلزم - البحر الأحمر - مما يلي الشام، وهي مدينة لليهود الذين حرم الله عليهم صيد السمك يوم السبت، فخالفوا فمسخوا قردة وخنازير. (معجم البلدان ١٣/٢٩٢).

(١٠) م ٤ / ١٧٩٨، ١٧٩٩.

(١١) أبو الحسن، ثقة، صاحب سنة. (الجرح والتعديل ٨/٤٧٧).

(١٢) أبو طلحة، الراسبي، البصري. يخطىء.

الوازع - وهو جابر بن عمرو[1] - أنه سمع أبا برزة الأسلمي[2] - رضي الله عنه - يقول: سمعت رسول الله (ﷺ) يقول: «ما بين ناحيتي حوضي كما بين أيلة إلى صنعاء، مسيرة شهر، عرضه كطوله...»[3]. الحديث.

وكذلك روى[4] أيضا من حديث عبد الله بن عباس، وجابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - بإسنادين جيدين، روى الجميع الحافظ ضياء الدين المقدسي، في جمعه طرق أحاديث الحوض[5]، فامتنع حينئذ الجمع الذي ذكره الشيخ عز الدين - رحمه الله [6]-، ولكن حديث ابن عمر[7] وقع فيه اختصار (فدعه فيه)[8] اقتضاه قصد من سمعه حينئذ لما مع شغله عن إدراك جملة الحديث، فحصل الوهم فيه لعامة من بعده، وقد روى الحافظ ضياء الدين في الكتاب المذكور بسند جيد إلى سليمان بن بلال[9]، ثنا إبراهيم بن أبي أسيد[10]، عن جده[11]، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله (ﷺ) قال: «إذا(*) أنا هلكت[12]فأني فرطكم على الحوض». قيل: يارسول الله، وما الحوض؟ قال: «عرضه مثل ما بينكم وبين جرباء وأذرح، بياضه بياض اللبن...»[13] وذكر بقية الحديث.

وإبراهيم بن أبي أسيد هذا، قال فيه أبو حاتم: محله الصدق، ولم يتكلم فيه أحد[14]، وجده أبو أسيد - بفتح الهمزة، وكسر السين - قال الحافظ أبو القاسم بن عساكر:

---

(١) الراسبي. صدوق، يهم.

(٢) نضلة بن عبيد. صحابي، غزا سبع غزوات.

(٣) لم أقف على كتاب المقدسي في أحاديث الحوض. لكن الحديث أخرجه ابن حبان في صحيحه بسند المؤلف. (الإحسان ١٢٦/٨).

(٤) التعبير بصيغة التمريض أسلوب غير دقيق، لاسيما مع التصريح بجودة الإسنادين، ولا يرد احتمال أنها (روى) بالألف المقصورة، يعني المقدسي، لأن الياء في الأصل منقوطة.

(٥) لم أقف على الكتاب المذكور. وعند مسلم رواية من حديث جابر بن سمرة، ولم أقف على رواية جابر بن عبد الله، ولا عبد الله بن عباس، بل ليست عند مسلم. (م ١٨٠١/٤).

(٦) يورد الأحاديث بما يناقض قوله.

(٧) يعني: أصل الحديث. وتقدم تحت رقم (١).

(٨) العبارة لم تتضح لي قراءتها، رغم الاستعانة ببعض المختصين في قراءة المخطوطات.

(٩) التيمى، ثقـــة.

(١٠) البراد. صدوق.

(١١) روى عنه إبراهيم ولم يسمه. ولم أقف على تسمية له.

(*) ١ / ب.

(١٢) إن صح هذا التعبير عن رسول الله ﷺ فالمراد به الموت، والعرب تستعمل هذه اللفظة بمعنى الموت، وإلاّ فإن من المعلوم أن رسول الله ﷺ أول الناجين.

(١٣) تقدم أن المصنف عزا هذه الروايات إلى جمع المقدسي لطرق أحاديث الحوض.

(١٤) الجرح والتعديل ٨٨/٢.

«أظنه سالما البراد»[١]. قلت: وسالما هذا وثقه يحيى بن معين[٢]، وقال أبو حاتم: كان من خيار المسلمين[٣] لكن كنيته أبو عبد الله[٤]، وقد ذكر شيخنا المزى في الأطراف أن حديث الحوض هذا، رواه أحمد بن صالح[٥]، عن أبي ضمرة، أنس بن عياض[٦]، عن إبراهيم بن أسيد، عن جده أبي أسيد، عن أبي هريرة، قال: فكأنه نسبه إلى جده، وقد أخرج أبو داود في سننه بالسند الذي ذكراه أولا حديث «إياكم والحسد، فإن الحسد يأكل الحسنات»[٧]. فيكون حسنا عنده على قاعدته[٨]، ففي هذا الحديث بيان لما سقط من حديث ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ، وهذا هو الصحيح، فإن جربا وأذرح قريتان متقاربتان جدا، بحيث يسمع أهل كل قرية النداء من الأخرى، وهما بين بلد الصنعان[٩]، وبلد الشوبك[١٠]. على جادة الطريق، شاهدتها[١١] قريب أذرح ليلة، ولا يعرف مكان[١٢] يسمى بهذا الاسم غيرها. قال الحازمي: «كان أهل جرباء يهودا، كتب رسول الله (ﷺ) الأمان، لما قدم عليه

(١) لم أقف على المصدر. قلت: ظن ابن عساكر هذا ظن شك لا يقين، ومجرد الاشتراك في لفظة (البراد) لا يحرر المقام، وغالب الظن عندي أنه ليس سالما، لانفراد ابن عساكر بهذا الظن، ولاختلاف الكنية، ولعدم ذكر سالم في شيوخ إبراهيم، ولم يذكر إبراهيم في تلاميذ سالم.

(٢) نقل عنه ذلك الحافظ وغيره. (تهذيب التهذيب ٣/٤٤٤).

(٣) الجرح والتعديل ٤/١٩٠.

(٤) هذه العبارة توحي بالشك عند المؤلف فيما نقل عن ابن عساكر، فذاك أبو أسيد إن كان إبراهيم منسوبا إلى جده، وهذا أبو عبد الله.

(٥) المصرى، المعروف بـ«ابن الطبرى»، ثقة، حافظ، تكلم فيه ابن معين والنسائي، ورد ذلك ابن حبان.

(٦) ويكنى أبو حمزة، ثقة.

(٧) سنن أبي داود ٥/٢٠٩.

(٨) لأن من شرطه أنه إذا سكت عن الحديث، فهو صالح عنده. ويريد المؤلف ـ رحمه الله ـ أن يحكم بسكوت أبي داود على هذا الحديث، على أن حديث إبراهيم بن أبي أسيد في الحوض حسن أيضا، قياسا على حديثه عند أبي داود، يؤيد هذا الفهم قوله: «ففي هذا الحديث بيان... الخ، والبيان ليس في حديث أبي داود، بل في حديث إبراهيم المذكور في الأطراف عند المزى، وبهذا لا يستقيم للمؤلف ما أراد، لأن العلماء قسموا ما سكت عنه أبو داود إلى ثلاثة أقسام، وجعلوا منه الصالح للاحتجاج، والضعيف، والموضوع، وحديث إبراهيم ـ في نظرى ـ ضعيف بمفرده، لعدم العلم بأبي أسيد.

(٩) قال ياقوت: لغة في صنعاء، وما أراه إلا وهما، لأن ـ قائله ـ رأى النسبة إلى صنعاء صنعاني. (معجم البلدان ٣/٤٣١). قلت: ومراد المصنف صنعاء الشام.

(١٠) بالباء الموحدة المفتوحة. قال ياقوت: «قلعة حصينة في أطراف الشام، بين عمان، وأيلة. والقلزم ـ البحر الأحمر ـ قرب الكرك. (معجم البلدان ٣/٣٧٠).

(١١) هذه مشاهدة ثانية وشهادة تقطع الخلاف في المسافة. وقد تقدم مثل هذا عن ياقوت.

(١٢) في الأصل: «من كان». وهو خطأ.

يحنة بن رؤبة[1]، صاحب أيلة، بقوم منهم، ومن أهل أذرح، يطلبون الأمان، وهذا يدل على تقاربهما[2]، كما شاهدته، وقول ابن وضاح في أذرح : إنها فلسطين، فوهم بلاشك. فإن الذى قال[*] الحازمي[3]، والبكرى[4]، وصاحب الغريب في شرح مسلم[5]، وغيرهم : إن أذرح مدينة في طرف الشام، في قبلة الشوبك، بينهما وبينه نحو نصف يوم، وهي في طرف الشراة، في طرفها الشمالي.

وأما اختلاف الأحاديث في تقدير مساحة الحوض، أوردنا الله إياه بفضله وكرمه، فالكلام عليها مشهور، وأحسن وجه قيل فيه : إن التقدير كان في كل وقت بحسب ما يفهم الحاضرون من المسافة، مع تقارب ذلك، وأنه نحو شهر، والمقصود إنما هو التنبيه على الموضع الناقص من حديث ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ، وإزالة الإشكال[6] عنه وبالله التوفيق.

٢ ـ ومنها : ما رواه البخاري في كتاب المغازى[7]، فقال : «حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا أبو عوانة[8]، عن حصين[9]، عن أبي وائل[10] حدثهم مسروق بن

---

(١) عند ياقوت : «يوحنه». من أيلة، قدم على النبي ﷺ وهو في تبوك، مصالحة على الجزية، وقرر على كل حاكم بأرضه في السنة دينارا، فبلغ ذلك ثلاثمائة دينار، واشترط عليهم قرى من مر بهم من المسلمين. . . (معجم البلدان ١/٢٩٢) بتصرف.

(٢) ويؤيده. ذكر مسلم له في غزوة تبوك. وقال الحافظ نقلا عن المؤلف أنه قال ردا على ابن الأثير في تقديره المسافة بثلاثة أيام : «بل بينهما غلوة سهم. . .»، (الفتح ١١/٤٧٢). وتقدم أن المؤلف قال : يسمع أهل كل قرية النداء من الأخرى ص ٤٩. وقول ياقوت مسندا أن بينهما ميل واحد ص ١/٤٥ ت، ص ٤٦ ت٥. كل هذا يؤكد خلاف ما ذكر نافع وغيره. ويحسم الخلاف في تقدير المسافة.

(*) ٢ / أ.

(٣) المؤتلف في الأماكن. ويسمى أيضا (ما اتفق لفظه واختلف مسماه من أسماء الأمكنة). هذا الكتاب نشرته مجلة العرب منذ عام ١٩٧٩، ١٩٨٠م. (معجم المخطوطات المطبوعة ٥/٦٩).

(٤) معجم ما استعجم ١/١٣٠، ٢/٣٧٤.

(٥) لعله كتاب «الفهم لما أشكل من كتاب مسلم لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت٦٥٦). ذكر منه نسخة في القرويين الجزء الثاني، والرابع. وفي الظاهرية. (عن مقال الشروح المغربية لصحيح مسلم).

(٦) لأن من طالع المختصر منه يقع في حيرة، لاسيما إذا تقرر لديه شدة التقارب بين جربى وأذرح. وفي نظرى. أن ما ذكر المؤلف ـ رحمه الله ـ من أوجه الجمع بين الأحاديث المختلفة في تقدير المساحة وجه حسن وبه يزول اللبس في هذا الأمر، وإن كان الحافظ ـ رحمه الله ـ رد هذا على المؤلف، وقد استفاده من القاضي عياض، وأفاد الحافظ بأن ما ذكره المؤلف يتم فيها لو كان التقدير متقاربا، أما وقد ظهر الاختلاف متباعدا إلى حد كبير فلا. (الفتح ١١/٤٧١). قلت : وبعد العلم بما تقرر في المسافة بين جربى وأذرح، لا يتم للحافظ ـ رحمه الله ـ ما أراد. والأوجه في نظرى. ما نقله المؤلف عن عياض، وأن التقدير إنما كان تقريبا للأفهام. والله تعالى أعلم، نسأله التوفيق والإلهام.

(٧) في ٥/٦٠، ٦١.

(٨) وضاح بن عبد الله، اليشكرى.

(٩) ابن عبد الرحمن السلمي.

(١٠) شقيق بن سلمة، الأسدي.

الأجدع، حدثتني أم رومان[١]، وهي أم عائشة ـ رضي الله عنهما ـ قالت: «بينا أنا قاعدة أنا وعائشة إذ ولجت[٢] امرأة من الأنصار[٣]، فقالت: فعل الله بفلان[٤] وفعل، فقالت أم رومان: وما ذاك؟ قالت: إبني فيمن حدث الحديث، قالت: وما ذاك؟ قالت: كذا وكذا،[٥]، قالت عائشة: «سمع رسول الله (ﷺ)؟ قالت: نعم. قالت: وأبوبكر؟ قالت: نعم. فخرت مغشيا عليها، فما أفاقت إلا وعليها حمى بنافض[٦]، فطرحت عليها ثيابها، فغطيتها، فجاء النبي (ﷺ) وقال: «ما شأن هذه؟ قلت: يارسول الله، أخذتها الحمى بنافض قال: «فلعل في حديث تحدث به[٧]؟ قالت: نعم. قالت[٨]: فقعدت عائشة ـ رضي الله عنها ـ فقالت: والله لئن حلفت لا تصدقوني، ولئن قلت لا تعذروني، مثلي ومثلكم، كيعقوب وبنيه[٩]، والله المستعان على ما تصفون. قالت: فانصرف ولم يقل شيئا، فأنزل الله عذرها[١٠]، قالت: بحمد الله، ولا بحمدك، ورواه[*] أيضا في أحاديث الأنبياء[١١]، عن محمد بن سلام، ثنا ابن فضيل[١٢]، ثنا حصين[١٣]، عن شقيق، عن مسروق، قال: سألت أم رومان، وهي أم عائشة ـ رضي الله عنهما ـ عما قيل فيها[١٤] ـ قالت: «بينا أنا مع عائشة جالسة». وذكرت نحو ما تقدم. فهذا السياق فيه مخالفة كبيرة لما

---

(١) بضم الراء، زينب. وقيل: دعد. وقول مسروق: حدثتني أم رومان ينفي زعم من قال: إن روايته عنها خطأ. انظر: (التقريب ٢/٦٢١). والفتح (٧/٤٣٨).

(٢) دخلت. من الولوج. وهو الدخول.

(٣) هي بنت خالة أبي بكر، سلمى بنت أبي رهم. (الفتح ٨/٤٦٥).

(٤) فيه بيان أدب أم رومان، إذ لم تصرح باسم المدعو عليه، وهو مسطح بن أثاثة ـ عفا الله عنه ـ وكان يجلس مع أناس في بيت عبد الله بن أبّي، يتحدثون في الأمر. (الفتح ٨/٤٦٥).

(٥) مرادها حديث الإفك. وعبرت بهذا استقباحا له، وهو كمال في الأدب وتنزيه للألفاظ.

(٦) رعدة شديدة، والأصل في النفض الحركة. (النهاية ٥/٩٧).

(٧) بالبناء للمجهول، وفي الأصل (نحدث) بالنون.

(٨) في الأصل. وليست عند البخاري.

(٩) إذا لم يصدقهم في دعواهم.

(١٠) في سورة النور في الآيات ١١-٢٦ ﴿إن الذين جاؤا بالإفك عصبة منكم﴾ الآيات. والعبرة من هذا المصاب الجلل، كمال الصبر واللطف وانتظار حكم الله، تجلى في أكمل ما يكون عليه أولوا العزم في النبي الكريم، ومعلم الأمة العظيم محمد ﷺ، إذ لم يعنف عائشة، وما كان يلومها، وكمال الإيمان، وقوة اليقين عند أم المؤمنين وقفت في ثبات وعزيمة، ولجأت إلى الله، ولم تزد على أن ذكرت ذلك المثل العظيم وبعد براءتها بالقرآن تزداد شموخا وعزة ـ رضي الله عنها ـ.

(*) أ / ب.

(١١) خ ٤ / ١٢٢، ١٢٣.

(١٢) محمد بن فضيل.

(١٣) في الأصل: «ابن حصين». وهو خطأ.

(١٤) في الأصل هكذا. وفي متن البخاري مع الفتح «لما قيل فيها ما قيل». صف ٦/٤١٨. وفي صحيح البخاري المتن، كما عند المصنف خ ٤/١٢٣. وكذلك عند المزى في تحفة الأشراف ١٣/٧٩.

رواه ابن شهاب[١]، عن عروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب، وعلقمة بن وقاص، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، كلهم عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ، القصة بطولها، وهي في الصحيحين[٢]، وسائر الكتب، ولا يلتئم الجمع بينهما، وكذلك رواية أبي أسامة[٣]، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قريبة من رواية الزهرى، وقد أخرجاه[٤] أيضا، وتباين طريق مسروق هذه (وقال :)[٥] كنت مهما أستغرب هذا السياق، لا أعرف له علة، إلى أن ظفرت للحافظ أبي بكر الخطيب بكلام عليه[٦]، تبين أنه مرسل[٧]، لأن أم رومان ـ رضي الله عنها ـ توفيت في ذى الحجة سنة ست من الهجرة[٨]، بعد قضية الإفك، بأشهر قليلة، قال ذلك الزبير بن بكار، والواقدى، وأبو حسان الرمادى[٩]، وإبراهيم الحربي[١٠]

(١) محمد بن مسلم الزهرى.

(٢) خ ٥/٥٥ ـ ٦٠. م ٤/٢١٢٩.

(٣) حماد بن أسامة.

(٤) خ ٦/١١. معلقا عن أبي أسامة. م ٤ / ٢١٣٧.

(٥) هكذا في الأصل، ولا أظنها إلا زائدة.

(٦) قال : لا نعلمه. روى هذا الحديث عن أبي وائل، غير حصين، ومسروق لم يدرك أم رومان ـ في نظر الخطيب ـ وكان يرسل هذا الحديث عنها، ويقول : «سئلت أم رومان»، فوهم حصين فيه، حيث جعل السائل لها مسروق ـ هذا احتمال ـ.

والثاني : أو يكون بعض النقلة كتب (سئلت) بألف، فصارت (سألت) فقرأت بفتحتين. ـ فيكون السائل لها مسروق ـ وهو خطأ في نظر الخطيب رحمه الله.

قال الحافظ : «وعمدته ـ يعني الخطيب ـ في دعوى الوهم الاعتماد على قول من قال : إن أم رومان ماتت في حياة النبي ﷺ سنة أربع، وقيل : سنة خمس، وقيل : ست. وهو شيء ذكره الواقدى وذكره الزبير بن بكار، بسند منقطع فيه ضعف. (الفتح ٧/٤٣٨).

قلت : والأمران مردودان. فإن البخاري ـ رحمه الله ـ لم يكن غافلا عن هذا، فإنه قال في قضية تاريخ الوفاة ـ بالنسبة لأم رومان ـ : فيه نظر، وحديث مسروق أسند. (التاريخ الصغير ٢٢).

ويؤيد قول البخاري هذا. أن إبراهيم الحربى جزم بأن مسروقا سمع من أم رومان، وله خمس عشرة سنة، فعلى هذا يكون سماعه منها في خلافة عمر، لأن مولد مسروق كان في سنة الهجرة، ويؤيد تأخر موت أم رومان، أن الرسول ﷺ ـ لما نزلت آية التخيير ـ وكان نزولها سنة تسع بالاتفاق ـ قال لعائشة : «إني عارض عليك أمرا فلا تفتاتي فيه بشيء حتى تعرضيه على أبويك، أبي بكر، وأم رومان». المسند (٦/٢١١ ١٢). وانظر: (الفتح ٧/٤٣٨).

ومما يؤيد تأخر موتها : قول عبد الرحمن بن أبي بكر في قصة أضياف أبي بكر : «وإنما هو أنا وأبي وأمي وامرأتي وخادم». (خ ٤/١٧٢). وإنما هاجر عبد الرحمن بعد الحديبية سنة سبع، في قول ابن سعد وفي قول الزبير فيها أوفى التي بعدها، لأنه روى أن عبد الرحمن خرج في مئة من قريش قبل الفتح إلى النبي ﷺ، فتكون أم رومان تأخرت عن الوقت الذي ذكراه فيه. (الفتح ٧/٤٣٨).

(٧) اعتمادا على قول الخطيب. وتقدمت أدلة نقضه.

(٨) نقلا عن الواقدى، والزبير، وقاله ابن سعد (الطبقات ٨/٢٧٦).

وتقدمت دلائل نقضه.

(٩) قلت : لم ينتبهوا إلى قضية التخيير، وكانت في السنة التاسعة بالاتفاق ولا إلى هجرة عبد الرحمن بن أبي بكر، وقضية ضيافته هو وأمه وامرأته وكانت بعد سنة سبع. (هدى السارى ٣٧٣).

(١٠) بل جزم إبراهيم أن مسروقا سمع منها في خلافة عمر. (هدى السارى ٣٧٣).

وقد روى عبد الرحمن بن مهدى، عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد(١)، عن القاسم بن محمد، عن أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ قالت: لما دفنت أم رومان، قال النبي (ﷺ): «من سره أن ينظر إلى امرأة من الحور العين، فلينظر إلى هذه»(٢). ورواه ابن أبي عدي، عن حماد بن سلمة، فجعله من مسند عائشة رضي الله عنها ـ.

ومنهم من أرّخ وفاتها سنة خمس، والأول أصح(٣) إذا(*) ثبت أنها توفيت في حياة النبي (ﷺ) فلا يصح(٤) أن يسمع منها مسروق، ولو سمع منها بالمدينة ـ كان يكون(٥) ـ صحابيا، ولا خلاف في أنه لم يقدم المدينة إلّا بعد(٦) وفاة النبي (ﷺ) وصلى خلف أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ، وسمع ممن بعده(٧)، فيتعين أن تكون روايته هذه مرسلة(٨).

وقد رواه(٩) أحمد بن حنبل في المسند من طريق علي بن عاصم، وابن جعفر الرازي، كلاهما عن حصين، عن أبي وائل، عن مسروق عن أم رومان بلفظ: (عن)(١٠). قال الخطيب: «وهذا هو الصحيح(١١) وتصريح (حصين فيه)(١٢) بالحديث، والسؤال فيما رواه البخاري، لعله كان في حال اختلاطه في آخر عمره.

---

(١) ضعيف. انظر: سؤالات البرقاني للدارقطني ص ٥٢. وسؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ص ٥٧. والتقريب.

(٢) أخرجه ابن سعد بسنده من طريق علي بن زيد. (الطبقات ٨/٢٦٧). وفيه زيادة.

(٣) تقدم قول البخاري: «فيه نظر، وثبت بالأدلة أنه ليس بأصح ولا صحيح وأن الصحيح تأخر وفاتها عن هذا التاريخ. انظر ص ٥٣، ٥٤ ت ١٠.

(*) ٣ / أ.

(٤) هذا حق. لكنه لم يثبت، بل ثبت خلافه.

(٥) «كان يكون صحابيا»: في الكلام ركة، وليس بلازم أن يكون صحابيا إذا سمع منها بالمدينة، والذي أوقع المؤلف في هذا الظن جزمه بأن أم رومان توفيت في حياة النبي ﷺ.

(٦) هذا حق لا مرية فيه.

(٧) وذكره الذهبي أيضا (تذكرة الحفاظ ١/٤٩ ـ ٥٠).

(٨) استنتاج غير سليم، بل المتعين أن تكون الرواية موصولة، وهنا تبرز نباهة الإمام البخاري وفطنته.

(٩) يعنى حديث الإفك.

(١٠) المسند ٦/٣٦٧.

(١١) ليس بصحيح. وما ذهب إليه الإمام البخاري عين الصواب فقد سمع مسروق من أم رومان على ما سبق تقريره، وصرح بالتحديث عنها، وبالسؤال، ولا مانع أن يتصرف الراوى، أو يروى مسروق نفسه مرة عنها بـ(عن). قال الحافظ ـ بعد أن ساق أدلة خطأ الخطيب ـ: «وفي بعض هذا كفاية في التعقيب ومن تبعه فيما تعقبوه على هذا الجامع الصحيح، والله المستعان». (الفتح ٧/٤٣٨). ولم يكن المؤلف مغترا بقول الخطيب وحده، بل ذكره الحافظ، وذكر معه صاحب المشارق والمطالع والسهيلي، وابن سيد الناس، والمزى، والذهبي، وقد أورد المزى ـ رحمه الله ـ كلام الخطيب في أكثر من عشرة أسطر. (تحفة الأشراف ١٣/٧٩).

(١٢) في الأصل: «حسين».

قال : «وقد رواه أبو سعيد الأشج[1]، عن ابن فضيل، بسند البخاري. فقال فيه : «قال : (سئلت[2] أم رومان) فذكر القصة، قال الخطيب : «كتبت (سألت) بالألف على اصطلاح من يجعل الهمزة في الخط ألفا، وإن كانت مكسورة، أو مضمومة[3]. قلت : ولا يتأتى هذا التأويل في قول مسروق : (حدثتني أم رومان). كما رواه البخاري[4]، من طريق أبي عوانة.

فالأولى رد الوهم فيه إلى حصين بعد اختلاطه[5]، والحاصل أن هذا الحديث منقطع بين مسروق وأم رومان[6]، وقد ذكر شيخنا المزى في الأطراف[7]، أن بعض الرواة، رواه عن مسروق، عن عبد الله بن مسعود، عن أم رومان. قال : «وهو أشبه بالصواب»[8].

وأما ذكر إبراهيم الحربي، أن مسروقا كان يسأل أم رومان وله خمس عشرة سنة، فهو وهم[9] منه(*). قال محمد بن سعد وجماعة : «توفى مسروق سنة ثلاث وستين[10]. وقال

(١) عبد الله بن سعيد.

(٢) في الأصل : «سئلت».

(٣) تقدم إثبات عدم صحة التحليل، ويدفعه ـ كما ذكر المؤلف ـ قول مسروق : «حدثتني أم رومان».

(٤) خ ٥/٦٠.

(٥) محاولة تحميل حصين علة تقدح في سماع مسروق من أم رومان، غير وارد لما تقدم ذكره من أدلة امكانية السماع، وتأخر وفاة أم رومان عن التأريخ الذي بنيت عليه فكرة عدم السماع. انظر : ص٥٣، ٥٤ ت ١٠.

(٦) هذه النتيجة بنيت على خطأ، فلا تكون مسلمة، والصواب خلافها للأسباب المتقدم بيانها. ونجملها فيمايلي :

١ ـ أن عبد الرحمن بن أبي بكر ـ رضي الله عنهما ـ أسلم هو ومعاوية يوم الفتح، وقيل : في صلح الحديبية، وعلى كل، فهما متقاربان كان صلح الحديبية في ذى القعدة، والفتح كان في رمضان سنة ثمان من الهجرة. والقصة قطعا وقعت بعد إسلامه، إلا أن يزعم زاعم أن إسلام عبد الرحمن وقع قبل الحديبية بزمن، وحينئذ عليه الإثبات.

٢ ـ إذا تقرر أن إسلام عبد الرحمن كان بعد الحديبية، فقد ثبت أن عبد الرحمن، وأمه، وامرأته، وخادم، كانوا أضيافا علي أبي بكر. (خ ١٧٢٤).

٣ ـ ورد النص على أم عائشة ـ وهي أم رومان ـ وأمرها الرسول ﷺ أن تستشيرها في قضية التخيير. وآية التخيير كانت سنة تسع.

٤ ـ معلوم أن أم عبد الرحمن هي أم رومان، وهو شقيقها، كما نص على ذلك أهل العلم، منهم ابن سعد (الطبقات ٥/٢٥١) وبعد هذا، فالحاصل بعد التحقيق أن الحديث متصل، وثبوت سماع مسروق من أم رومان لا ريب فيه، ولم يخف على فارس هذا الميدان الإمام البخاري.

(٧) انظر : تحفة الأشراف ١٣/٧٩.

(٨) ليس فيه قادح، ولا مرجح لعدم السماع، بل يمكن أن يكون مسروق سمعه مرة منها، وأخرى بواسطة عنها، ومسروق تابعي يهمه أن يسمع من أكثر من صحابي.

(٩) بل الحق مع إبراهيم ـ كما سيأتي بيانه ـ.

(*) ٣ / ب.

(١٠) الطبقات (٦/٨٤).

أبو نعيم: «سنة اثنتين وستين»[1]. وذكر الفضل بن عمرو أن مسروقا حين مات، كان له ثلاث وستون سنة[2]، فيكون عمره عند موت أم رومان ـ رضي الله عنها ـ نحو سبع سنين[3]، وإبراهيم الحربي ممن أرّخ وفاة أم رومان سنة ست[4] في حياة النبي (ﷺ)، فخفي عليه ذلك[5]، كما خفيت هذه العلة على الإمام البخاري ـ رحمه الله[6] ـ. وحصل بسبب هذا الإرسال المخالفة في متن الحديث كما تقدم[7].

٣ ــ ومن ذلك أيضا: قوله: (امرأة من الأنصار)، وإنما كانت هذه أم مسطح، وليست من الأنصار[8]، وكان اخبارها بذلك عائشة ـ رضي الله عنها ـ حين خرجوا إلى المناصع[9]، ثم كانت القصة من حين بلغ عائشة ـ رضي الله عنها ـ الخبر، إلى أن نزلت براءتها في أيام متعددة، كما دلت عليه تلك الروايات المتصلة، ومقتضي حديث أم رومان أن ذلك كله كان في بعض يوم[10]، إلى غير ذلك من وجوه[11] الاختلاف، والاعتراض بحديث

---

(١) لكن الحافظ ابن حجر ذكر عن أبي نعيم أنه قال: «عاشت أم رومان بعد النبي ﷺ دهرا. (هدى السارى ٣٧٣). والإصابة ١٣/٢٠٩). صرح بأن القول بوفاتها في عهد النبي وهم.

(٢) وغيره أيضا، مثل الذهبي (تذكرة الحفاظ ١/٤٩-٥٠). والمزى في تهذيبه.

(٣) بل على هذا يكون عمره ست سنوات، فقد أرّخ الحافظ ولادة مسروق بسنة احدى من الهجرة، هذا لو ثبت أن أم رومان ماتت سنة ست ولم يثبت.

(٤) لم أقف عليه إلا عند المؤلف، لكن تقدم أن الحافظ قال: «وجزم إبراهيم أن مسروقا سمع من أم رومان وله خمس عشرة سنة ص ٤٣ ت: ١٠، أي في خلافة عمر، وتعضده الدلائل الأخرى إسلام عبد الرحمن وضيافة أبي بكر له ولأمه... الخ. وآية التخيير.

(٥) بل لعل هذا في أول الأمر، إن صح عنه وتبين له الصواب، فقال به بعد ذلك، مع أن معتمد ما حكاه المصنف فيه ضعف وإرسال.

(٦) قال الحافظ: «بل عرف البخاري العلة المذكورة وردها... ورجح الرواية التي فيها التصريح على الرواية التي فيها أنها ماتت في حياة النبي ﷺ لأمرين وردا في مدار القول بأن أم رومان ماتت في حياة النبي ﷺ.

١ ـ أنها من رواية علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف.

٢ ـ أنها مرسلة، لأن عليا قال: «عن القاسم بن محمد، قال: «لما وليت أم رومان». لذلك قال الإمام البخاري ـ عقب هذه الرواية ـ: «فيه نظر، وحديث مسروق أسند». (التاريخ الصغير ص ٢٢). وانظر: (الإصابة ١٣/٢٠٩، ٢١٠).

قلت: ثم إن مسروقا متفق على توثيقه وعلي بن زيد متفق على سوء حفظه».

(٧) ليست فيه مخالفة، ويأتي بيانه.

(٨) هذا صحيح. وهي من المهاجرات، لكن لا يستلزم كونها مهاجرة أن لا يطلق عليها ذلك، وهو جائز، لأن الهجرة في حد ذاتها كانت نصرة لرسول الله ﷺ فكل مهاجر أنصارى بهذا الاعتبار، وأقل ما يقال في ذلك: أن أم رومان تجوزت في الأمر بحكم الإقامة في المدينة.

(٩) هي المواضع التي يتخلى فيها لقضاء الحاجة. (النهاية ٥/٦٥).

(١٠) الحق ان المتأمل للحديث يجد فيه ما يدل على تعدد الأيام وكل ما في الأمر أن أم رومان اختصرت الحديث.

(١١) لم تظهر لي وجوه اختلاف، إنما هي فروق غير قادحة في الرواية لمن تأملها.

مسروق هذا على الإمام البخاري أقوى مما اعترض به عليه ابن حزم في اخراجه حديث شريك بن عبد الله بن أبي نمر، عن أنس في قصة المعراج، أنه جاؤا ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه، وذكر القصة[١].

قال ابن حزم : لا خلاف في أن الإسراء كان بعد النبوة بمدة[٢] وأوّل بعضهم قوله : قبل أن يوحى إليه، أي في شأن الصلوات أو الإسراء ونحو ذلك، والتزم الشيخ شهاب الدين أبو شامة وغيره، بسبب هذه الرواية[*] أن الإسراء كان مرتين، مرة قبل النبوة بروحه، ومرة بعدها بالجسد[٣]، وهذا ضعيف جدا، إذ كيف يجوز أن يحفظ النبي (ﷺ) هذه القصة بطولها، ويعرف جبريل، وفرض الصلوات عليه، وعلى أمته، ثم لما جاءه (ﷺ) جبريل بالوحى أوّل النبوة يقول لخديجة - رضي الله عنها - «لقد خشيت على نفسي»، إلى غير ذلك مما روى عنه (ﷺ) أوّل النبوة، من سؤال ورقة، وأصحاب خديجة - رضي الله عنها - (أمر جبريل بكشف قناعها)[٤]. فهذا التجويز الذي قاله أبو شامة، يطرّق للملحدين الطعن في النبوة، ولكن لحديث شريك بن أبي نمر مخرج حسن ظاهر، لم أر أحدا تنبه له، وهو في نفس الحديث، عند البخاري من طريقه، قال : سمعت أنس بن مالك - رضي الله عنه - يقول عن ليلة أُسرى برسول الله (ﷺ) : «أنه جاءه ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه، وهو نائم في المسجد الحرام، فقال أوّلهم : «أيهم هو[٥]؟ فقال أوسطهم : هو خيرهم». فقال آخرهم : خذوا خيرهم، فكانت[٦] تلك الليلة، فلم يروه حتى أتوه ليلة أخرى[٧]، فيما يرى قلبه، وكانت تنام عيناه ولا ينام قلبه، وكذلك الأنبياء تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم، فلم يكلموه

(١) خ ٨ / ٢٠٣. القصة بطولها، ٤/١٦٨ باختصار.

(٢) إشارة إلى أن شريكا خالف الإجماع في دعوى أن المعراج كان قبل البعثة. (الفتح ١٣/ ٤٨٠).

(*) ٤ / أ.

(٣) منشأ هذا القول اختلاف الروايات على ما في الكثير منها من ضعف وغرابة. قال ابن كثير : «ومن جعل من الناس كل رواية خالفت الأخرى مرة على حدة، فأثبت إسراءات متعددة، فقد أبعد وأغرب، وهرب إلى غير مهرب، ولم يتحصل على مطلب...»، إلى أن قال : «والحق أنه عليه السلام أسري به يقظة لا مناما، من مكة إلى بيت المقدس، راكبا البراق...» الخ. (تفسير ابن كثير ٣/٢٢).

(٤) هكذا في الأصل. ولم أقف على هذا إلا من فعل خديجة نفسها. انظر: (سيرة ابن إسحاق ١/١٥٧).

(٥) قال الحافظ : «هو مشعر بأنه ﷺ كان نائما بين اثنين أو ثلاثة أو أكثر، وقد قيل : إنه كان نائما بين عمه حمزة، وابن عمه جعفر بن أبي طالب». (الفتح ٦/٥٧٩).

(٦) الضمير يعود إلى القصة. قال الحافظ : «أي لم يقع في تلك الليلة غير ما ذكر من الكلام». (الفتح ٦/٥٧٩).

(٧) أي : ليلة أخرى، وقد يكون الفارق بينهما يوما أو ليالي، أو أشهرا، أو سنوات. وهذا مبدأ ارتفاع الاشكال الذي أثاره ابن حزم - رحمه الله - والخطابي. انظر: (الفتح ١٣ / ٤٨٠).

حتى احتملوه، فوضعوه عند بئر زمزم». ثم ذكر القصة بطولها، في شق قلبه(*)، ثم الإسراء به (ﷺ)[1].

فيكون الذي وقع قبل النبوة تلك الليلة الأولى فقط[2] ثم إنما جاؤا في الليلة الأخرى بعد[3]، وليس فيها ما يشعر بأنها كانت قبل أن يوحى إليه، فاندفع حينئذ ما اعترض به ابن حزم، وما ترتب على ذلك من الالتزام الذي التزمه أبو شامة وغيره.

نعم. وقع في حديث شريك هذا، في كتاب لبقية الروايات عن أنس في عدة مواضع، ومنها جعله في المقام، ولهذا (أعرض)[4] مسلم عن سياق حديثه، بل ذكره سنده بعد سياق الحديث من طريق ثابت، عن أنس، وقال في سند: شريك، فقدم وأخر، وزاد ونقص[5]. والمقصود إنما هو دفع ما اعترض به على قوله ذلك «قبل أن يوحي الله، والله أعلم.

٤ ـ ومنها: ما وقع في حديث الإفك الذي رواه ابن شهاب، عمن تقدم من شيوخه، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ أن النبي (ﷺ) لما قام على المنبر فقال:

«يامعشر المسلمين، من يعذرني في رجل قد بلغ أذاه في أهل بيتي» الحديث. فقام سعد بن معاذ الأنصاري ـ رضي الله عنه ـ فقال: أنا أعذرك منه يارسول الله، إن كان من الأوس، ضربنا عنقه، وإن كان من إخواننا من الخزرج، أمرتنا ففعلنا أمرك، قالت: فقام سعد بن عبادة ـ وهو سيد الخزرج ـ وكان رجلا صالحا، ولكن احتملته الحمية ـ فقال لسعد بن معاذ: كذبت لعمر الله لا تقتله ولا تعذر على قتله، فقام أسيد بن حضير ـ وهو ابن عم سعد بن معاذ ـ فقال لسعد بن عبادة: كذبت لعمر الله لنقتلنه»(*) الحديث. هذا لفظ مسلم، من طريق يونس، ومعمر عن الزهري، وقال: السياق لمعمر[6]. ثم رواه من حديث فليح بن سليمان، عن الزهري، ومن طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه[7]، عن صالح بن كيسان، عن الزهري[8].

(*) ٤ / ب.

(١) خ ٨ / ٢٠٣.

(٢) أي: لم يحدث فيها سوى المحاورة المذكورة في الحديث، وهو ما فهمه الحافظ أيضا.

(٣) هذا هو الحق. ويؤيده ما جاء في الحديث نفسه. أن جبريل أجاب بواب السماء لما سأله، وقد بعث إليه؟ قال: نعم. (خ ٨/٢٠٤) وقد نبه إليه الحافظ ـ رحمه الله ـ (الفتح١٣/٤٨١).

(٤) في الأصل: «أعترض».

(٥) م ١ / ١٤٨.

(*) ٥ / أ.

(٦) م ٢١٢٩١٤. وقوله: «يامعشر المسلمين... الخ» ٢١٣٣، ٢١٣٤.

(٧) إبراهيم بن سعد.

(٨) م ٤ / ٢١٣٧.

وأخرجه البخاري في المغازي[1]، عن عبد العزيز[2] بن عبد الله، عن إبراهيم بن سعد. وقال فيه: «فقام سعد أخو بني عبد الأشهل فقال: أنا يارسول الله. . .» ثم ذكر سعد بن عبادة، ثم قال: «فقام أسيد بن حضير، وهو ابن عم سعد». ورواه في التفسير من طريق يونس، عن الزهرى[3]، بمثل حديث مسلم، وصرح فيه بنسب سعد بن معاذ، وكلامه يومئذ.

ووجه الإشكال، أن قضية الإفك كانت في مرجع النبي (ﷺ) من غزوة بني المصطلق، وكانت غزوة بني المصطلق في شعبان من السنة السادسة. قاله ابن إسحاق[4]، وأبو حاتم بن حبان[5] وابن حزم[6]، وجماعة كثيرون[7]، وكان سعد بن معاذ ـ رضي الله عنه ـ قد مات قبل ذلك بمدة، لأنه توفي عقيب غزوة الخندق، بعد حكمه في بني قريظة[8]، وكانت غزوة الخندق في شهر ربيع الأول سنة خمس[9] على ما ذكر ابن إسحاق، وقال موسى بن عقبة: «كانت في شوال سنة أربع[10]، ورجح هذا ابن حزم لما في الصحيحين عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: عرضت على النبي (ﷺ) يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة فلم يجزني، ثم عرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة فأجازني[11]، وغزوة أحد

(١) خ ٥ / ٥٥.
(٢) في الأصل: عبد الله. والصواب: عبد العزيز بن عبد الله. حدثنا إبراهيم (خ ٥ / ٥٥). وقد صوب في الهامش.
(٣) خ ٦ / ٥.
(٤) تهذيب سيرة ابن إسحاق (سيرة ابن هشام) ٣/٧٥٧.
(٥) الثقـــات ١/٢٨٨.
(٦) جوامع السيرة ص ٢٠٦.
(٧) منهم خليفة بن خياط، والطبرى، وابن عبد البر، وابن الأثير، وابن خلدون، حرر ذلك الدكتور القريبي. أثابه الله. (مرويات غزوة بني المصطلق ص ٩٠).
(٨) صحيح أنه مات بعد حكمه في بني قريظة، ولكن ليس قبل غزوة بني المصطلق وسيأتي تحقيقه.
(٩) هذا ما عليه أهل المغازي، ومنهم ابن إسحاق، ومما يؤيد ترجيحه، أنهم اتفقوا على أن أحدا كانت في شوال سنة ثلاث، وعلى أن المشركين لما توجهوا في أحد نادوا المسلمين: موعدكم العام المقبل بدر، وهي بدر الموعد، وأنه ﷺ خرج إليها في شوال من السنة المقبلة ولم يقع فيها قتال، فتعين ما قاله أهل السير أنها سنة خمس. (الفتح ٥/٢٧٨). بتصرف.
(١٠) هذه رواية. قال الحافظ: «هكذا رويناه في مغازيه» (الفتح ٧/٣٩٣) والذي عليه المحققون، أن الثابت عن موسى بن عقبة أنها سنة خمس خرج ذلك من طرق عدة: الحاكم، وأبو سعيد النيسابوري، والبيهقي وغيرهم. ونص كلامه: «ثم قاتل رسول الله ﷺ بني المصطلق، وبني لحيان، في شعبان سنة خمس» انظر: (البداية والنهاية ٣/٢٤٢. والفتح ٧/ ٤٣٠. ومرويات غزوة بني المصطلق ص ٩٣). لكن المصنف وقف عند الرواية التي تدعم قوله هنا. وستأتي عبارته في ميله إلى خلاف هذا.
(١١) هذا ليس دليلا لتطرق الاحتمال إليه. قال الحافظ: «لا حجة فيه إذا ثبت أنها ـ الخندق ـ كانت في سنة خمس، لاحتمال أن يكون بن عمر في أحد، كان أول ما طعن في الرابعة عشرة، وكان في الأحزاب قد استكمل الخمس عشرة. (الفتح ٧/٣٩٣). وقد صح أنها في شوال سنة خمس، وبذلك جزم أهل المغازى، ومنهم ابن إسحاق. (الفتح ٧/٣٩٣). وسيرة ابن هشام.

كانت في شوال سنة ثلاث بلا خلاف، فتكون(*) وفاة سعد بن معاذ ـ رضي الله عنه ـ على هذا القول أقدم[1]، مما قال ابن إسحاق، والمدة بين ذلك وبين قصة الإفك أطول، لكن ذكر البخاري في صحيحه، عن موسى بن عقبة ـ أن غزوة بني المصطلق ـ كانت سنة أربع[2]، ومع ذلك فقد ذكر موسى بن عقبة في مغازيه أن غزوة الخندق، وبني قريظة، كانتا قبل غزوة بني المصطلق[3]، فيكون وفاة سعد بن معاذ قبل ذلك على قوله أيضا[4]، وذكر ابن هشام في السير عن ابن عمرو المدني أن غزوة بني المصطلق كانت بعد بني النضير، قبل الخندق، وعلى هذا فلا إشكال[5].

وحديث الإفك رواه ابن إسحاق في مغازيه، عن ابن شهاب[6]، عن أشياخه. قال: «وحدثني يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير[7]، عن أبيه[8]، عن عائشة.

(*) ٥ / ب.

(١) على هذا صحيح. لكنه تحليل منقوص بأقوى منه، والتحقيق أن غزوة بني المصطلق قبل الخندق، إذ الخندق كانت في شوال سنة خمس كما تقرر، والمريسيع ـ بني المصطلق ـ في شعبان سنة خمس. أي أنها قبل الخندق، وعلى هذا يكون سعد بن معاذ موجودا في غزوتي بني المصطلق، والمريسيع. ورمي بعد ذلك بسهم في الخندق، ومات من جراحه في قريظة، ويؤيد هذا أن القصة وقعت بعد نزول الحجاب وفي تحديد وقت النزول أقوال ثلاثة:

١ ـ أنه سنة ثلاث. قاله خليفة، وأبو عبيدة وغيرهما.

٢ ـ أنه سنة خمس في ذى القعدة. قاله الواقدى، وقال الحافظ: «مردود».

٣ ـ أنه في ذى القعدة سنة أربع. قال به جماعة، وفي الحديث التصريح بأن القصة وقعت بعد ذلك، فيرجح أن المريسيع ـ بني المصطلق ـ سنة خمس. (الفتح ٧/٤٣٠). بتصرف.

(٢) قال الحافظ تعليقا: «هكذا رويناه في مغازيه» (الفتح ٧/٣٩٣). وفي موضع آخر قال: «كذا ذكره البخاري، وكأنه سبق قلم أراد أن يكتب سنة خمس، فكتب سنة أربع، والذي في مغازى موسى بن عقبة...» وذكر رواية أنها سنة خمس. (الفتح ٧/٤٣٠). قلت: لعل الحافظ لم يرد نفي رواية أنها سنة أربع، وإنما أراد إثبات ما هو أصح، وهي رواية أنها سنة خمس، ومن هنا اعتذر عن الإمام البخاري بهذا العذر لعدم النص على الرواية الراجحة. والله أعلم.

(٣) رواية مرجوحة. وقد ثبت عنه من طرق أنها في شعبان سنة خمس، وتبين مما تقدم تحقيقه أن ما عليه المحققون من أهل المغازي أن غزوة بني المصطلق، كانت في شعبان سنة خمس. انظر (ت ١). وعليه درج المتأخرون، والمعاصرون من كتاب السيرة، أمثال الخضرى في نور اليقين ص ١٢٥، وأبو شهبة في السيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة ١٩٦، والبوطي في فقه السيرة، وغير هؤلاء. ومما يرجح هذه المعلومة الأمور التالية:

١ ـ أن روايات الصحيحين اتفقت على ذكر سعد بن معاذ في الغزوة المذكورة، وأوردت محاورته في قصة الإفك.

٢ ـ أن ورود القصة بهذا السياق في الصحيحين مرجح للأصح على الصحيح وترجيح ما فيها أولى من ترجيح ما في سواهما.

٣ ـ لأن أحدا كانت سنة ثلاث بالاتفاق، وبدر الموعد بعدها بسنة، فتكون سنة أربع بالاتفاق أيضا، فتكون غزوة بني المصطلق في سنة خمس.

(٤) النتيجة منقوضة بما سلف ذكره.

(٥) لأن سعدا شهد الخندق، وأصيب فيها بسهم.

(٦) ابن هشام ٣/٧٦٤.

(٧) ثقـــــة.

(٨) قاضي مكة زمن أبيه، وهو ثقة.

(ح) وعبد الله بن أبي بكر، عن عمرة، عن عائشة. فذكر القصة بطولها، وجعل المحاورة فيها بين أسيد بن حضير، وسعد بن عبادة فقط، ولم يذكر سعد بن معاذ أصلا، بل جعل أسيد بن حضير هو القائل: «يارسول الله، إن يكن من الأوس نكفكم، وإن يكن من إخواننا الخزرج فمرنا بأمرك». وذاكرت الحافظ أبا الحافظ أبا عبد الله الذهبي بهذا، فذكر لي أن المتكلم أولا يومئذ من الأوس: عباد بن بشر، وجاء كذلك في رواية ـ ولم أقف على هذه الرواية إلى الآن ـ والله سبحانه أعلم.

٥ ــ ومنها: أن السياق الذي ذكره البخاري في قضية الإفك في كتاب المغازي[١] قال فيه: «ودعا رسول الله (ﷺ) بريرة. فقال: أي بريرة، هل رأيت من شيء يريبك؟»[*] فقالت له بريرة ـ رضي الله عنها: «والذي بعثك بالحق ما رأيت عليها أمرا قط أغمضه» الحديث وكذلك هو أيضا في صحيح مسلم[٢]، وغيرهما ـ و[٣] ـ أيضا في عدة طرق أن النبي (ﷺ) قال للعباس ـ رضي الله عنه ـ: «ياعباس ألاّ تعجب من حب مغيث بريرة، وبغض بريرة مغيثا؟» ثم قال رسول الله (ﷺ) لها: «لو راجعتيه؟» قالت: أتأمرني؟...»[٤] الحديث، وذلك لما خيرها رسول الله ﷺ بعد العتق فاختارت.

وأقدر وجه هذا الإشكال، أن عائشة ـ رضي الله عنها ـ اشترت بريرة بشرط العتق، كما دلت عليه الروايات، واتفق عليه الفقهاء، وأقامت عند عائشة ـ رضي الله عنها ـ تخدمها، وقد تقدم أن قصة الإفك كانت سنة ست، أو سنة أربع، على قول موسى بن عقبة[٥]، ولعل الأوّل أرجح، وقد كانت بريرة ـ رضي الله عنها ـ مقيمة عند عائشة ـ رضي الله عنها ـ من قبل ذلك بمدة، ولذلك سألها النبي (ﷺ) عنها، ومجيء العباس ـ رضي الله عنه ـ إلى المدينة وإقامته بها، إنما كان في أواخر سنة ثمان، لأنه جاء إلى النبي (ﷺ) مهاجرا، فلقيه بطريق مكة متوجها إليها ومن الفتح، فرجع معه وشهد فتح مكة، وحنين، والطائف، ثم جاء بعد إلى المدينة وأقام بها، وحينئذ قال له النبي (ﷺ): «ألاّ تعجب من حب مغيث بريرة». وإنما كان قبل ذلك مقيما بمكة، والظاهر[٦] أن هذا كان قريبا من فراق بريرة إياه،

---

(١) خ ٥ / ٥٨.

(*) ٦ / أ.

(٢) م ٤ / ٢١٣٣.

(٣) زدتها ليستقيم الكلام، وليست في المخطوطة.

(٤) صف ٩ / ٤٠٨. ولفظه: «لو راجعتيه» عند البخاري هكذا (لو راجعته) بدون اشباع.

(٥) تقدم في التحقيق أنها في سنة خمس على الصواب.

(٦) في نظري: ليس بظاهر، لأن زيادة العجب لا تكون في مثل حالة القرب، بل تكون في البعد أظهر إذ لم ييأس منها، وهو مردود بالرواية المصرحة بانفاذ العتق. ذكرها المصنف نفسه.

واختيارهـا نفسها، فيلزم من هذا أن يكون عتقها تأخر عن شرائها، وهو بعيد جدا، إذ لا يظن بعـائشة(*) ـ رضي الله عنها ـ أنها تشترى جارية بشرط العتق، ثم يتأخر عتقها عن الشراء مدة طويلة، بل ولا يقرها النبي (ﷺ) على ذلك، وقد يقال: إن أصل المراوضة في بيعها كان بشرط العتق، ثم ابتاعتها بدون ذلك، وتأخر عتقها إلى أن قدم العباس ـ رضي الله عنه ـ، ولكنه بعيد أيضا، إذ لم يفهم العلماء في كل عصر من قصة بريرة إلّا أنها بيعت بشرط العتق، وأقرب من هذين. أن يقال: إن محبة زوجها إياها امتدت زمنا طويلا إلى مجيء العباس، وبقي فسألها الرجعة، وفي صحيح البخاري كتاب العتق[1]، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: «اشتريت بريرة فاشترط أهلها ولاءها، فذكرت ذلك للنبي (ﷺ) فقال: إعتقيها، فإن الولاء لمن أعطى الورق، فأعتقتها فدعاها النبي (ﷺ) فخيّرها من زوجها، فقالت: لو أعطاني كذا وكذا ما بقيت عنده، فاختارت نفسها». ففي هذا أن العتق كان عقيب الشراء، وكذلك التخيير، فلم يبق إلّا أن حب زوجها استمر زمنا طويلا، وبه يزول الإشكال[2]. والله أعلم.

٦ ـ ومنها: ما قال البخاري في كتاب الجهاد، من صحيحه[3]، باب من غزا بصبيّ للخدمة: «حدثنا قتيبة[4]، حدثنا يعقوب[5]، عن عمرو[6]، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ أن النبي (ﷺ) قال لأبي طلحة: «التمس (لي)[7] غلاماً من غلمانكم يخدمني حتى أخـرج إلى خيبر، فخرج بي أبو طلحة (مردفي)[8] وأنا غلام راهقت الحلم، فكنت أخدم

(*) ٦ / ب.

(١) خ ٣ / ١٢١. ولفظه (ما بقيت) عند البخاري (ما ثبت).

(٢) هذا هو الراجح، ولذلك تعجب رسول الله ﷺ من عدم انقطاع الأمل عند الزوج، رغم طول المدة. وقد أفاد الحافظ أن قصة بريرة كانت متأخرة في السنة التاسعة، أو العاشرة، وأيد ذلك بقصة العباس هذه، ومشاهدة ابنه عبد الله، وهو إنما قدم المدينة مع أبويه، واستبعد أن تكون قصة العتق قبل الإفك، لأن عائشة صغيرة ولا تحسن التصرف في مثل هذه الأمور. . . إلى غير ذلك من الاحتمالات (الفتح ٩/ ٤٠٩). وهو مردود بأنه قد ثبت أن رسول الله ﷺ سأل بريرة عن حال عائشة ـ رضي الله عنها ـ ولا يمنع أن يتقدم العتق وتبقى بريرة ـ رضي الله عنها في خدمة أم المؤمنين وفاء لها، ولتحظي بشرف القرب من رسول الله ﷺ وأهل بيته، ولا يمنع أن تكون عائشة صغيرة لكنها راجحة في عقلها وليست سفيهة، ومع ذلك تتصرف في ظل التوجيهات النبوية، أما وفرة المال من عدمها فمعلوم أن أبابكر كان يملك مالا وأسهم في جيش العسرة، وليس بلازم ألا يكون عند عائشة شيء. وقد صح أنها قالت: «إن شاء أهلك أن أعدها لهم عدة واحدة». (م ٢/١١٤٢).

(٣) خ ٣ / ٢٢٤.

(٤) ابن سعيد.

(٥) ابن عبد الرحمن، الاسكندراني.

(٦) ابن أبي عمرو، مولى المطلب.

(٧) سقطت من الأصل. ولكنها في رواية إسماعيل بن جعفر، عن عمرو (خ ٦/ ٢٠٦، ٢٠٧).

(٨) في الأصل: «فردني». وهو خطأ.

رسول الله (ﷺ) إذا نزل. . . »، وذكر بقية الحديث. وهو مشكل لأن ظاهره يقتضي أن ابتداء خدمة أنس للنبي (ﷺ)(*) كانت يومئذ، وليس كذلك، بل هي من أوّل مقدم النبي (ﷺ) المدينة، قال محمد بن عبد الله الأنصاري[1] : حدثني حميد، عن أنس - رضي الله عنه - قال : «لما قدم النبي (ﷺ) المدينة أخذت أم سليم بيدي فقالت : يارسول الله، هذا أنس غلام، كاتب لبيب يخدمك، فقبلني رسول الله (ﷺ)».

وروى أحمد[2] في السنة عن إسماعيل بن علية، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس. قال : «لما قدم النبي (ﷺ) المدينة أخذ أبو طلحة بيدي، فانطلق بنا إلى رسول الله (ﷺ) فقال : يارسول الله، إن أنسا غلام كيّس فيخدمك، قال : فخدمته في السفر والحضر»[3].

وفي صحيح مسلم[4]، من حديث حماد بن زيد، عن ثابت، عن أنس. أنه قال : «خدمت رسول الله (ﷺ) عشر سنين. . . » الحديث فهذا هو الصحيح، ثم إن تبويبه باب من غزا بصبي، وقول أنس : «وأنا غلام راهقت الحلم مشكل[5] أيضا. ففي الصحيحين[6] من طريق الزهرى، عن أنس - رضي الله عنه - قال : «قدم النبي (ﷺ) المدينة وأنا ابن عشر سنين ومات وأنا ابن عشرين»، فيكون عمر أنس عام خيبر نحو سبع عشرة سنة، لأنها كانت فيما ذكر ابن إسحاق[7] وغيره، في أول سنة سبع، وقد أعاد البخاري الحديث بهذا اللفظ أيضا في كتاب الأطعمة[8] عن قتيبة، عن إسماعيل بن جعفر[9]، وعمرو بن أبي عمرو[10]، وكان الوهم فيه من عمرو بن أبي عمرو، فإنه وإن روى عنه

(*) ٧ / أ.

(١) من كبار شيوخ البخاري، وقاضي البصرة وعالمها ومسندها. (شذرات الذهب ٢ / ٣٥).

(٢) ومن طريقه أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ٤ / ١٨٠٤.

(٣) المسند ٣ / ١٠١. ولا تعارض بين الروايتين فالسياق ظاهر في اختلاف الواقعتين.

(٤) م ٤ / ١٨٠٤. قال الحافظ : ينحط الالتماس على الاستئذان في المسافر به، لا في أصل الخدمة، فإنها كانت متقدمة، فيجمع بين الحديثين بذلك. (الفتح ٦ / ٨٧).

(٥) صحيح أن الغالب استخدام هذا الوصف فيما دون هذا السن بكثير فالصبي من لدن يولد إلى أن يفطم. (اللسان ١٤ / ٤٥٠). ولكن لا يمنع أن يقال له : ولد وطفل وصبي إلى الخمس عشرة، وتجوز البخاري فبوب على هذا، والله - عز وجل - يقول : (وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم) فلا إشكال.

(٦) خ ٦ / ١٤١، ١٤٢، ٢٠٦، ٢٠٧، م ٣ / ١٦٠٣.

(٧) في المحرم من سنة سبع. (ابن هشام ٣ / ٧٩١).

(٨) خ ٦ / ٢٠٦، ٢٠٧.

(٩) ابن أبي كثير.

(١٠) مولى المطلب.

مالك، واحتج به الشيخان، فقد قال فيه يحيى بن معين، والنسائي(*) : ليس بالقوى»[1]. وقال أبو داود : «ليس بذاك»[2]. وقال (الجوزجاني)[3]: «مضطرب الحديث»[4]. وهذا وإن كان متوقفا عنه باجماع الشيخين ـ على اخراج[5] ـ حديثه، فهو يؤثر[6] في ما خرج، عند معارضة من هو أحفظ منه، وأتقن، كالزهرى، ـ وثابت البناني فيما تقدم ـ[7] والله أعلم.

٧ ــ ومنها : ما روى البخاري أيضا في كتاب الجهاد[8] : «حدثنا حفص بن عمر الحوضي، ثنا همام[9]، عن إسحاق[10]، عن أنس ـ رضي الله عنه ـ قال : «بعث النبي (ﷺ) أقواما من بني سليم إلى بني عامر، في سبعين، فلما قدموا. قال لهم خالي[11] : أتقدمكم . . . » وذكر قصة بئر معونة[12]، هكذا تتبعته في عدة نسخ من الأصول، «من بني سليم»، وهو غلط، إما من النساخ[13]، أو من بعض الرواة[14] وغفل عنه المصنف[15] ـ رحمه الله ـ، لأن الذين استشهدوا ببئر معونة كانوا من الأنصار، لكن المبعوث إليهم هم بنو سليم، وهم رعل وذكوان، وعصية، وبنو لحيان، وكلهم بطون من بني سليم، وقد رواه البخاري ـ أيضا ـ في المغازي[16]، عن موسى بن إسماعيل، عن همام، ولم يقل : (من بني

(*) ٧ / ب.

(١) انظر : (تاريخ يحي بن معين ٢ / ٤٥٠). والضعفاء والمتروكين ص ١٨٦.

(٢) لم أقف على هذا في سؤالات الآجرى، ونسبه إليه الحافظ. (تهذيب ٨/٨٣). ولعله فيما لم يوجد.

(٣) في الأصل : «الجوجزاني».

(٤) أحوال الرجال ص ١٢٥.

(٥) ما بين الشرطتين زيادة مني لتقويم العبارة، ثم إن من خرج له الشيخان ـ أو أحدهما ـ فقد جاز القنطرة، ومن تكلم فيه، فالحق معهما. وربما يكون سبب الكلام لا يصل به إلى الضعف وعدم الصحة وغالبا ما يكون بالنظر إلى الأحفظ.

(٦) كما بين المصنف. أن التأثير لا يؤدى به إلى الضعف، وإنما هو من باب صحيح وأصح.

(٧) العبارة غير واضحة في المخطوطة. فاستقرأتها هكذا. والله أعلم.

(٨) خ ٣ / ٢٠٤.

(٩) ابن يحي بن دينار، العوذي.

(١٠) ابن عبد الله بن أبي طلحة.

(١١) حرام بن ملحان.

(١٢) موقع بين أرض بني عامر وحرة بني سليم، قريب من عسفان، بين مكة والمدينة. انظر: (معجم البلدان ١ /٣٠٢).

(١٣) هذا الرأى له ما يؤيده. قال الحافظ: «فلعل الأصل»: «بعث أقواما معهم أخو أم سليم إلى بني عامر». فصارت من بني سليم (الفتح ٦ /١٩). أي : تصحف من (أم سليم) إلى (بني سليم).

(١٤) وكذلك هذا الرأى يؤيده. أن الحافظ نسب الوهم فيه إلى حفص. قال : «والوهم في هذا السياق، من حفص بن عمر ـ شيخ البخاري ـ، فقد أخرجه هو ـ يعني البخاري ـ في المغازي ـ خ ٥ /٤٢ ـ عن موسى بن إسماعيل، عن همام. فقال : «بعث أخا لأم سليم في سبعين راكبا». (الفتح ٦ /١٩).

(١٥) يعني الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ مع أنه رواه على الصواب في المغازي.

(١٦) خ ٥ / ٤٢.

سليم)[١]. وأخرجه - أيضا - من طريق فيها عن أنس - رضي الله عنه - «أن رعلا وذكوان وعصية وبني لحيان استمدوا رسول الله (ﷺ) على عدوهم، فأمدهم بسبعين من الأنصار، كما كنا[٢] نسميهم القراء في زمانهم، كانوا يحطبون بالنهار، ويصلون بالليل، حتى - إذا -[٣] كانوا ببئر معونة، قتلوهم وغدروا بهم...»[٤] الحديث. فهذا هو الصواب، وهو المعروف في جميع الكتب[٥].

٨ - ومنها: ما رواه مسلم في أوّل كتاب الجنائز من صحيحه[٦]، من طريق - عمر[٧] - بن كثير بن أفلح، عن ابن سفينة[٨]، عن أم سلمة. قالت: «سمعت رسول الله (ﷺ) يقول: «ما من مسلم تصيبه مصيبة فيقول: ما أمره الله - عز وجل -[٩] إنا لله وإنا إليه راجعون[١٠]، اللهم أجرني في مصيبتي، واخلف لي خيرا منها، إلا أخلف الله له خيرا منها» قالت: فلما مات أبو سلمة قلت: أي المسلمين خير من أبي سلمة؟ أوّل بيت هاجر إلى رسول الله (ﷺ)، ثم قلتها» الحديث هكذا وقع في جميع النسخ، وهو غلط، وصوابه: أوّل بيت هاجر إلى الله، وزيد فيه لفظة (رسول). وهما: إما من النساخ، أو من بعض الرواة، فإن أبا سلمة - رضي الله عنه - كان بمكة مع النبي (ﷺ) وهو من أوّل من هاجر من مكة إلى أرض الحبشة، مع زوجته أم سلمة - رضي الله عنهما - فلم تكن هجرته إلى النبي (ﷺ) وكذلك أيضا هجرته إلى المدينة ثانيا، فإنه رجع بأهله إلى مكة، ثم هاجر إلى المدينة، والنبي (ﷺ) مقيم بعد بمكة، قال ابن إسحاق: «هو أوّل من هاجر إلى المدينة من أصحاب رسول الله (ﷺ) -[١١] فلم تكن هجرته إلى رسول الله (ﷺ)[١٢]، ولم ينبه على هذا أحد من شراح كتاب مسلم. والله أعلم.

---

(١) وقال: «بعث أخا لأم سليم في سبعين راكبا».

(٢) في الأصل: «كما كنا».

(٣) زيادة في المخطوطة. ولفظة (يحطبون) وردت في الجهاد عند البخاري، وفي المغازي (يحتطبون).

(٤) خ ٥ / ٤٢

(٥) يعنى. أن قوله: «من بني سليم» تصحيف، وأن الصواب: «بعث أخا لأم سليم». فبنوا سليم مبعوث إليهم.

(٦) م ٢/٦٣١، ٦٣٢.

(٧) في المخطوطة: «محمد». والتصويب من صحيح مسلم.

(٨) يقال اسمه: مهران، مولى رسول الله ﷺ.

(٩) زيادة في الأصل.

(١٠) قال الله - عز وجل -: ﴿الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون﴾. الآية ١٥٦ من سورة البقرة. والدعاء ثابت في السنة.

(١١) انظر هجرته إلى الحبشة، ثم إلى المدينة. (سيرة ابن هشام ١/٢١٣، ٢/٣٢١).

(١٢) كلام المصنف وجيه في نظرى، ولو كانت العبارة (إلى الله ورسوله) لما صح الاعتراض. عملا بقوله ﷺ: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله». وهذا يعم من هاجر قبله ومعه وبعده.

٩ ـ ومنها : حديث عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال : «إن قريشا لما استعصوا على النبي (ﷺ)[١] قال : «اللهم أعني عليهم بسنين كسني يوسف، فأخذتهم سنة أكلوا فيها العظام، والميتة من الجهد[٢]، فجعل الرجل ينظر إلى السماء فيرى ما بينه وبينها كهيئة الدخان من الجهد[*]، فأنزل الله تعالى : ﴿**فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين يغشى الناس هذا عذاب أليم**﴾[٣] فأتاه أبو سفيان[٤]. فقال : أي محمد إن قومك ـ هلكوا ـ فادع[٥] ـ الله أن يكشف عنهم، فدعا فسقوا، فنزلت : ﴿**إنكم عائدون**﴾[٦]، فلما أصابتهم الرفاهية عادوا ـ إلى كفرهم ـ[٧]، حين أصابتهم الرفاهية فأنزل الله : ﴿**يوم نبطش البطشة الكبرى إنا منتقمون**﴾[٨]، ـ قال ـ[٩] يعني يوم بدر، اتفقا عليه[١٠]، وأخرجه البخاري في مواضع. منها : كتاب الاستسقاء، من طريق سفيان الثوري، عن منصور[١١]، والأعمش[١٢] عن أبي الضحى[١٣]، عن مسروق[١٤]، عن عبد الله بن مسعود، ثم قال في آخره : «وزاد أسباط[١٥] عن منصور : «فدعا رسول الله (ﷺ) فسقوا الغيث، فأطبقت عليهم سبعا، وشكا الناس كثرة المطر. فقال : «اللهم حوالينا ولا علينا، فانحدرت السحابة عن رأسه، فسقي الناس حولهم»[١٦]. أما ما يتعلق بقول ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ في تفسير الدخان الذي ذكر في الآية ـ بما حكى ـ فقد خالفه فيه جماعة من الصحابة،

---

(١) المصنف ـ رحمه الله ـ لم يسق اللفظ كما ورد عند الإمامين البخاري ومسلم، ولا كما ورد عند واحد منهما بل تصرف واختصر. (انظر: الإحالات الآتية).

(٢) غاية المشقة والتعب.

(*) ٨ / ب.

(٣) الآيتين ١٠ ـ ١٢ من سورة الدخان.

(٤) كان وقتها مشركا، وهو صخر بن حرب. أسلم عام الفتح، وابنته أم حبيبة ـ زوج رسول الله ـ ﷺ.

(٥) في الأصل : «فأوصى»، وهو خطأ، لم يرد في شيء من الروايات.

(٦) هكذا عند البخاري ـ ٣٨/٦ ـ. وعند مسلم : «فأنزل الله ـ عز وجل ـ ﴿إنا كاشفوا العذاب قليلا إنكم عائدون﴾. الآية ١٥ من الدخان. انظر: (م ٤/ ٢١٥٧).

(٧) عند البخاري : (إلى حالهم) خ ٦/ ٣٩. وعند مسلم (عادوا إلى ما كانوا عليه). م ٤/ ٢١٥٧.

(٨) الآية ١٦ من سورة الدخان.

(٩) في الأصل : (لأن). وهو خطأ.

(١٠) أي : البخاري، ومسلم. لكن المصنف لم يلتزم بلفظ معين، بل خلط من مجموع الروايات.

(١١) ابن المعتمر.

(١٢) سليمان بن مهران.

(١٣) مسلم بن صبيح.

(١٤) ابن الأجدع.

(١٥) ابن نصر.

(١٦) خ ١ / ١٩. وفيه فسقوا الناس حولهم.

منهم علي، وابن عمر، وابن عباس[1] وأبو هريرة ـ رضي الله عنهم ـ فقالوا :[2] إن الدخان كبير (يورى النيران)[3]، لم يأت بعد، بل يجيء في آخر الزمان، من أشراط الساعة، وهذا هو الصحيح ـ إن شاء الله تعالى ـ، لما روى مسلم، عن حذيفة بن أسيد ـ رضي الله عنه ـ، أن رسول الله (ﷺ) قال :

«لا تقوم الساعة حتى تكون عشر آيات : خسف بالمشرق، وخسف بالمغرب، وخسف في جزيرة العرب، والدخان، والدجال، ودابة الأرض، ويأجوج[*] ومأجوج، وطلوع الشمس من مغربها، ونزول عيسى ابن مريم، وآخر ذلك نار تخرج من اليمن، تطرد الناس إلى محشرهم»[4]. فهذا نص صريح في أن الدخان لم يأت بعد، وجاء فيه مفسرا أيضا حديثان، لا أعرف الآن سندهما، أحدهما : عن حذيفة ـ رضي الله عنه ـ أن النبي (ﷺ) قال :

«من أشراط الساعة : دخان يمكث في الأرض أربعين يوما»[5]. والآخر : عن ابن مسعود نحوه. وزاد : «فيأخذ المؤمن منه كهيئة الزكام، ويدخل جوف الكافر والمنافق حتى ينتفخ»[6]. وذكر بعض الأئمة في الجمع بين هذه الأحاديث وقول ابن مسعود ـ رضي الله

---

(١) في الأصل : أسقط الهمزة من (ابن).

(٢) أما قول علي ـ رضي الله عنه ـ فأخرجه عبد الرزاق في تفسيره (رسالة في تفسير سورة الدخان، حديث رقم ٢٧٥٥). ونقله عنه الحافظ في الفتح ٨/٥٧٢. وكذلك عن أبي حاتم، من طريق الحارث. وذكره الحافظ ابن كثير، نقلا عن ابن أبي حاتم ـ تفسير ابن كثير ٤/١٣٩. وقول ابن عمر. أخرجه ابن جرير، من طريق ابن البيلماني، عن ابن عمر. جامع البيان ٢٥/٦٨. ومن طريقه ذكره ابن كثير ٤/١٣٩. وقول ابن عباس أخرجه ابن جرير من طريق ابن أبي مليكة، جامع البيان ٢٥/٦٨. قال الحافظ ابن كثير: «وهذا إسناد صحيح إلى ابن عباس (تفسير ابن كثير ٤/١٣٩). وذكره الحافظ عن عبد الرزاق، ويشك في أن لفظة (الدجال) تصحفت إلى (الدخان). ولا أرى شكه واردا. (الفتح ٨/٥٧٢-٥٧٣).

ولم أقف على قول أبي هريرة. وأخرج عبد الرزاق قول ابن مسعود. وقال ابن كثير: «قد وافق ابن مسعود على تفسير الآية بهذا، وأن الدخان مضى جماعة من السلف، كمجاهد، وأبي العالية، وإبراهيم النخعي والضحاك، وعطية العوفي، وهو اختيار ابن جرير. جامع البيان ٢٥/٦٨، ٦٩. (ابن كثير ٤/١٣٨). وقال أيضا ـ بعد أن ذكر قول ابن عباس ـ : «وهذا إسناد صحيح إلى ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ حبر الأمة، وترجمان القرآن، وهكذا قول من وافقه من الصحابة والتابعين ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ، مع الأحاديث المرفوعة من الصحاح والحسان وغيرهما، التي أوردها بما فيه مقنع ودلالة ظاهرة على أن الدخان من الآيات المنتظرة، مع أنه ظاهر القرآن قال الله ـ تبارك وتعالى ـ : ﴿فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين﴾ أي : بين واضح، يراه كل أحد، وعلى ما فسره به ابن مسعود، إنما هو خيال رأوه في أعينهم، من شدة الجوع والجهد، وهكذا قوله تعالى : ﴿يغشى الناس﴾ يتغشاهم ويعميهم. . . ، (ابن كثير ٤/١٣٩).

(٣) العبارة لم تتضح لي قراءتها.

(*) ٩ / أ.

(٤) م ٤ / ٢٢٢٥. وقد أورد المصنف هذا اللفظ من أكثر من رواية.

(٥) أخرجه ابن جرير، وأشار إلى أنه لم يصح، ودلل على ذلك. (جامع البيان ٢٥/٦٨). قال ابن كثير: «وقد أجاد ابن جرير في هذا الحديث هاهنا، فإنه موضوع بهذا السند. (ابن كثير ٤/١٣٩).

(٦) لم أقف عليه من رواية ابن مسعود. وأخرجه ابن جرير، عن أبي مالك الأشعري. (جامع البيان ٢٥/٦٨).

عنه ـ : «أن الدخان أثنان، أحدهما : وقع في زمن النبوة لأهل مكة ـ كما ذكر ابن مسعود ـ والآخر : يخرج من أشراط الساعة، ولا يخلو هذا من نظر. فإن الذي رآه أهل مكة ليس حقيقة[١] الدخان بل شيء كهيئته يخيل إليهم من الجهد والجوع، وأيضا فغزوة بدر كانت على رأس سبعة عشر شهرا من مقدم النبي (ﷺ) المدينة، وهذا الجهد الذي أخذ أهل مكة لم يكن والنبي (ﷺ) بين أظهرهم قطعا، بل بعد الهجرة، ومقتضي قول ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ أن أهل مكة أصابتهم سنة شديدة ثم أخصبوا وكابدوا تعدّي حال الجهد، فعادوا بعده. وأن الله ـ عز وجل ـ وعدهم بعد ذلك بيوم بدر، ومقتضي هذا أن تكون آيات الدخان مدنية، ولم يعدها أحد من أمته كذلك أصلا[٢]. وأيضا في الصحيحين عن أبي هريرة. أنه شهد القنوت من النبي[*] (ﷺ): «اللهم انج الوليد بن الوليد. . .» الحديث. وفيه : «اللهم أشدد وطأتك على مضر، واجعلها عليهم سنين كسني يوسف»[٣]. قال : «ثم رأيته ترك الدعاء بعد ذلك، وهذا يدل على أن دعاءه بسنين كسني[٤] يوسف، كان بعد إسلام أبي هريرة، وإنما أسلم بعد بدر[٥]، والكلام في هذا مشهور، والمقصود بالإشكال ما ذكره البخاري في قضية الاستسقاء لأهل مكة[٦]، فإنه ـ والله أعلم ـ وهم دخل به حديث في حديث من بعض الرواة[٧]، ودام المطر سبعا، ثم الدعاء بكشفه إنما كان لأهل المدينة، ومن حولهم من المسلمين، كما رواه أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ، من عدّة طرق عنه، وأن السائل لذلك كان من المسلمين، قاله يوم الجمعة والنبي (ﷺ) على المنبر كما هو مشهور في دواوين الإسلام[٨]، وإلّا فإذا دعا لأهل مكة بالمطر أي تعلق لأهل المدينة به حتى يسألوا

---

(١) قال ابن كثير: ولو كان أي أمرا خياليا يخص أهل مكة المشركين، لما قيل فيه (يغشى الناس). (ابن كثير٤/ ١٤٠).

(٢) يعني أنها مكية بالاتفاق. (*) ٩ / ب.

(٣) أخرجه البخاري في عدة مواضع. منها انظر: (صف ٢/ ٢٩٠، ٤٩٢، ٦/١٠٥، ٤١٨، ٨/٢٢٦. مسلم: ١/ ٤٦٧.

(٤) في الأصل : كسنين يوسف. بإثبات النون في جميع المواضع.

(٥) أسلم ـ رضي الله عنه ـ عام خيبر، وشهدها مع رسول الله ﷺ. انظر مثلا (أسد الغابة ٥/ ٣١٦).

(٦) تقدم الحديث . وأخرجه البخاري في الاستسقاء ١/ ١٩.

(٧) قال بهذا : الداودى وغيره. فيما ذكر الحافظ. قال : «ونسبوا أسباط بن نصر إلى الغلط في قوله: «وشكا الناس كثرة المطر. . الخ» وزعموا أنه أدخل حديثا في حديث. . .، ثم قال : « . . . وليس هذا التعقب عندى بجيد، إذ لا مانع أن يقع ذلك مرتين. . .، ثم أيّد عدم غلط أسباط، بأنه في بعض روايات الحديث (فقيل : يارسول الله استسق الله لمضر، فإنها قد هلكت. قال : لمضر؟! إنك لجرىء، فاستسقى فسقوا». وذكر أن القائل: أبو سفيان، لتصريح كثير من الطرق به، وفي رواية عن كعب بن مرة ـ أو مرة بن كعب ـ قال : «دعا رسول الله ﷺ، فأتاه أبو سفيان فقال : «أدع الله لقومك. . .» الحديث. ورواه أحمد من طريق كعب بن مرة، بدون شك، فأبهم أبا سفيان. قال الحافظ: «فعلى هذا كأن أبا سفيان وكعبا حضرا جميعا، فكلمه أبو سفيان وهو طلب الدعاء ـ وكعب بشيء ـ وهو قوله : يارسول الله استنصرت الله فنصرك دعوت الله فأجابك ـ». فدل ذلك على اتحاد قصتهما. (الفتح ٢/٥١١، ٥١٢). بتصرف.

(٨) خ ٢/ ١٦، ١٧، ١٨. وهذا مثال لما ذكر المصنف رحمه الله.

كشفه عنهم؟. فالقصتان كل منهما منفصلة عن الأخرى[1]، والله سبحانه أعلم.

١٠ ــ ومنها: ما رواه الترمذي، من طريق عبد الرحمن بن مروان بن غزوان «أبي»[2] نوح ثنا يونس بن أبي إسحاق[3]، عن أبي إسحاق[4]، عن أبي بكر بن[5] أبي موسى عن أبيه[6] ـ رضي الله عنه ـ قال: «خرج أبو طالب إلى الشام، وخرج معه النبي (ﷺ) بأشياخ من قريش، فلما أشرفوا على الراهب هبطوا، فحملوا رحالهم، فخرج إليهم الراهب، وكانوا قبل ذلك يمرون فلا يخرج إليهم، ولا يلتفت ـ فخرج إليهم ـ[7]، فجعل يتخللهم حتى أخذ بيد رسول الله (ﷺ) فقال: «هذا(*) سيد العالمين، هذا رسول رب العالمين، هذا[8] يبعثه الله رحمة للعالمين». فقال له أشياخ قريش[9]: «ما علمك؟». فقال: «إنكم حين أشرفتم من العقبة لم يبق شجر ولا حجر إلاّ خر ساجدا، ولا يسجدنّ إلا لنبي، وأنا أعرفه بخاتم النبوة...» فذكر الحديث. وفي آخره. قال: «... أنشدكم الله أيكم وليه؟ قالوا: أبو طالب، فلم يزل يناشده حتى رده أبو طالب، وبعث معه أبوبكر بلالا، وزوده الراهب[10] من الكعك والزيت».

ثم قال فيه الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه[11]» انتهى. وهذا الفصل الأخير غلط بلاشك، فإن أبابكر ـ رضي الله عنه ـ كان أصغر من النبي (ﷺ) قطعا بنحو ثلاث سنين، فلم يكن حينئذ ممن يتصرف بنفسه، ولا اشترى بلالا

(١) هذه النتيجة ذكرها الحافظ بتحليل جيد. قال: «وسياق كعب بن مرة يشعر بأن ذلك وقع في المدينة...، لأن كلا منهما كان بالمدينة بعد الهجرة، لكن لا يلزم من ذلك اتحاد هذه القصة مع قصة أنس بل قصة أنس واقعة أخرى، لأن في رواية أنس: «لم يزل على المنبر حتى مطروا». وفي هذه: «فما كان إلا جمعة أو نحوها حتى مطروا». والسائل في هذه القصة غير السائل في تلك، فهما قصتان، وقع في كل منهما طلب الدعاء بالاستسقاء، ثم طلب الدعاء بالاستصحاء...، (الفتح (٢/٥١٢). بتصرف.

(٢) في الأصل: «ابن نوح». وهو خطأ. وهو المعروف بقراد، ثقة له افراد.

(٣) في الأصل: «ابن إسحاق». وهو خطأ. وهو أبو إسحاق السبيعي. صدوق، يهم قليلا.

(٤) عمرو بن عبد الله، السبيعي. ثقة، اختلط بآخره.

(٥) في الأصل: «عن أبي بردة، وأبي موسى ـ رضي الله عنه». وهو خطأ. والتصويب من جامع الترمذي. وأبوبكر هو ابن أبي موسى الأشعري. ثقة.

(٦) أبو موسى الأشعري. عبد الله بن قيس ـ رضي الله عنه ـ.

(٧) هكذا في الأصل. وفي جامع الترمذي: قال: فهم يحلون رحالهم فجعل يتخللهم». (٥/٥٩٠).

(*) ١٠/أ.

(٨) زيادة في الأصل. وفي الجامع: «يبعثه الله».

(٩) هكذا في الأصل. وفي الجامع: «من قريش».

(١٠) ورد في السيرة. أن اسمه: بحيرى. انظر: (سيرة ابن هشام ١/١١٦).

(١١) جامع الترمذي ٥/٥٩٠، ٥٩١.

إلا بعد الإسلام، هذا ما لا خلاف فيه[1] أيضا، ثم إن كثيرا من الألفاظ فيه مخالفة، لما تضمنته كتب السير[2]، والمغازى، كلها في قصة بحيرا، وأيضا فالعادة قاضية[3]، بل مثل هذه الألفاظ لو وقعت هكذا صريحة بحضور أبي طالب وجماعة من قريش، لاحتج عليهم أبو طالب بها عليهم[4] - بعد زمن النبوة، ولم يكن ينساها[5]، وعبد الرحمن بن غزوان، وإن احتج به البخاري، ووقفه جماعة، فقد قال فيه أبو حاتم بن حبان: «كان يخطىء»، يتخالج في القلب منه شيء[6]، وسئل أحمد بن صالح عن حديث تفرد به عبد الرحمن هذا، عن الليث[7]، عن مالك[8]، عن الزهرى[9]، عن (عروة)[10] (*)، عن عائشة في قصة المماليك فأنكره. وقال: «هو موضوع»[11]. وذكر الذهبي حديث الترمذي. وقال: «إنه منكر جدا»[12].

١١ ــ ومنها ما روى مسلم في أواخر الفضائل من حديث (عكرمة بن عمار)[13] عن سماك الحنفي أبي زميل[14]، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: «كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان، ولا يقاعدونه. فقال للنبي (ﷺ): «يانبي الله - ثلاث -[15] أعطيتهن؟ قال: نعم. قال: عندي أحسن العرب وأجمله، أم حبيبة بنت أبي سفيان،

(١) هذه ملاحظة جيدة من المصنف - رحمه الله - وسياق ابن إسحاق يشير إلى عدم قناعته بالرواية. فقد كرر لفظة (يزعمون) أكثر من ثلاث مرات مما يؤيد ضعفها عنده، وهو إمام في المغازي (سيرة ابن هشام ١/١١٦). قال الحافظ الذهبي: «أنكر مالك حديثه عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي بكر بن أبي موسى . . . ، ومما يدل على أنه باطل قوله: «ورده أبو طالب، وبعث معه أبوبكر بلالا». وبلال لم يكن خلق بعد، وأبوبكر كان صبيا. (الميزان ٢/٥٨١). وانظر: ما حرره صاحب تحفة الأحوذي ١٠/٩٣.

(٢) انظر مثلا: (سيرة ابن هشام ١/١١٦-١١٨). فاختلاف الألفاظ واضح وجلي.

(٣) هكذا في المخطوطة والملاحظ أن هنا سقط الكلام ولعله هكذا والعادة قاضية بكم مثل هذا الخبر عما سواه . . : لعلها ووثقه.

(٤) هكذا في الأصل. وفي نظري: أن لفظة (عليهم) وقعت سهوا من الناسخ ولا لزوم لها.

(٥) قد يقال: إن للقصة أصلا. ولعل المانع لأبي طالب من الاحتجاج بها رغبته في البقاء على ملة عبد المطلب.

(٦) الثقات ٨/٣٧٥.

(٧) ابن سعد.

(٨) ابن أنس.

(٩) محمد بن مسلم.

(١٠) في الأصل: (عمرو).

(*) ١٠ / ب.

(١١) ذكره الحافظ نقلا عن الكنى لأبي أحمد - الحاكم - وعن الدارقطني في غرائب مالك. ولفظ الحديث: «جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: «إن لي مماليك أضربهم . . .». التهذيب ٦/٢٤٨، ٢٤٩.

(١٢) عبارته في الميزان ٢/٥٨١: «كان يحفظ. له مناكير . . .» قال أبو أحمد الحاكم: «روى عن الليث حديثا منكرا».

(١٣) في الأصل: (عكرمة بن عمير). وهو خطأ.

(١٤) في الأصل: «عن سماك الحنفي، عن أبي زميل». وهو خطأ وسماك هو أبو زميل. وكذلك المصنف لم يلتزم بصيغة الأداء، فإنها عند مسلم بالتحديث، وليست بالعنعنة.

(١٥) في الأصل: «ثلاثا».

أزوجكها . قال : نعم . قال : ومعاوية تجعله كاتبا ، قال : نعم . قال : وتؤمرني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين . قال : نعم»[1] .

وهذا أحد الحديثين اللذين اعترض ـ ابن حزم عليهما ، وقال : «ليس في الكتابين شيء دخل الوهم فيه على الشيخين غيرهما ، والآخر : حديث شريك بن أبي نمر في قصة المعراج ـ وقد تقدم ـ[2] والذي اعترض به على حديث ابن عباس هذا ، أنه لا يختلف اثنان من أهل العلم بالأخبار ، أنه (ﷺ) إنما زوج أم حبيبة ـ رضي الله عنها ـ قبل الفتح ، وإسلام أبي سفيان ، وهي كانت بأرض الحبشة يومئذ ، وأبوها كافر بمكة ، والذي زوجها منه النجاشي وأصدقها عنه ، هذا مالا شك فيه ، قال : «والآفة فيه عن عكرمة بن عمار ، وبالغ في ذلك ، حتى جعل الحديث موضوعا ، ونسب الوضع فيه إلى عكرمة[3] ، وهو خطأ فاحش ، فإن أحدا لم ينسب عكرمة[*] إلى الوضع ، وقد وافقه جماعة ، واحتج به مسلم كثيرا ، ولكنه وهم فيه ، قال فيه البخاري : «لم يكن له كتاب ، فاضطرب في حديثه»[4] ، وقال فيه أحمد بن حنبل : «مضطرب الحديث»[5] . وقد أجاب جماعة[6] عن اعتراض ابن حزم بتأويل قول أبي سفيان : «أزوجكها» على أنه طلب تجديد العقد ، فربما كان يرى عليه غضاضة في تزويج ابنته من غير رضاه ، أو توهم أن إسلامه يقتضي تجديد العقد ، وخفي ذلك عليه كما خفي على من هو أقدم إسلاما منه أحكام كثيرة ، وأوّلوا قول النبي (ﷺ) له في جوابه : (نعم) . على أن مقصودك يحصل وإن لم يكن بحقيقة العقد ، لأنه لم ينقل تجديد أصلا ، ولا ريب في بعد هذه التأويلات ، لأن ألفاظ الحديث صريحة في إنشاء العقد[7] ، لا في تجديده ، وسمعت بعض الحفاظ يذكر أن التي عرضها أبو سفيان ابنته الأخرى ، التي عرضتها عليه (أختها)[8] أم حبيبة ـ رضي الله عنها ـ في الحديث المشهور في الكتابين[9] ، ويرد على هذا كله ، قوله (ﷺ) : (نعم) في جواب ذلك ، فإنه (ﷺ) لم يكن يقول ذلك فيما لا يفعله ، وقد قال لأم

---

(١) م ٤ / ١٩٤٥ .

(٢) ص ،

(٣) جوامع السيرة .

(*) ١١ / أ .

(٤) هذا القول ليس في التاريخ الكبير ولا الصغير . وذكره الحافظ قال : «وقال البخاري : » مضطرب في حديث يحي بن أبي كثير، ولم يكن عنده كتاب . (تهذيب التهذيب ٧/٢٦٢) .

(٥) انظر : تهذيب التهذيب ٧/٢٦١ ، ٢٦٢ .

(٦) منهم أبو عمرو بن الصلاح . وقد نقل جوابه النووي ـ رحمه الله ـ . (شرح صحيح مسلم ٥ /٢٧١) .

(٧) كقوله : عندي أحسن العرب وأجمله . فإن المعنى أنها لازالت في بيته .

(٨) في الأصل : «أخته» . وهو خطأ .

(٩) يعني البخاري ٦/١٩٥ . ومسلم ٢ /١٠٧٢ ، ١٠٧٣ .

حبيبة - رضي الله عنها - لما عرضت أختها عليه : إن ذلك لا يحل لي، وأيضا لم ينقل أحد البتة أن النبي (ﷺ) أمّر أبا سفيان على جيش أصلا، فرد الحديث بالوهم أولى من تأويله بالمستكره من الوجوه[1]. والله أعلم.

١٢ ــ ومنها : ما رواه البخاري في كتاب العتق[2]، عن بشر بن محمد، عن ابن المبارك[3] عن يونس[4]، عن الزهرى، عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : «قال رسول الله (ﷺ)(*) : «للعبد المملوك الصالح أجران، والذي نفسي بيده، لولا الجهاد في سبيل الله، والحج - وبر أمي - لأحببت أن أموت وأنا مملوك»[5]. فهذا الفصل الأخير[6] مدرج في الحديث من قول أبي هريرة قطعا، ولا يجوز أن يكون من قول النبي (ﷺ)، أو يستحيل عليه أن يتمنى كونه مملوكا، وأيضا فلم يكن له - أم يبرها[7] وكأن البخاري لم يبين كونه من قول أبي هريرة - رضي الله عنه - لظهور ذلك، وأنه لا يجوز أن يكون من تتمة قول النبي (ﷺ)، والحديث في صحيح مسلم، من طريق ابن وهب، عن يونس، ولفظه : «والذي نفس أبي هريرة بيده»[8]. وكذلك رواه الحافظ الخطيب من طريق حبان بن موسى، عن ابن المبارك، بسند البخاري، فأبقي به الإدراج الموهم. وبالله التوفيق.

١٣ ــ ومسألة أيضا : ما روى الترمذي في كتاب الزهد من جامعه[9]، من طريق إبراهيم بن مهاجر، عن مجاهد، عن مورق العجلي[10]، عن أبي ذر - رضي الله عنه - :

---

(١) الذي يظهر لي. أن المصنف - رحمه الله - أصاب في ملاحظته، ولا يمنع أن يقع الوهم فيه لعكرمة بن عمار، وليس هناك عصمة لأي كتاب سوى كتاب الله عز وجل.

(٢) خ ٣ / ١٢٤.

(٣) عبد الله بن المبارك.

(*) ١١ / ب.

(٤) ابن يزيد الأيلي، يهم قليلا في الزهرى.

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) يعني قوله : «والذي نفسي بيده. . . الخ.

(٧) في الأصل : «أم برهان». وهو خطأ. وبرأي المصنف جزم الداودى وابن بطال وغير واحد. (الفتح ٥/١٧٦).

(٨) م ٣/١٢٨٤. وهذا نص في المسألة. وزاد الحافظ - ردا على الكرماني القائل بتأويل الحديث : وفاته التنصيص على إدراج ذلك، فقد فصله الإسماعيلي من طريق عن ابن المبارك، ولفظه : «والذي نفس أبي هريرة بيده. . . الخ» وكذلك أخرجه الحسين بن الحسن المروزى في كتاب البر والصلة، عن ابن المبارك، والبخاري في الأدب المفرد وأبو عوانة. كلهم عن يونس. (الفتح ٥/١٧٦). بتصرف.

(٩) جامع الترمذي ٤/٥٥٦.

(١٠) زيادة في الأصل.

«أن[1] رسول الله (ﷺ) قال: «إني أرى مالا ترون وأسمع مالا تسمعون، أطت[2] السماء، وحق لها أن تئط، ما فيها موضع أربع أصابع إلا وملك - ساجد - وددت أني كنت شجرة تعضد -»[3]. وقال فيه: «هذا حديث حسن غريب»[4]. ويروى عن أبي ذر موقوفا. فهذا الفصل المشتمل على (التمني)[5] آخر الحديث لا يجوز أن يكون من قول النبي (ﷺ) مع عظم منزلته عند الله تعالى، وما جعل الله على يديه من هداية الأمة، وما أعلمه الله به من منزلته يوم القيامة، وأنه مغفور له ما تقدم وما تأخر، إلى غير ذلك، بل هو من قول أبي ذر - رضي(*) الله عنه -، بيّن ذلك القاضي عياض وغيره، وأنه روى ذلك مصرحا به أنه من قول أبي ذر[6]، وأدرج في الحديث، إن لم يكن كله موقوفا، وفي كون أوّله موقوفا نظر أيضا، إذ لا يقول أبي ذر[7] - رضي الله عنه -: «إني أرى مالا ترون، وأسمع مالا تسمعون»[8]، بل هذا ظاهر في أنه كلام النبوة، فوهم من وقف جملة الحديث، كما وهم من أدرج الفصل الأخير فيه، والأقوى التفصيل. والله أعلم.

١٤ - ومنها: ما روى البخاري في كتاب المحاربين[9]، حدثنا محمود[10]، حدثنا عبد الرزاق[11]، أنا معمر[12]، عن الزهرى، عن أبي سلمة[13]، عن جابر - رضي الله عنه -: «أن رجلا من أسلم[14] جاء إلى النبي (ﷺ) فاعترف بالزنا، فذكر الحديث. وقال في آخره فرجم حتى مات. فقال له النبي (ﷺ) خيرا، وصلى عليه».

---

(١) عند الترمذي: قال: قال رسول الله ﷺ.

(٢) أي: سمع لها صوت. والأطيط: صوت الأقتاب، قرب به المعنى لبيان كثرة الملائكة. انظر: (النهاية ١/٥٤).

(٣) هكذا في الأصل. وعند الترمذي: «إلا وملك واضع جبهته ساجدا لله والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا، وما تلذذتم بالنساء على الفرش، ولخرجتم إلى الصّعدات، تجأرون إلى الله، لوددت أني كنت شجرة تعضد».

(٤) جامع الترمذي ٤/٥٥٦.

(٥) في الأصل: «النهي». والأليق بالمقام التمني لقوله: «لوددت».

(*) ١٢ / أ.

(٦) التصريح به من قول أبي ذر عند الإمام أحمد في مسنده ٥/١٧٣. وذكر الحديث ثم قال: «فقال أبو ذر: «والله لوددت أنى شجرة تعضد».

(٧) سقطت من الأصل.

(٨) هذا فهم جيد من المصنف - رحمه الله - ولا أراه إلا مصيبا. والتفصيل على ضوء رواية أحمد، هو الصواب. والله أعلم.

(٩) الحدود والمحاربين خ ٨/٢٢.

(١٠) ابن غيلان أكثر عنه الإمام البخاري. (الفتح ١٢/١٣٠).

(١١) ابن همام.

(١٢) معمر بن راشد.

(١٣) ابن عبد الرحمن.

(١٤) هو ماعز بن مالك.

ومحمود شيخ البخاري هذا، ابن غيلان، وقد تفرد بهذه الزيادة، أعني الصلاة عليه، فقد رواه أبو داود[1]، عن محمد بن المتوكل والحسن بن علي. والترمذي[2] عن الحسن بن علي، والنسائي[3] (عن) محمد بن رافع، (. . .)[4]، ونوح بن حبيب. وأخرجه البيهقي[5]، من طريق أحمد بن منصور الرمادى. كلهم عن عبد الرزاق بسنده، وكلهم قالوا فيه: «ولم يصل عليه رسول الله (ﷺ)، عكس ما قاله محمود بن غيلان[6]، وقد حكم البيهقي على محمود بالخطأ[7]. وإخراج البخاري له من طريقه بهذا اللفظ عجيب، إذ كيف يخفي عليه مثل هذا، وقد قال عقيب سياقه حديث محمود: «لم يقل يونس[8]، وابن جريج[9]، عن الزهرى، فصلى عليه؟. قلت: وقد رواه مسلم أيضا عن إسحاق بن إبراهيم، عن عبد الرزاق، عن معمر، وابن جريج. ومن حديث ابن[*] وهيب، عن يونس ثلاثتهم عن ابن شهاب، ولم يسق متنه، بل أحاله على حديث أبي هريرة قبله، وليس فيه ذكر صلاة[10] ـ والذين ذكروها (من)[11] أصحاب عبد الرزاق قالوا: إنه لم يصل ـ وخالفهم محمود بن غيلان بإثباتها، فروايته شاذة جدا، ويدل لذلك أيضا ما في صحيح مسلم[12]، وسنن أبي داود[13] وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري في قصة ماعز. قال: «فما استغفر له، ولا سبه». وعند مسلم[14] أيضا في حديث سليمان بن بريدة، عن أبيه ـ رضي الله عنه ـ قال: «فأمر به فرجم، فكان الناس فرقتين، قائل يقول: لقد هلك، لقد

---

(١) سنن أبي داود ٤/٥٨١، ٥٨٢.

(٢) جامع الترمذي ٤/٣٦، ٣٧.

(٣) سنن النسائي ٤/٦٢، ٦٣. وفي الأصل: (و). ورواية محمد بن رافع في الكبرى. انظر: (تحفة الأشراف ٢/٣٩٤).

(٤) ما بين القوسين لم يتضح لي قراءته. وغالب ظني أنه (ومحمد بن يحي) لأنه هو ومحمد بن رافع ونوح بن حبيب، ثلاثتهم عن عبد الرزاق عند النسائي في الكبرى. انظر: (تحفة الأشراف ٢/٣٩٤).

(٥) سنن البيهقي ٨/٢١٨.

(٦) قال الحافظ: «وخالفه محمد بن يحي الذهلي وجماعة عن عبد الرزاق فقالوا في آخره: «ولم يصل عليه». قال المنذري في حاشية السنن ٤/٣٢١: » رواه ثمانية أنفس عن عبد الرزاق، فلم يذكروا قوله: «وصلى عليه». وذكر التخريج الذي ذكره المصنف. (الفتح ١٢/١٣٠).

(٧) سنن البيهقي ٨/٢١٨.

(٨) قال الحافظ: «أما رواية يونس فوصلها المصنف ـ رحمه الله ـ يعني البخاري، ٨/٢١. (الفتح ١٢/١٣٠).

(٩) قال الحافظ: «وأما رواية ابن جريج فوصلها مسلم مقرونة برواية معمر ٣/١٣١٨، (الفتح١٢/١٣٠).

(*) ١٢ / ب.

(١٠) م ٣ / ١٣١٨.

(١١) في الأصل: «في».

(١٢) قاله في آخر حديثه الطول ٣/١٣٢٠، ١٣٢١.

(١٣) سنن أبي داود ٤/٥٨٢، ٥٨٣.

(١٤) م ٣ / ١٣٢١، ١٣٢٢.

أحاطت به خطيئته، وقائل يقول : ما توبة أفضل من توبة ماعز، إنه جاء إلى رسول الله (ﷺ)، ثم قال اقتلني بالحجارة. قال : فلبثوا بذلك يومين أو ثلاثة، ثم جاء رسول الله (ﷺ) وهم جلوس، فسلم ثم جلس. فقال : «استغفروا لماعز بن مالك». فقالوا : غفر الله لماعز بن مالك. فقال (ﷺ) : «لقد تاب توبة لو قسمت بين أمة لوسعتهم». ووجه الدلالة من هذا أنه لو كان النبي (ﷺ) صلى عليه، لم يختلفوا فيه، وكان يمكن أن يحمل حديث محمود بن غيلان على أنه أراد الصلاة اللغوية، وهي الاستغفار المذكور في هذا الحديث آخرا، لكن لم يكن على ذلك اتفاق غيره من أصحاب عبد الرزاق عنه - بل -[1] على نفيها، وهذا الموضع من مشكلات[2] الصحيح على قاعدة أهل الحديث. والله سبحانه أعلم.

١٥ ــ ومنها ما رواه النسائي في سننه الكبير، وفي المجتبي[3] أيضا. قال : «حدثنا عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد[4]، حدثني أبيّ[5] عن جدى[6]، حدثني جعفر بن ربيعة[7] (*) عن عبد الرحمن بن هرمز[8] عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، أن زينب ابنة أبي سلمة[9]، أخبرته عن أمها أم سلمة - رضي الله عنها : «أن امرأة من أسلم يقال لها : سبيعة، كانت تحت زوجها، فتوفي عنها وهي حبلى، فخطبها أبو السنابل بن بعكك، فأبت أن تنكحه فقال ما يصلح لك أن تنكحي حتى تعتدى آخر الأجلين[10]، فمكثت قريبا

---

(١) ليست في الأصل. وزدتها ليستقيم الكلام.

(٢) أورد الحافظ كلاما حول هذه المشكلة أستحسنُ ذكره. قال رحمه الله : سئل أبو عبد الله - البخاري - هل قوله (فصلى عليه) يصح أم لا؟ قال : رواه معمر، قيل له: هل رواه غيره؟. قال: لا. وقع هذا الكلام في رواية المستملي وحده، عن الفربرى، وقد اعترض على - البخاري - في جزمه بأن معمرا روى هذه الزيادة، مع أن المتفرد بها إنما هو محمود بن غيلان، عن عبد الرزاق، وقد خالفه العدد الكثير من الحفاظ، فصرحوا بأنه لم يصل عليه، لكن ظهر لي أن البخاري قويت عنده رواية محمود بالشواهد، فقد أخرج عبد الرزاق - أيضا وهو في السنن - لأبي قرة، من وجه آخر عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف في قصة ماعز. قال : «فقيل يارسول الله : أتصلى عليه؟ قال : لا. قال : فلما كان من الغد. قال : صلوا على صاحبكم، فصلى عليه رسول الله ﷺ والناس». فهذا الخبر يجمع الاختلاف فتحمل رواية النفي على أنه لم يصل عليه حين رجم، ورواية الإثبات على أنه ﷺ، صلى عليه في اليوم الثاني. . .، ويتأيد بما أخرجه مسلم من حديث عمران بن حصين في قصة الجهنية التي زنت ورجمت - م ١٣٢٤/٣ - أن النبي - ﷺ صلى عليها. فقال له عمر : أتصلي عليها وقد زنت؟ فقال : «لقد تابت توبة لو قسمت على سبعين لوسعتهم. . .» (الفتح ١٣١/١٢). وذكر فوائد حول هذا الموضوع.

(٣) ١٩٣/٦، ١٩٤.

(٤) ثقة، روى له مسلم.

(٥) ثقة، فقيه، روى له مسلم.

(٦) الليث بن سعد إمام معروف.

(٧) ثقة، روى له الجماعة.

(*) ١٣ / أ.

(٨) الأعرج. ثقة، ثبت، روى له الجماعة.

(٩) ربيبة النبي ﷺ.

(١٠) جاء في رواية بيان لسبب هذه المقولة من أبي السنابل. أنه كهل وخطبها شاب فضلته، وكان أهلها غُيبا، فرجا أبو السنابل إذا جاء أهلها أن يؤثروه بها. (المجتبي ١٩٢/٦).

(من)[1] عشرين ليلة، ثم نفست، فجاءت رسول الله (ﷺ) فقال: «انكحي». وهذا الحديث رواه البخاري في الطلاق[2] عن يحيى بن بكير[3] عن الليث بن سعد بهذا السند، وقال فيه: «فمكثت قريبا من عشر ليال، ثم جاءت النبي (ﷺ) فقال: «انكحي». لم يذكر فيه أنها نفست بعد أن خطبها أبو السنابل كما هو في رواية النسائي[4]، وأخرجه البخاري ـ أيضا ـ في كتاب التفسير[5] من طريق كريب، عن أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ قالت: «قتل[6] زوج سبيعة الأسلمية وهي حبلى، فوضعت بعد موته (بأربعين)[7] ليلة، فخطبت فأنكحها رسول الله (ﷺ)، وكان أبو السنابل فيمن خطبها». ففي هذا التصريح بأن خطبته إياها كانت بعد الولادة، وكذلك جاء مصرحا به في عدة طرق[8]، عن سبيعة نفسها ـ رضي الله عنها ـ، وهو الصواب. والله أعلم.

١٦ ــ ومنها: ما رواه البخاري في الزكاة من صحيحه[9]، عن أبي اليمان[10]، عن شعيب[11]، عن أبي الزناد[12]، عن الأعرج[13]، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: «أمر رسول الله (ﷺ) بصدقة، فمنع ابن جميل، وخالد بن الوليد، وعباس بن عبد المطلب...» الحديث. وقال فيه: «وأما العباس فهي عليه صدقة، ومثلها معها...». وذكر بقيته. ثم قال(*): «بعد ذلك تابعه ابن أبي الزناد، عن أبيه». وقال ابن إسحاق، عن أبي الزناد: «فهي عليه ومثلها معها». انتهى كلامه، والحديث عند النسائي[14] من طريق علي بن عياش[15]، عن شعيب بن أبي حمزة، باللفظ الذي ذكره البخاري (فهي عليه صدقة

---

(١) في الأصل: (و).

(٢) صف ٩ / ٤٦٩.

(٣) في الأصل: بكر. وهو خطأ.

(٤) المجتبى ١٩٤/٦.

(٥) صف ٦٥٣/٨.

(٦) قال الحافظ: «هكذا هنا. وفي غير هذه الرواية أنه مات وهو المشهور. (الفتح ٦٥٤/٨).

(٧) في الأصل: (بادمن).

(٨) من ذلك رواية الإمام مسلم ١١٢٢/٢. (فقال لها: «مالي أراك متعجلة لعلك ترجين النكاح، إنك والله ما أنت بناكح حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشر. قالت سبيعة: «فلما قال لي ذلك، جمعت علي ثيابي حين أمسيت، فأتيت رسول الله ﷺ...» الحديث. وهذا جلي في أن ذلك بعد الولادة.

(٩) صف ٣٣١/٣.

(١٠) الحكم بن نافع.

(١١) شعيب بن أبي حمزة.

(١٢) عبد الله بن ذكوان.

(١٣) عبد الرحمن بن هرمز.

(*) ١٣/ب.

(١٤) المجتبى ٣٣/٥، ٣٤.

(١٥) في الأصل: ابن عباس، وهو خطأ، وابن عياش هذا ثقة، ثبت، روى له البخاري.

ومثلها معها). لكنه جعل الحديث من مسند عمر ـ رضي الله عنه ـ. وطريق ابن إسحاق رواها الدارقطني[1]، من حديث يونس بن (بكير)[2] عن (ابن)[3] إسحاق، عن أبي الزناد، ولفظه: «فهي عليّ ومثلها معها». وهكذا رواية مسلم[4]، وأبي داود[5]، من طريق ورقاء، عن أبي الزناد والإشكال في رواية البخاري، والنسائي: «فهي عليه صدقة». قال البيهقي[6] ـ رحمه الله ـ: «يبعد من أن يكون الذي رواه شعيب بن أبي حمزة محفوظا، لأن العباس ـ رضي الله عنه ـ كان رجلا من (صلبية)[7] بني هاشم، تحرم عليه الصدقة، فكيف يجعل النبي (ﷺ) ما عليه من صدقة عامين، صدقة عليه؟ قلت: وبهذا يندفع ما ذكر عن بعضهم أنه قال: «أعطاه النبي (ﷺ) ذلك، لأنه كان فادى نفسه وعقيلا، فكأنه كان غارما، وأيضا. فإن النبي (ﷺ) صرح بتحريم الصدقة على بني هاشم (عمرهم)[8]، ولا يستقيم هذا التخريج على مذهب أحد من الأئمة (فيلزم معه)[9]. والوجه المرجوح في مذهبنا، أنهم إن مُنعوا خمس الخمس، جاز الدفع إليهم، لا يجيء هنا أيضا، لأنهم كانوا في زمن النبي (ﷺ) غير ممنوعين قطعا، وقد أوّل أبو عبيد القاسم بن سلام وغيره هذه اللفظة، على أن العباس(*) ـ رضي الله عنه ـ كان سأل النبي (ﷺ) تأخير صدقة عامين فأرخص له النبي (ﷺ) في ذلك، ولم يكن عمر ـ رضي الله عنه ـ علم بذلك، فأخبره النبي (ﷺ) أنها غير ساقطة من ذمته، بل هي عليه باقية ومثلها، وهي زكاة العام الماضي، فيكون صدقة عطف بيان للمبتدأ، وهو الضمير المنفصل، وخبره الجار والمجرور، أي: باقية مستقرة، وهذا تأويل صحيح[10]، لكنه يحتاج إلى دليل يقتضي ما ذكره من التأخير، وسؤاله ذلك، ثم هو معارض رواية مسلم، قال فيها: «فهي عليّ ومثلها معها». وتعتضد هذه الرواية بما روى من غير وجه، عن علي ـ رضي الله عنه ـ: «أن العباس ـ رضي الله عنه ـ عجّل صدقته إلى النبي (ﷺ)». أخرجه أبو داود[11]، والترمذي[12]، وابن ماجة[13]، من

---

(1) السنن ٢/١٢٣.
(2) في الأصل: «بكر».
(3) في الأصل: «أبي».
(4) م ٢/٦٧٦، ٦٧٧.
(5) سنن أبي داود ٢/٢٧٣-٢٧٥.
(6) السنن الكبير ٤/١١١، ١١٢.
(7) سقطت من الأصل. والمراد بقوله: (من صلبية بني هاشم): أنه من أنفسهم وليس من مواليهم.
(8) هكذا رسمها في الأصل. ولعل المراد: مدة حياتهم.
(9) ما بين القوسين لم تتضح فيه القراءة. ولعله: «فيلزم معه».
(*) ١٤ / أ.
(10) بل قد يعترض عليه بأن المقام يقتضي التعجيل، لا التأخير، فإن الحاجة إلى الجهاد قائمة وملحة، والعباس قادر على ذلك، وهو ما تؤيده روايات عديدة. ذكر المصنف قدرا منها. فقول ابن سلام فيه بعد ولاشك.
(11) سنن أبي داود ٢/٢٧٥، ٢٧٦.
(12) جامع الترمذي ٣/٥٤.
(13) ٢/٥٧٢.

حديث الحجاج بن دينار[1] عن الحكم[2]، عن حجين بن عدى[3]، عن علي - رضي الله عنه -، وفي كلام الترمذي ما يقتضي تصحيحه[4]، لكن رواه هشيم. (وعن ابن سلام)[5] وصحح أبو حاتم، وأبو زرعة[6]، وأبو داود[7]، وغيره قول من أرسله، ورواية هشيم[8] له، عن منصور[9]، عن الحكم بن عتبة، عن الحسن (بن) مسلم[10] بن يناق، عن النبي (ﷺ) أنه قال: لعمر - رضي الله عنه - في هذه القصة: «إنّا تعجلنا صدقة مال العباس، لعامنا هذا، عام أوّل[11]»، وروى جرير بن حازم، عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن أبي البخترى، عن علي - رضي الله عنه - بالقصة. وفيها: «أن النبي (ﷺ) قال: «ياعمر. أما علمت(*) أن عم الرجل صنو أبيه، إنا كنا احتجنا فاستسلفنا العباس صدقة عامين». أخرجه البيهقي وإسناده صحيح، لكن فيه إرسال من جهة أن أبا البخترى، لم يسمع من علي - رضي الله عنه -[12]. وروى أبو داود الطيالسي[13]، عن شريك[14]، وعن إسماعيل بن مسلم العبدى البصرى[15]، عن سليمان الأحول، عن أبي رافع - رضي الله عنه - «أن النبي (ﷺ) بعث عمر ساعيا...»، فذكره. وفيه: «قوله (ﷺ): «ان العباس أسلفنا صدقة العام، عام الأول، فهذه عدة طرق مرسلة، يعتضد بعضها ببعض، ويعتضد بها المسند المتقدم، وينتهي الحديث بها إلى درجة الصحة القوية، وبيّن أن الصحيح في

---

(١) لا بأس به. له ذكر في مقدمة مسلم.

(٢) ابن عتيبة.

(٣) صدوق، يخطىء، شدد القول فيه ابن أبي حاتم.

(٤) قال: وحديث إسماعيل بن زكريا عن الحجاج - بن دينار - عندي أصح من حديث إسرائيل، عن الحجاج بن دينار». (جامع الترمذي ٣/٥٥).

(٥) هذه العبارة. إما أن تكون زائدة، وإما أن يكون قبلها كلام سقط من الأصل. فالسياق فيه خلل لم يظهر لي بصحيحه.

(٦) العلل ١/٢١٥.

(٧) قال: وحديث هشيم أصح». (سنن أبي داود ٢/٢٧٥). لأن الحسن بن مسلم بن يناق أرسله، فهو ليس بصحابي.

(٨) ابن بشير، كثير التدليس والإرسال.

(٩) ابن زاذان.

(١٠) في الأصل: (ابن سلمة). وهو خطأ.

(١١) قال البيهقي: «ورواه هشيم عن منصور بن زاذان، عن الحكم، عن الحسن بن مسلم، عن النبي ﷺ مرسلا...، وهذا هو الأصح من هذه الروايات. السنن الكبير ٤/١١١).

(*) ١٤ / ب.

(١٢) المصدر السابق ٤/١١١.

(١٣) لم أقف عليه في مسند الطيالسي، رغم مشاركة بعض الأخوة الأفاضل في هذا.

(١٤) ابن عبد الله.

(١٥) ثقة، خرج حديثه مسلم.

حديث أبي هريرة رواية مسلم (فهي علي ومثلها معها). وأن رواية شعيب التي أخرجها البخاري (فهي عليه صدقة) لا يصح تأويلها المتقدم[١]، فلا وجه لها. والله سبحانه أعلم.

١٧ ــ ومنها : ما روى البخاري[٢]، ومسلم[٣] جميعا، في كتاب الصوم، من طريق حصين، عن الشعبي، عن عدي بن حاتم ـ رضي الله عنه ـ قال : «لما نزلت : **﴿حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر﴾**[٤]. عمدت إلى عقال أبيض، وعقال أسود، فجعلتهما تحت وسادتي، فجعلت أنظر في الليل، فلا يستبين لي. قال : (فمررت)[٥] على رسول الله (ﷺ)، وذكرت ذلك له فقال : «إنما ذاك سواد الليل وبياض النهار»، وأخرجه البخاري[٦] من حديث هشيم، ومسلم[٧] من حديث عبد الله بن إدريس. كلاهما عن حصين. ثم رواه البخاري في التفسير[٨] من[*] طريق أبي عوانة[٩]، عن حصين[١٠]، عن الشعبي، عن عدي ـ رضي الله عنه ـ قال : « أخذ عدى عقالا أبيض، وعقالا أسود حتى كان بعض الليل نظر (فلم يستبينا)[١١]، فلما أصبح. قال : «يارسول الله، جعلت تحت وسادتي عقالين. قال : إن وسادك (إذا)[١٢] لعريض، إن كان الخيط الأبيض والأسود تحت وسادتك». وفي طريق جرير[١٣]، عن مطرف[١٤]، عن الشعبي، عن عدي بن حاتم ـ رضي الله عنه ـ قال : قلت : يارسول الله، ما الخيط الأبيض من الخيط الأسود؟. وهذان الخيطان. قال : «إنك لعريض القفا، إن أبصرت الخيطين، ثم قال : لا، بل هو سواد الليل، وبياض النهار»»[١٥]. وأخرج الترمذي في التفسير من جامعه[١٦]، من حديث سفيان بن عيينة، عن مجالد، عن الشعبي عن عدي بن

---

(١) قلت : لم يتطرق الزركشي لهذه الملاحظة عند استدراكه الرواية على المقدسي. انظر: تصحيح العمدة حديث رقم ٣٩.
(٢) صف ٤/١٣٢. وفي اللفظ الذي ساقه المصنف مفارقات بالنظر إلى ما عند البخاري، وليس فيها إخلال بالمعنى.
(٣) م ٢ / ٧٦٦، ٧٦٧.
(٤) الآية ١٨٧ من سورة البقرة.
(٥) في الأصل : «فمرت».
(٦) صف ٤ / ١٣٢.
(٧) م ٢ / ٧٦٦.
(٨) صف ٨ / ١٨٢.
(*) ١٥ / أ.
(٩) الوضاح بن عبد الله.
(١٠) ابن عبد الرحمن.
(١١) سقطت من الأصل، وتوجد بعض مغايرات، كقوله : (وسادتي) بدل (وسادى) وقوله (عقالين). ولم تذكر عند البخاري. صف ٨/١٨٣.
(١٢) في الأصل (اذى).
(١٣) ابن حازم.
(١٤) ابن طريف.
(١٥) صف ٨ / ١٨٢.
(١٦) ٥ / ٢١١.

حاتم ـ رضي الله عنه ـ قال : «سألت رسول الله (ﷺ) عن (الصوم)[1] قال : «حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود. قال : «فأخذت عقالين، أحدهما أبيض، والآخر أسود، فجعلت أنظر إليهما، فقال لي رسول الله (ﷺ): «إنما هو الليل والنهار». وقال فيه الترمذي : «حديث حسن»[2]. فهذه الروايات الثلاث، فيها تقييد ذلك بنزول الآية، وهذا هو الصحيح، ومقتضي الرواية الأولى المتفق عليها، أن ذلك كان عند نزول الآية، وهو مشكل، لأن قدوم عدي ـ رضي الله عنه ـ وإسلامه كان بالاتفاق، في شهر شعبان من سنة سبع[3]، ونزول الآية كان في أوّل الإسلام قبل(*) ذلك بزمن طويل، فإن الاتفاق على أن هذه الآية نزلت ناسخة لما كان عليه الصحابة في أوّل فرض الصوم، من تحريم الأكل والجماع على الإنسان بعد ما ينام[4]، إلى أن اتفقت قصة عمر ـ رضي الله عنه ـ وقيس بن صرمة ـ رضي الله عنه ـ ونزل قوله تعالى : ﴿**أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم . . .**﴾[5] الآية. قال السدى وأبو العالية، والربيع بن أنس : «كان ذلك في أوّل الإسلام، ثم نسخه الله تعالى[6]، ومعلوم أن فرض رمضان كان في سنة اثنتين من الهجرة[7]، فيكون نزول هذه الآية[8]. إما في تلك السنة، أو في سنة ثلاث، ولم ينقل أحد أن هذا الحكم تمادى إلى سنة سبع، بعد إسلام عدي بن حاتم ـ رضي الله عنه ـ وفي صحيح البخاري[9]، من طريق أبي إسحاق السبيعي، سمعت البراء بن عازب ـ رضي الله عنه ـ قال : «لما نزل صوم رمضان، كانوا لا يقربون النساء، رمضان كله، وكان رجال يخونون أنفسهم، فأنزل الله تعالى : ﴿**علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم . . .**﴾[10] الآية. ففي هذه الرواية ـ أيضا ـ إشعار بأن ذلك كان في أوّل ـ الإسلام ـ[11]. فالذي يظهر. أن عديًا ـ رضي الله عنه ـ لما سمع

---

(١) في الأصل : (الصومه).

(٢) الجامع ٥/٢١١. وقال : مجاهد، بدل مجالد. وهو خطأ. وقال : «هذا حديث حسن صحيح».

(٣) بل على خلاف. قال ابن الأثير: «وقدوم عدي سنة تسع في شعبان. وقيل : سنة عشر». (أسد الغابة ٣/٣٩٢). وقال ابن عبد البر: «قدم على النبي ﷺ في شعبان سنة تسع، ونقل عن الواقدى أنه في شعبان سنة عشر. (الاستيعاب ٨/٦٩). وقال الحافظ ابن حجر أسلم في سنة تسع. وقيل سنة عشر». (الاصابة ٦/٤٠١).

(*) ١٥ / ب.

(٤) انظر : (صف ٤ / ١٢٩).

(٥) الآية ١٨٧ من سورة البقرة.

(٦) انظر : تفسير ابن كثير ١/٢٢٠.

(٧) انظر : المجموع ٦/٢٠٢.

(٨) قوله تعالى : ﴿أحلّ لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم﴾.

(٩) صف ٨ / ١٨١.

(١٠) الآية ١٨٧ من سورة البقرة.

(١١) وهو ما قرره ابن كثير وغيره من أهل العلم. (تفسير ابن كثير ١/٢٢٠).

الآية تأوّل فيها، ما تأوله غيره من الصحابة ـ رضي الله عنهم[1]، عند نزولها ـ كما سيأتي ـ، إلا أن ذلك كان عند نزول الآية، فتكون الرواية الأولى[2] حدّث بها بعض الرواة بالمعنى، ولم يتفطن الشيخان لما فيها من المخالفة، من تقييد ذلك بنزول الآية، وأيضا فالآية لم تنزل بكمالها من أوّل الأمر، بل تأخر نزول قوله(*) تعالى: ﴿**من الفجر**﴾، عن نزول بقيتها، فقد روى أبوحازم، عن سهل بن سعد[3] ـ رضي الله عنهما ـ قال: «نزلت ﴿**فكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر**﴾[4]، فكان رجال إذا أرادوا الصوم، ربط أحد في رجله الخيط الأبيض، والخيط الأسود، ولا يزال يأكل حتى يتبين له رؤيتهما، فأنزل الله ﴿**من الفجر**﴾، فعلموا أنما يعنى الليل والنهار، متفق عليه، وهذا لفظ البخاري[5]، فهذه قضية أخرى، (غير)[6] واقعة عدي ـ رضي الله عنه ـ وهي متقدمة على قصة عدى. والله أعلم.

١٨ ــ ومنها: ما في الصحيحين ـ أيضا ـ من طريق الليث بن سعد، عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب. قال: «حدثني أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ: «أنه رأى في يد النبي (ﷺ) خاتما من ورق، يوما واحدا، ثم إن الناس اصطنعوا الخواتم من ورق، ولبسوها، فطرح النبي (ﷺ) خاتمه، فطرح الناس خواتيمهم». قال البخاري: «وتابعه إبراهيم بن سعد، وزياد ـ يعني ـ ابن سعد ـ وشعيب يعني ابن أبي حمزة ـ عن الزهرى[7]، وأسنده مسلم من طريق إبراهيم بن سعد، وزياد بن سعد[8]، بهذا اللفظ، قال القاضي عياض: «قال جميع أهل الحديث: «هذا وهم من ابن شهاب، فوهم (من خاتم الذهب إلى خاتم الفضة). والمعروف من روايات أنس من غير طريق ابن شهاب، اتخاذه (ﷺ) خاتم فضة، ولم يطرحه، وإنما طرح خاتم الذهب، كما ذكره مسلم في باقي(*)

---

(١) أنه كان أحدهم يربط خيطا أسود، وآخر أبيض في رجله، فإذا تميز له أحداهما عن الآخر، أمسك عن الأكل والشرب. (ص ١٣٢/٤، ١٨٢/٨). فيحصل توافق في الفهم بين عدي ـ المتأخر عن وقت نزول الآية ـ وبين بعض الصحابة حين نزول الآية.

(٢) يعني رواية حصين، عن الشعبي، عن عدي. قال: لما نزلت: ﴿حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود﴾.

(*) ١٦ / أ.

(٣) في الأصل: «سليمان». وهو خطأ.

(٤) الآية ١٨٧ من سورة البقرة.

(٥) صف ١٣٢١٤، ١٨٢/٨، ١٨٩، م ٧٦٧/٢.

(٦) في الأصل: «عن». والصواب ما أثبت. فقصة عدي متأخرة عن نزول الآية.

(٧) صف٣١٨/١٠.

(٨) م ١٦٥٧/٣، ١٦٥٨.

(*) ١٦ / ب.

الأحاديث[1] قلت : اتفق عليها الأئمة الستة[2] من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - في عدة طرق، وزاد فيه : «أن خاتم الورق استمر في يده (ﷺ)، ثم كان في يد أبي بكر، ثم كان في يد عمر، ثم في يد عثمان - رضي الله عنهم - إلى أن سقط من يد عثمان - رضي الله عنه - في بئر (أريس)[3]، فالتمس، فلم يجد».

وفي صحيح مسلم، من رواية ابن وهب وغيره، عن يونس، عن الزهرى، عن أنس - رضي الله عنه - قال : «كان خاتم النبي (ﷺ) من ورق، وفصه حبشي»[4]. وفي رواية قتادة، وعبد العزيز بن صهيب، عن أنس، نحوا من ذلك[5]، وهذا يدل على بقائه في يده، وكأن الشيخين - رحمهما الله - إنما أخرجا الحديث الأول مع بقية الأحاديث، ليبينا ما في تلك الرواية من الوهم، وقد حاول القاضي عياض، ثم الشيخ محي الدين[6] - رحمهما الله - تأويل حديث ابن شهاب المتقدم، على أنه لما أراد النبي (ﷺ) تحريم خاتم الذهب، اتخذ خاتم فضة، فلما لبس خاتم الفضة أراه الناس في ذلك اليوم، ليعلمهم اباحته، ثم طرح خاتم الذهب وأعلمهم تحريمه، فطرح الناس خواتيمهم من الذهب، فيكون قوله : (فطرح الناس خواتيمهم)[7]. أي : خواتيم الذهب، وفي هذا التأويل من التعسف مالا يخفى، وتنزيل ألفاظ الحديث عليه فيه عسر، ولكنه خير من التغليظ. والله الموفق.

١٩ ــ ومنها : ما رواه أبو داود في باب النهي عن أكل السباع، من كتاب الأطعمة من حديث(*) صالح بن يحي بن المقدام، عن أبيه[8]، عن جده[9]، عن خالد بن الوليد - رضي الله عنه - قال : «غزوت مع رسول الله (ﷺ) خيبر، فأتت اليهود فشكوا أن الناس قد سرقوا حظائرهم. فقال رسول الله (ﷺ) : «ألا لا تحل أموال المعاهدين إلّا بحقها، وحرام عليكم حمر الأهلية، (وخيلها)[10] وبغالها، وكل ذى ناب من السباع، وكل ذى مخلب من

---

(١) م ٣/١٦٥٨، وما قبلها.

(٢) صف ١٠/٣١٨، م ٣/١٦٥٦، د ٤/٤٢٥، ت ٤/٢٢٧، ٢٢٨، ن٨/١٧٨. جه ٢/١٢٠١. مختصرا.

(٣) في الأصل : (ـ ا س). والصواب ما أثبتناه. انظر: صف ١/٣١٨، م ٣/١٦٥٦.

(٤) م ٣/١٦٥٨. ولفظ الشطر الأخير منه : «وكان فصه حبشيا».

(٥) لم يرد في روايتهما عند مسلم ذكر للفص. (م ٣/١٦٥٦، ١٦٥٧).

(٦) هذه المحاولة من الشيخين لفتة ذكية، لكنها غير خافية التكلف ولو حدث هذا التصرف، لوردت حكايته من الصحابي، ولو في رواية لاسيما والأمر يتعلق بحكم شرعي

(٧) تكررت كتابة العبارة من الناسخ، في الأصل.

(*) ١٧ / أ.

(٨) يحي بن المقدام بن معدي كرب. مستور، وابنه لين.

(٩) المقدام بن معدي كرب بن عمرو الكندي، صحابي، نزل الشام. مات ٨٧هـ.

(١٠) في الأصل : (وحسها).

الطير»[1] رواه كذلك (. . .)[2] عن بقية بن الوليد قال : «حدثني ثور بن يزيد[3]، (عن صالح بن يحيى)[4]. والحديث عند النسائي، وابن ماجة، والدارقطني[5]، وغيرهم، من طرق عن بقية، ولم يقل أحد فيه : «عن خالد بن الوليد، غزوت مع النبي (ﷺ) خيبر». عن رواية أبي داود، سوى ما جاء في رواية ذكرها أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى، في كتاب مختصر اللطيف قال : «حدثنا أحمد بن المقدام، ثنا عمر بن عبد الرحمن، ثنا أيوب عن يحيى بن كثير، عن رجل من أهل خيبر، عن خالد بن الوليد ـ رضي الله عنه ـ قال : «كنا مع رسول الله (ﷺ) بخيبر» ، ـ فشكا ـ إليه اليهود أن أصحابه يصيبون من ثمارهم. قال : «فأمرني أن أنادي الصلاة جامعة، ولا يدخل إلا مسلم»[6]. فذكر بقية الحديث، والذي يتعلق بهذا الحديث من أصله، من الاضطراب والتضعيف، لسنا بصدده، وقد بسطته في موضع آخر، إنما نقصد هنا بيان الوهم في قولهم : (عن خالد بن الوليد ـ رضي الله عنه ـ أنه غزا خيبر مع النبي (ﷺ)). وليس ذلك بصحيح. فقد جزم[*] أحمد بن حنبل، والبخاري بأنه لم يشهدها، حكاه عنهما الحافظ زكي الدين عبد العظيم في مختصر السنن[7]، قال الحافظ شرف الدين الدمياطي[8]: «كان إسلام خالد ـ رضي الله عنه ـ بعد خيبر بتسعة أشهر، لأنه أسلم في أوّل يوم من صوم سنة ثمان، وغزوة خيبر كانت في جمادي الأولى سنة سبع، قلت : وقيل : إنها كانت في المحرم، أو في صفر من هذه السنة، وقال أبو محمد بن حزم : «لم يسلم خالد إلاّ بعد خيبر بلا خلاف[9]، وكأنه لم يطلع على غير ذلك، فقد قال ابن عبد البر في الاستيعاب : «قيل : «كان إسلامه بين الحديبية وخيبر، وقيل : بل كان سنة خمس بعد فراغ النبي من بني قريظة، وقيل : كان في سنة ست، وقيل : بل في أوّل سنة ثمان، مع عمرو بن العاص وعثمان بن طلحة ـ رضي الله عنهم ـ»[10]. قلت : هذا القول الآخير هو الصحيح

---

(١) سنن أبي داود ٤/١٦٠، ١٦١.

(٢) ما بين القوسين بياض في الأصل. ورواه كثير بن عبيد. قال : «حدثنا بقية، عن ثور مختصرا. (سنن النسائي ٧/٢٠٢). ورواه محمد بن المصفىّ ثنا بقية، ثني ثور. مثله (سنن ابن ماجة ٢/١٠٦٦). قال السندى: «اتفق العلماء على أنه حديث ضعيف. (سنن ٧/٢٠٢).

(٣) الديلي.

(٤) الأصل (صالح بن عمر) وهو خطأ. والصواب ما أثبت. انظر: (ن ٧/٢٠٢ جـ ٢/١٠٦٦، والدارقطني ٤/٢٨٧.

(٥) سنن الدارقطني ٤/٢٨٧.

(٦) . . .

(*) ١٧ / ب.

(٧) مختصر سنن أبي داود ٥/٣١٧.

(٨) عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسين بن شرف الدمياطي، فقيه، أصولي، محدث، حافظ (معجم المؤلفين ٦/١٩٧).

(٩) جوامع السيرة.

(١٠) الاستيعاب مع الإصابة ٣/١٦٤.

المعتمـد، وما سواه فليس بشيء لما سنذكره، وقد ذكر ابن عبد البر ـ أيضا ـ أن خالد بن الوليد، كان على خيل رسول الله (ﷺ) يوم الحديبية، وكانت في ذى القعدة سنة ست[1].

قلت: وهذا ضعيف، أو باطل، ففي صحيح البخاري ـ مسندا ـ عن المسور بن مخرمة ـ رضي الله عنهما ـ في قصة الحديبية بطولها. قال: «خرج النبي (ﷺ) من الحديبية حتى إذا كانوا ببعض الطريق، قال النبي (ﷺ) «إن خالد بن الوليد بالغميم[2]، في خيل لقريش طليعـة، فخذوا ذات (اليمين)[3] فوالله ما شعر بهم خالد حتى إذا هم بقترة[4] الجيش، فانطلق يركض نذيرا لقريش...»[5]، فهذا نص صحيح من النبي[*] (ﷺ)، أن خالد بن الوليد لم يكن يومئذ مسلما، وـ ما ـ كان على خيل النبي (ﷺ)، بل كان على خيل قريش، فبطل بهذا أن يكون إسلامه قبل الحديبية، وقال مصعب بن عبد الله الزبيرى ـ وإليه المرجع في أخبار قريش ـ في ترجمة الوليد بن الوليد ـ: «الصحيح أنه شهد مع النبي (ﷺ) عمرة القضاء، وكتب إلى أخيه خالد، وكان خالد خرج من مكة (فارا)[6] لئلا يرى رسول الله (ﷺ) وأصحابه بمكة، كراهة الإسلام، فسأل رسول الله (ﷺ) الوليد عنه. وقال: «لو أتانا لأكرمناه وما قتله سقط عليه الإسلام في عمله». فكتب بذلك الوليد إلى أخيه خالد، فوقع الإسلام في قلب خالد، وكان ذلك بسبب هجرته ـ رضي الله عنه ـ، فهذا يقتضي أن إسلامه كان بعد عمرة القضاء، وكانت بعد خيبر قطعا، وقال محمد بن إسحاق في سيرته[7]، رواية يزيد البكائي عنه: «حدثني يزيد بن أبي حبيب، عن راشد مولى حبيب بن أبي أوس الثقفي، عن حبيب بن أبي أوس. قال: «حدثني عمرو بن العاص من فيه، فذكر قصة ذهـابـه إلى النجاشي، وما جرى له معه، ومبايعته إياه على الإسلام، إلى أن قال: «ثم خرجت عامدا إلى رسول الله (ﷺ) لأسلم، فلقيت خالد بن الوليد وذلك قبيل الفتح (من مكة)[8]. فقلت: أين يا أبا سليمان؟ فقال: والله لقد استقام المنسم[9]، وإن الرجل لنبي

(١) الاستيعاب مع الإصابة ٣/١٦٤.

(٢) موضع بين مكة والمدينة. (معجم البلدان ٤/٢١٤). وهو معروف إلى جدة أقرب.

(٣) في الأصل: (اليمن). وهو خطأ.

(٤) أي: غبرة تثار من التراب، بسبب الخيل والإبل، ومنه قوله تعالى: ﴿وجوه يومئذ عليها غبرة﴾. انظر: (النهاية ٤/١٢).

(٥) صف ٥/٣٢٩.

(*) ١٨ / أ.

(٦) في الأصل: «قارى».

(٧) ١/٧٤٩. تهذيب ابن هشام.

(٨) في الأصل: «في حكم».

(٩) اسم لخف البعير. والمراد به هنا: الأثر. أي: وضح الأثر وظهر. انظر: (النهاية ٥/٥٠).

(أذهب)،[1] والله فأُسلم، فحتى متى؟ قال: فقلت: والله ما جئت إلا لأسلم(*). قال فقدمنا المدينة على رسول الله (ﷺ) فتقدم خالد بن الوليد، فأسلم وبايع». وذكر بقية الحديث، وهو صحيح لتصريح ابن إسحاق فيه بالتحديث، ويزيد بن أبي حبيب مسند عن كبار رجال الصحيحين، وحبيب، وراشد مولاه، ذكرهما ابن حبان في الثقات[2]، ولم (يضعفها)[3] أحد، فهذا سند ثابت، يقتضي صحة ما ذكره الحافظ الدمياطي، وأن إسلام خالد كان في أوّل سنة ثمان، لأن فتح مكة، كان في شهر رمضان من سنة ثمان[4]، وإذا كان لم يسلم إلا يومئذ، فلم يشهد غزوة خيبر، ولهذا قال ابن عبد البر ـ بعد كلامه المتقدم ـ: «لا يصح لخالد بن الوليد ـ رضي الله عنه ـ مشهد مع النبي (ﷺ) قبل الفتح[5]، (وقد)[6] تبين بهذا كله. أن قول من قال: عن خالد في هذا الحديث، غزوت مع النبي (ﷺ) (خيبر)[7]، لا أصل له. والله أعلم.

٢٠ ـ ومنها: ما روى البخاري في التفسير من صحيحه، من طريق سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن أبي إدريس الخولاني، عن عبادة بن الصامت ـ رضي الله عنه ـ قال: «كنا عند النبي (ﷺ) فقال: «أتبايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئا، ولا تزنوا، ولا تسرقوا. (وقرأ آية النسا) فمن وفي منكم فأجره على الله...»[8] الحديث.

وهو كذلك ـ أيضا ـ عند مسلم من طريق معمر، عن الزهري. قال فيه: «فتلا علينا آية النساء»[9]. وقال البخاري في طريقه المتقدمة: «وأكثر لفظ سفيان(*) قرأ الآية[10].

ووجه الإشكال في هذا. أن هذه البيعة هي بيعة العقبة الأولى مع الاثني عشر من الصحابة للأنصار، وقد أخرجاه في الصحيحين من طريق عبد الرحمن بن عسيلة

---

(١) في الأصل: «إذا ذهب».
(*) ١٨ / ب.
(٢) الثقات ٤ / ١٣٩. وراشد لم يرد في الثقات إلا عند ذكر حبيب.
(٣) في الأصل (تصحفها).
(٤) السيرة النبوية ٤ / ٨٥١.
(٥) الاستيعاب مع الإصابة ٣/ ١٦٥.
(٦) في الأصل (وهل).
(٧) في الأصل (حين).
(٨) صف ٨/ ٦٣٧، ٦٣٨.
(٩) م ٣/ ١٣٣٣. والمراد آية بيعة النساء من سورة الممتحنة: ﴿يأيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبايعنك﴾.
(*) ١٩ / أ.
(١٠) صف ٨ / ٦٣٨.

الصنابحي، عن عبادة ـ رضي الله عنه ـ أنه قال: «إني لمن البعث الذين بايعوا رسول الله (ﷺ) بايعناه على أن لا نشرك بالله شيئا...»[1]، وذكر نحوه. وأخرجه مسلم ـ أيضا ـ من حديث أبي الأشعث الصنعاني، عن عبادة ـ رضي الله عنه ـ وفيه: «أخذ علينا النبي (ﷺ) كما أخذ على النساء، أن لا نشرك بالله شيئا...»[2]، وذكر بقيته. فهذه البيعة الأولى[3]، كانت قبل الثانية، وفي ليلة العقبة الثانية، شرط عليهم أن يمنعوه مما منعوا منه أزرهم، يعني نساءهم، ثم فرض القتال بعد ذلك، لما نزل قوله تعالى: ﴿**أذن للذين يقاتلون**﴾[4] الآية. فإذا عرف ذلك فآية بيعة النساء التي في الممتحنة مدنية بالاتفاق[5]، إنما نزلت بعد قصة الحديبية في سنة ست، فكيف يتصور أن تتلى في بيعة العقبة الأولى قبل الهجرة، بأزيد من عامين؟! وقد يمكن تأويل الرواية المتقدمة، على أن الذي اشترطه النبي (ﷺ) تلك الليلة، يشبه ما في آية بيعة النساء، لكن قول الراوي: «تلا الآية، يبعد هذا التأويل. والله أعلم.

٢١م ـ ومنها ما روى البخاري ـ أيضا ـ في باب التقنع، من كتاب اللباس[6] (حدثنا)[7] إبراهيم بن موسى، (أخبرنا)[8] هشام[9]، عن معمر[10] (عن الزهرى، عن عروة) عن عائشة[*] ـ رضي الله عنها ـ قالت: «هاجر ناس من المسلمين[11] إلى الحبشة، وتجهز أبوبكر ـ رضي الله عنه ـ مهاجرا، (فقال النبي (ﷺ): «على رسلك فإني أرجو أن يؤذن لي)[12]. فقال أبوبكر ـ رضي الله عنه: «أو ترجوه؟ بأبي أنت. قال: نعم، فحبس أبوبكر ـ رضي الله عنه ـ نفسه على النبي (ﷺ) ليصحبه، وعلف راحلتين» كانتا عنده، ورق السمر أربعة أشهر...) الحديث.

فقوله في هذه الرواية: (إلى الحبشة) وهم من بعض الرواة، أو سبق قلم[13]،

---

(١) صف ٧/٢١٩.

(٢) م ٣/١٣٣٣، ١٣٣٤.

(٣) انظر: فتح البارى ٧/٢٢٠.

(٤) الآية ٣٩ من سورة الحج.

(٥) ذكر ابن كثير أن سورة الممتحنة مدنية، وتعرض لحديث عبادة، وقراءة آية النساء، ولم يتنبه لهذه الملاحظة. انظر: (تفسير ابن كثير ٤/٣٤٤، ٣٥٣).

(٦) صف ١٠ / ٢٧٣.

(٧، ٨) في الأصل: (إلى).

(٩) الدستوائي.

(١٠) ابن راشد.

(*) ١٩ / ب.

(١١) في الأصل • (هاجر إلى الحبشة رجال من المسلمين).

(١٢) ما بين القوسين. سقط من الأصل.

(١٣) الذي أرجحه. أن ذلك سبق قلم، لأن الرواة أئمة كبار، والأمر من البديهات.

وصوابه (إلى المدينة). كما في سائر الروايات في غير هذا الموضع في الصحيحين[1]، وغيرهما[2]. والله أعلم.

٢٢ ـ ومنها ما ذكره البخاري في كتاب الزكاة[3]، عقيب حديث ابن عمر: «فيما سقت السماء والعيون، أو كان عثريا، العشر...» الحديث.

قال: «هذا تفسير الأول[4]، لأنه لم يوقت في الأول - يعني حديث ابن عمر - «فيما سقت السماء العشر». وبيّن في هذا ووقّت، والزيادة مقبولة، والمفسر يقضي على المبهم إذا رواه أهل الثبت، كما روى الفضل ابن عباس: «أن النبي (ﷺ) لم يصل في الكعبة» وقال بلال: «قد صلى». فأخذ بقول بلال، وترك قول الفضل[5].

قلت: المشهور في الروايات أن الذي نفى كون النبي (ﷺ) صلى داخل الكعبة أسامة بن زيد - رضي الله عنهما -، وعنه روى عبد الله بن عباس ذلك[6]. وأما رواية الفضل فرواها محمد بن سعد، في كتاب الطبقات. قال: «أنا موسى بن داود[7]، أنا حماد بن سلمة، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس، عن أخيه الفضل «أن النبي (ﷺ) دخل البيت فكان[*] يسبح ويكبر ويدعو ولا يركع».

وموسى بن داود هذا، هو في خبر طرسوس، أخرج له مسلم[8] ووثقه، وقال فيه أبو حاتم الرازي: «في حديثه اضطراب»[9]. وروى هشيم (عن)[10] ابن عون، عن نافع، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «دخل النبي (ﷺ) البيت ومعه الفضل بن عباس، وأسامة بن زيد، وعثمان بن طلحة، وبلال...» فذكر الحديث. وخالفه خالد بن الحارث، فرواه عن ابن عون، ولم يذكر الفضل بن عباس، أخرجه مسلم[11]، ولم يأت أن الفضل

---

(١) هو عند البخاري في مواضع. منها: (صف /٤٧٦، ٤٤٢، ٤٤٣، ٧/٢٣١). ولم أقف عليه عند مسلم.
(٢) انظر مثلا: مسند أحمد ٦/١٩٨.
(٣) صف ٣/٣٤٧.
(٤) حديث ابن عمر (فيما سقت السماء العشر).
(٥) صف ٣/٣٤٧.
(٦) م ٢/٩٦٨.
(٧) قاضي طرسوس.
(*) ٢٠ / أ.
(٨) انظر: (الجمع بين رجال الصحيحين ٢/٤٨٥).
(٩) وقال أيضا: «ثقة». (الجرح والتعديل ٨/١٤١).
(١٠) في الأصل (بن). وهو خطأ. وهشيم هو: ابن بشير، وابن عون هو: عبد الله بن عون بن أرطبان.
(١١) م ٢ / ٩٦٧.

كان معهم يومئذ، إلا في رواية هشيم وقد قيل فيها : «إنها شاذة[1]، لكن في كلام البخاري المتقدم ما يقتضي تصحيح رواية موسى بن داود المتقدمة، وأن الفضل كان معهم. والله أعلم.

٢٣ ـ ومنها : ما روى مالك في أواخر الموطأ عن سالم أبي النضر[2]، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة : «أنه دخل على أبي طلحة الأنصارى ـ رضي الله عنه ـ يعوده. قال : «فوجد عنده سهل بن حنيف ـ رضي الله عنه ـ قال : «فدعا أبو طلحة إنسانا فنزع نمطا من تحته، فقال له سهل بن حنيف : «لم تنزعه؟. فقال : لأنه فيه تصاوير، وقد قال رسول الله (ﷺ) فيها، ما قد علمت». فقال سهل : «لم يقل رسول الله (ﷺ) إلا فيما كان رقما في ثوب. قال : «بلى، ولكنه أطيب لنفسي»[3].

قال الإمام أبو عمر بن عبد البر في الاستذكار[4]: «كأن هذا الحديث منقطع، لأن عبيد الله بن عبد الله لم يدرك سهل بن[*]حنيف ولا أبا طلحة ولا حفظ له عن أحد منهما سماع، ولا له من يذكرها به، ثم احتج لذلك بأن سهل بن حنيف، مات بلا خلاف سنة ثمان وثلاثين[5]، وصلى عليه علي ـ رضي الله عنه ـ فكبر عليه ستا، وكذلك كان يفعل بالبدريين[6]، ثم ذكر الاختلاف في وفاة أبي طلحة، فإن بعضهم قال : إنه مات سنة أربع وثلاثين[7]، ثم قال : «والصحيح في هذا الحديث أن (بين) عبيد الله، وبين أبي طلحة، وسهل بن حنيف فيه ابن عباس[8] ـ رضي الله عنهما ـ كذا رواه الزهرى من رواية ابن أبي (ذئب)[9] وغيره. ثم روي من طريق ابن أبي (ذئب)[10] عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن أبي طلحة ـ رضي الله عنه ـ قال : «قال رسول الله

---

(١) قال الحافظ : «لم يثبت أن الفضل كان معهم إلا في رواية شاذة». (الفتح ٣/٤٦٨). قلت : وقد ذكر الحافظ أنه قد يقدم إثبات بلال ـ الصلاة ـ على نفي غيره لها. لأمرين :

١ ـ أنه ـ ابن عباس ـ لم يكن مع النبي ﷺ يومئذ، وإنما أسند نفيه تارة لأسامة، وتارة لأخيه الفضل، مع أنه لم يثبت أن الفضل كان معهم إلا في رواية شاذة.

٢ ـ قد وقع إثبات صلاته فيها عن أسامة من رواية ابن عمر، عن أسامة عند أحمد... الخ. (الفتح ٣/٤٦٨).

(٢) ابن أبي أمية، ثقة، ثبت، كان يرسل.

(٣) الموطأ ٢/٩٦٦.

(٤) لا يوجد فيما هو مطبوع. ولم أقف على المخطوط.

(*) ٢٠ / ب.

(٥) انظر : الاستيعاب مع الإصابة ٤/٢٧٥.

(٦) انظر : سنن الدارقطني ٢/٧٣.

(٧) انظر : الاستيعاب مع الإصابة ٤/٦٤.

(٨) صف ١٠/٣٨٠.

(٩، ١٠) في الأصل : (ذويب).

(ﷺ): «لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة». ثم قال ابن عبد البر: «كأن هذا الحديث غير حديث أبي النضر. قلت: كذلك هو ولا بد وحديث مالك عن أبي النضر قصة مباينة[1] لهذا الحديث المرفوع، فلا يعترض به عليها، ويجعلا واحدا. وأما عدم لقاء عبيد الله بن عبد الله الصحابيين، فهو كما ذكر في سهل بن حنيف إذ لو أدركه عبيد الله لسمع من علي - رضي الله عنه - وأمثاله[2]، وقد حكموا على روايته عن علي بالإرسال، ولكن رواية مالك وقع فيها وهم في تسمية سهل بن حنيف إما من سالم أبي النضر، أو من الإمام مالك، وهو الظاهر، لأن النسائي روى هذه القصة في سننه الكبرى[3]. قال: «أنا محمد بن وهب، ثنا محمد بن سلمة، ثنا ابن إسحاق، عن(*) سالم أبي النضر، عن عبيد الله بن عبد الله. قال: «دخلت أنا وعثمان بن حنيف نعود أبا طلحة في بيته فدخلنا عليه وتحته بسط فيها صور. فقال لغلامه: أردت أن تحول هذا من تحتى. فقال له عثمان: «أو ما سمعت يا أبا طلحة رسول الله (ﷺ) حين نهى عن الصور. يقول: «إلا رقما في ثوب، أو ثوبا فيه رقم؟. قال: بلى ولكنه أطيب لنفسي أن أنزعه من تحتي».

فهذا هو الصواب - إن شاء الله تعالى - وإن كان الإمام مالك أحفظ من ابن إسحاق وأتقى ولكن الغلط قلّ أن يسلم منه أحد، ويتأيد ذلك بأن سالما أبا النضر ثقة، متفق عليه، وعبيد الله بن عبد الله أحد الفقهاء السبعة، متفق على جلالته والاحتجاج به، وقد صرح بحضور هذه القصة، ولا يحتمل سنه أن يكون ذلك مع سهل بن حنيف، فيتعين - كما قال ابن عدى - قول ابن إسحاق، وأنه عثمان بن حنيف[4].

وقد ذكر ابن عبد البر في الاستيعاب أن عثمان بن حنيف بقي إلى زمن معاوية - رضي الله عنهما -. وحينئذ يصح (إدراك) عبيد الله له وأما أبو طلحة - رضي الله عنه -، فالقول بأنه مات سنة (أربع وثلاثين، أو ما يقاربها، لا يعتد به، لما روى أبو زرعة الدمشقي الحافظ عن أبي نعيم الفضل بن دكين، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس - رضي الله عنه -: «أنا أبا طلحة - رضي الله عنه - سرد الصوم بعد النبي (ﷺ) أربعين سنة»[5]. وهذا إسناد

---

(١) وهو واضح في الرواية، لأنهما لم يختلفا على أصل تحريم الصور غير أن أبا طلحة احتاط لنفسه في الاستثناء، ولم يرد في رواية ابن أبي ذئب المذكورة.

(٢) لأن سهلا مات في خلافة علي - رضي الله عنه - وعبيد الله لم يدرك عليا، بل قال علي بن المديني: إنه لم يدرك زيد بن ثابت ولا رآه، وزيد مات بعد سهل بن حنيف. (الفتح ١٠/٣٨١).

(٣) انظر: (تحفة الأشراف ٣/١٧٠). وأخرجه الطبراني / .

(*) ٢١ / أ .

(٤) قال الحافظ: «وعثمان تأخر بعد سهل بمدة، وكذلك أبو طلحة، فلا يبعد أن يكون عبيد الله أدركهما.

(٥) انظر: (الاستيعاب مع الإصابة ٤/٦٥).

صحيح وهو يصحح قول ابن المدائني(*) وغيره. أن أبا طلحة (مات) سنة إحدى وخمسين، وحينئذ فقد أدركه عبيد الله، وزال توهم الانقطاع في حديث مالك، وليس فيه سوى الغلط في اسم عثمان بن حنيف ولم ينبه على هذا الموضوع أحد. والله أعلم.

فرغ من تعليقه العبد الفقير إلى الله تعالى، المعروف باللدني الراجي رحمة ربه، وغفرانه، عيسى بن إبراهيم بن ناجي اللدني عفا الله (عنه)، وغفر له، وذلك من نسخة المصنف بخطه، وفرغ في مستهل ربيع الأول سنة ست وسبعين وسبعمائة (٧٧٦هـ) بالمسجد الأقصى الشريف بالخانقاه الفخرية، رحم الله واقفها، والحمد لله وحده، وصلى الله على رسوله محمد وآله وسلم.

وليس فيه سوى الغلط في اسم عثمان بن حنيف.

آخر الكتاب: فرغ منه محمد بن أحمد الصميدي، في ثامن جمادي الأولى سنة ست وسبعين وسبعمائة.

كتبه محمد بن أحمد بن الصميدي مشهرة، وأصلاً وبلداً، القرمشي نسباً، الشافعي مذهباً، الدمشقي مولدا، وأبا وجداً وجد جد، ومنشأ(*).

(*) ٢١ / ب.

(*) وفرغ منه محققه يوم الثلاثاء الثالث عشر من جمادى الآخرة من سنة عشر وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام بمدينة العامرة (المدينة المنورة). اللهم اغفر لمؤلفه ومن نسخه، ومن حققه، ومن قرأه من المسلمين، بفضلك وكرمك يارب العالمين. وصلى الله وسلم على خير خلقه محمد الصادق الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

الخاتمـــــة

بعـد حمد لله الذي تتم بنعمته وفضله الصالحات، والصلاة على رسول الله خاتم الأنبياء والمرسلين.

أقـول : إن هذا البحث العلمي النفيس، قدمت فيه عملا أراه حسنا إن شاء الله. وأضفت إلى عمل المؤلف عملا رأيته يزيد البحث جمالا إلى جماله، وفوائد إلى فوائده، فأصبح البحث مكونا من ثلاثة جوانب :

الأول : يتعلق بالمؤلف العلائي ـ رحمه الله ـ قدمت فيه دراسة مستفيضة ونافعة ـ إن شاء الله ـ عن هذا العلم من ولادته إلى وفاته، وهو أمر هام يتعلق بسيرة علم من أعلام المحدثين، أجاد وأفاد في كثير من العلوم الإسلامية.

والثـاني : يتعلق بالكتب التي أورد عليها العـلائي بعض التنبيهات على مواضع مشكلة فيهـا، وبيان مكـانـة تلك الكتب العلمية، ومـا لمؤلفيهـا من مكانة وفضل وهي الصحيحان، والسنن الأربعة، والموطأ. وإن لم يتعرض المؤلف لشيء من سنن ابن ماجة، لكن رأيت إتمام الفائدة بالتعريف به. ولعل المصنف على رأى من يجعل الموطأ سادس الكتب الستة.

والثالث : إخراج وتحقيق ما قام به المؤلف من جهد علمي قيم له مكانته ونفاسته بين علوم الحـديث الشريف، من حيث أنه يبحث في جوانب دقيقة وشاقة من حيث الرواية والدراية، وفقه المسائل المشكلة، والبحث عن مواضعها، ليس بالأمر السهل.

وهذا الباب من العلم، يعد من المضايق العلمية في الحديث فأهل العلم يسمونه مشكل الحديث، أو مختلف الحديث، ومعرفته هامة جدا لطالب العلم، إلا أنه لا يكمل لهذا الفن إلا الأئمة الذين كان لهم الباع الواسع في علوم الحديث، والفقه، والأصول، ولهم قدرة على الغوض في مجالات العلم.

وهكذا فعل العلائي، فتتبع عددا من المواضع المشكلة، أحصاها في ثلاثة وعشرين موضعا، موزعة بين الصحيحين، والبخاري وحده، ومسلم وحده، والترمذي في سننه، وسنن أبي داود، والموطأ، ولقد أجاد وأفاد رحمه الله.

وحصلت لي مناقشات علمية دونتها في التعليقات على المواضع التي نبه عليها. منها على سبيل المثال : قضية سماع مسروق من عائشة.

وقد لاحظت على المخطوطة أخطاء إملائية، قمت بتصحيحها وفق القواعد الإملائية السليمة حسب علمي.

وفي العبارات: عدم جودة في الأسلوب، وهي قليلة جدا، اللف والنشر غير المرتب في المواضع التي نبه عليها.

هذا وإني لأرجو من الله ـ عز وجل ـ أن يكون عملي هذا ذا جدوى وفائدة، وأن يجعله عملا يدوم ثوابه، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

فهرس الآيـات

فهـرس الأحـاديث النبويـة

فهرس الأعلام

فهـــرس التنبيهـــات

فهـرس الكتب الفقهيــة

اســـم الكتـــاب	رقم الصفحة
الاستسقـــــاء	٧٠
الجنـــــائز	٦٩
الزكـــــاة	٨٠، ٩١
الصــــوم	٨٣
الطـــــلاق	٨٠
العتـــــــق	٧٦
المحـــــاربين	٧٨
الجهـــــاد	٦٧، ٦٨
المغـــــازي	٥٥، ٦٢، ٦٩
الأطعمـــــــة	٦٧، ٨٧
اللبـــــاس	٨٥، ٩٠
الفضـــــائل	٧٥
الزهـــــد	٧٦
التفســـــير	٨٠، ٨٣، ٨٤، ٨٩

فهـرس المصـادر والمراجـع

١ ــ أحوال الرجال لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني ٢٥٩هـ/ ط. الأولى، ١٤٠٥هـ. مؤسسة الرسالة.

٢ ــ الاستيعاب : لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر/ ط. الأولى مكتبة الكليات الأزهرية.

٣ ــ أسد الغابة في معرفة الصحابة : أبو الحسن على بن أبي الكرم بن الأثير. طهران.

٤ ــ الإصابة في تمييز الصحابة : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ. ط. الأولى، ١٣٩٦هـ. مكتبة الكليات الأزهرية.

٥ ــ أعلام النساء : عمر رضا كحالة. مؤسسة الرسالة، ١٣٧٩هـ.

٦ ــ الأنس الجليل : لعبد القادر بن محمد النعيمي ٩٢٧هـ. تحقيق جعفر الحسيني. مكتبة الثقافة.

٧ ــ البداية والنهاية : إسماعيل بن كثير الدمشقي ٧٧٤هـ. ط. الثالثة. ١٩٧٨م. مكتبة المعارف. بيروت.

٨ ــ تاريخ بغداد : الخطيب البغدادي ٤٦٣هـ. دار الكتاب العربي.

٩ ــ التاريخ الصغير : محمد بن إسماعيل البخاري ٢٥٦هـ. المكتبة الإسلامية.

١٠ ــ تاريخ يحيى بن معين : (تحقيق. د. أحمد نور سيف). يحيى بن معين ٢٣٣هـ. ط. الأولى ١٣٩٩هـ. مركز البحث العلمي، بمكة.

١١ ــ تحفة الأحوذي : محمد بن عبد الرحمن المباركفوري. المكتبة السلفية، بالمدينة.

١٢ ــ تحفة الأشراف : جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزى ٧٤٢هـ. الدار القيمة، ١٣٨٤هـ.

١٣ ــ تذكرة الحفاظ : أبو عبد الله شمس الدين الذهبي ٧٤٨هـ. دار إحياء التراث العربي. بيروت.

١٤ ــ تذكرة العراقي : الحافظ عبد الرحيم العراقي.

١٥ ــ تقريب التهذيب : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ. ط. الأولى ١٣٩٣هـ. دار الكتب. باكستان.

١٦ ــ تفسير ابن كثير : الحافظ إسماعيل بن كثير ٧٧٤هـ. ط. السابعة ١٤٠٢هـ. دار القرآن الكريم. بيروت.

١٧ ــ تفسير عبد الرزاق : الحافظ عبد الرزاق.

١٨ ــ تهذيب التهذيب : أحمد بن علي بن حجر ٨٥٢هـ. ط. الأولى، ١٣٢٥هـ. دائرة المعارف.

١٩ ــ تهذيب الكمال : الحافظ المزى.

٢٠ ــ توضيح الأفكار : محمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني ١١٨٢هـ. ط. الأولى، ١٣٦٦هـ. مطبعة السعادة.

٢١ ــ الثقـــات : محمد بن حيان التميمي ٣٥٤هـ. ط. الأولى، ١٣٩٣هـ. دائرة المعارف.
٢٢ ــ جامع البيان في تفسير القرآن : محمد بن جرير الطبرى ٣١٠هـ. ط. الأولى، ١٣٢٣هـ. دار المعرفة.
٢٣ ــ جامع الترمذي : أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة ٢٠٩-٢٧٩هـ. ط. الثانية، ١٣٩٨هـ. مصطفى الحلبي.
٢٤ ــ الجرح والتعديل : عبد الرحمن بن أبي حاتم ٣٢٧هـ. ط. الأولى ١٢٧١هـ. مجلس دائرة المعارف.
٢٥ ــ الجمع بين رجال الصحيحين : أبي الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي ٥٠٧هـ. ط. الأولى، ١٣٢٣هـ. دار الكتب العلمية.
٢٦ ــ جوامع السيرة :
٢٧ ــ حاشية السندي : على سنن النسائي.
٢٨ ــ الدارس في تاريخ المدارس : عبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي ٩٢٧هـ. مكتبة الثقافة الدينية.
٢٩ ــ دراسة جامع التحصيل في أحكام : رسالة دكتوراه تحت الطبع.
٣٠ ــ الدرر الكامنة : شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ. دار الكتب الحديثة.
٣١ ــ دول الإسلام : للحافظ الذهبي. طبع الكويت.
٣٢ ــ ذيل التذكرة : للحسيني.
٣٣ ــ ذيل العبر في خبر من غبر : الحافظ الذهبي ٧٤٨هـ. ط. الأولى ١٤٠٥هـ. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.
٣٤ ــ ذيل تذكرة الحفاظ : للسيوطي.
٣٥ ــ سنن ابن ماجة : محمد بن يزيد القزويني ٢٧٥هـ. ط محمد فؤاد عيسى الحلبي.
٣٦ ــ سنن أبي داود : سليمان بن الأشعث ٢٧٥هـ. الأولى، ١٣٨٨هـ. محمد على السيد.
٣٧ ــ سنن الدارقطني : علي بن عمر الدارقطني ٣٨٥هـ. عبد الله هاشم المدني، ١٣٨٦هـ.
٣٨ ــ السنن الكبرى : أحمد بن الحسيني البيهقي ٤٥٨هـ. ط. الأولى، ١٣٤٤هـ مجلس دائرة المعارف.
٣٩ ــ سنن النسائي : أحمد بن شعيب الأزدى ٣٠٣هـ. ط. الأولى، ١٤٠٦هـ. مكتب المطبوعات.
٤٠ ــ سيرة ابن هشام : عبد الملك بن هشام ٢١٨هـ. ط ١٣٨٣هـ. مكتبة محمد علي صبيح.
٤١ ــ شذرات الذهب في أخبار من ذهب : أبي الفلاح عبد الحيّ بن العماد الحنبلي ١٠٨٩هـ. المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع بيروت. لبنان.
٤٢ ــ شرح النووى على مسلم : يحيى بن شرف الدين النووى ٦٧٦هـ. مطبعة الشعب.
٤٣ ــ شرح صحيح مسلم : محي الـدين أبي زكـريا يحيى بن شرف الـدين النـووى الشـافعي ٦٣١-٦٧٦هـ. ط. الأولى، ١٤٠٧هـ.
٤٤ ــ شروط الأئمة : للحازمي.

٤٥ ـ صحيح البخاري : محمد بن إسماعيل البخاري ٢٥٦هـ. ترتيب محمد فؤاد، ١٣٨٠هـ. السلفية.
٤٦ ـ صحيح مسلم : محمد بن الحجاج القشيرى ٢٦١هـ. ط. الأولى. ١٣٧٤هـ. عيسى الحلبي.
٤٧ ـ الضعفاء والمتروكين : أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي ٣٨٥هـ. ط. الأولى، ١٤٠٤هـ. مكتبة المعارف. الرياض.
٤٨ ـ الضوء اللامع : شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي. منشورات. دار مكتبة الحياة. بيروت. لبنان.
٤٩ ـ طبقات الأسنوي.
٥٠ ـ طبقات الحفاظ : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ٨٤٩-٩١١هـ. ط الأولى، ١٣٩٣هـ. مكتبة وهبة.
٥١ ـ طبقات الشافعية : تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ٧٢٧-٧٧١هـ. ط. الأولى، ١٣٨٣هـ. عيسى الحلبي.
٥٢ ـ الطبقات الكبرى : لابن سعد، ١٣٨٠هـ. بيروت.
٥٣ ـ طبقات المفسرين : لمحمد بن علي بن أحمد الداوودى ٩٤٥هـ. الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
٥٤ ـ فتح الباري : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ. ط. ١٣٨٠هـ. السلفية
٥٥ ـ الكنس : لأبي أحمد الدولابي.
٥٦ ـ اللباب في تهذيب الأنساب : عز الدين الأثير الجزري. دار صادر بيروت.
٥٧ ـ لسان العرب : محمد بن مكرم بن منظور ٧١١هـ. دار صادر.
٥٨ ـ المجموع.
٥٩ ـ مرويات غزوة بني المصطلق : للدكتور إبراهيم القريبي. طبع المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية.
٦٠ ـ مختصر سنن أبي داود : للمنذرى. تحقيق أحمد شاكر، ومحمد الفقي.
٦١ ـ المستدرك على معجم المؤلفين.
٦٢ ـ مسند الإمام أحمد : أحمد بن حنبل الشيباني ٢٤١هـ. المكتب الإسلامي.
٦٣ ـ معجم البلدان : شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموى الرومي البغدادي، ١٣٩٧هـ. دار صادر.
٦٤ ـ المعجم المختص : للحافظ الذهبي. الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
٦٥ ـ المعجم الكبير :
٦٦ ـ معجم ما استعجم : أبي عبيد الله عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي. ٤٨٧هـ. ط. الأولى، ١٣٦٤هـ. القاهرة.
٦٧ ـ معجم المؤلفين : لعمر كحالة. دار احياء التراث العربي.
٦٨ ـ مقدمة ابن الصلاح : عذب عمرو بن الصلاح. تحقيق نور الدين عتر. طبع سنة ١٣٨٦هـ.

٦٩ ــ مقدمة مختصر السنن : للمنذري .
٧٠ ــ الموطأ : مالك بن أنس ١٧٩هـ. ترتيب محمد فؤاد. دار احياء التراث .
٧١ ــ النجوم الزاهرة : جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغرى بردى الأنابكسي. الهيئة المصرية العامة، ١٣٩٠هـ.
٧٢ ــ نور اليقين : للخضرمي .
٧٣ ــ هدى السارى : للحافظ ابن حجر.

فهرس الموضوعات

خطّاب الماردي ومنهجه في النحو

للدكتور/ حسن موسى الشاعر
أستاذ مشارك بكلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية

خطّاب الماردي

عصره:

عاش خطّاب الماردي حياته في الأندلس، في النصف الأول من القرن الخامس الهجري، وشهد سقوط الخلافة الأموية في الأندلس، على إثر انهيار الدولة العامرية سنة ٣٩٩هـ، وانقسام بلاد الأندلس إلى دول متعددة تقوم في كل منها دولة أو مملكة تزعم لنفسها الاستقلال، ولا تربطها بجاراتها أو زميلاتها أية رابطة، إلا المنافسة والحرب الأهلية، وقد عرف هذا العصر بعصر دول الطوائف(١).

وقد ذكرت المصادر أن خطاباً كان من أهل قرطبة، ثم سكن بطليوس، وأنه توفي في آخر أيام المظفر بن الأفطس، صاحب بطليوس(٢).

وكانت مملكة بطليوس تشمل رقعة كبيرة تمتد من غرب مملكة طليطلة عند مثلث نهر وادي يانه غرباً حتى المحيط الأطلسي، وتشمل أراضي البرتغال كلها تقريباً حتى مدينة باجه في الجنوب. وكانت العاصمة بطليوس تتوسط هذه الرقعة الكبيرة التي تشمل عدا العاصمة عدة مدن هامة أخرى مثل: ماردة، ويابرة، وأشبونة، وشنترين، وقلمرية وغيرها(٣).

وكان بنو سلمة أو بنو الأفطس، كما اشتهر اسمهم، سادة هذه المملكة الشاسعة التي حكموها نيفاً وسبعين عاماً، وسطع بلاطهم أيام الطوائف.

وينتمي أبو محمد عبد الله بن مسلم المعروف بابن الأفطس إلى قبيلة من قبائل مكناسة المغربية، وأصله من ولاية قرطبة. وقد استولى على حكم بطليوس سنة ٤١٣هـ، وتلقب

---

(١) دول الطوائف: محمد عبد الله عنان ص ٣ (المقدمة)، التاريخ الأندلسي للحجي ٣٥٤.
(٢) التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار ١/٢٩١.
(٣) دول الطوائف ص ٨٠.

بالمنصور. وكان رجلاً كثير المعرفة والدهاء، وافر الحزم والسياسة، توفي سنة ٤٣٧هـ، فخلفه ولده محمد بن عبد الله بن الأفطس، وتلقب بالمظفر، وكان عالماً وفارساً شجاعاً، وكان يرى في بني عباد ـ حكام اشبيلية ـ خصومه الأوائل، ويعمل لاتقاء عدوانهم. واستطاع ابن الأفطس أن يوقع بالمعتضد بن عباد هزيمة شديدة سنة ٤٣٩هـ. ثم جهز المعتضد قوة كبيرة وتوغلت في أراضي ابن الأفطس، والتقى الفريقان على مقربة من يابرة، فهُزم ابن الأفطس سنة ٤٤٢هـ، وقتل كثير من جنده. واستمرت الحرب عدة شهور ثم عقد الصلح بينهما سنة ٤٤٣هـ.

وأخذ المظفر يتعرض لخطر جديد، وذلك من قبل نصارى الشمال، الذين أخذوا يتحينون الفرص ويستولون على بعض المدن، وكان أعظم خطب نزل بالمسلمين هو فقد مدينة قُلُمرية، أعظم مدن البرتغال الشمالية، وذلك سنة ٤٥٦هـ، وتوفي المظفر بن الأفطس سنة ٤٦١هـ[1].

وقد كان المظفر من أعلم أهل عصره، وكان رأساً في الأدب والشجاعة والرأي، وكان مناغراً للروم، شجىً في حلوقهم. وكان مع استغراقه في الجهاد لا يفتر عن العلم، ولا يترك العدل، صنع مدرسة يجلس فيها كل جمعة ويحضره العلماء. وقد اشتهر في عالم الأدب بكتابه الضخم الموسوم بالمظفري، نسبة إلى اسمه، وهو موسوعة أدبية وتاريخية عظيمة، على هيئة عيون الأخبار لابن قتيبة، يحتوي على كثير من الأخبار والسير والطرائف والنوادر. . . وقيل إن المظفري كان يحتوي على خمسين مجلداً، وقيل عشرة أجزاء ضخمة[2].

اسمه ونسبه :

هو خطّاب بن يوسف بن هلال الماردي، من أهل قرطبة، وسكن بطليوس، يكنى أبا بكر[3].

وذكر بعضهم في نسبه أيضاً «المالكي»[4]. وأعتقد أن خطّاباً كان مالكي المذهب، وإن لم أجد له ترجمة في طبقات المالكية، إذ كان مذهب الإمام مالك منتشراً في الأندلس.

---

(١) دول الطوائف ٨٠ـ٨٧ باختصار.

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي ١٨/ ٥١٤. دول الطوائف ٨٧. الأعلام للزركلي ٦/ ٢٢٨.

(٣) انظر في ترجمته: التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار ١/ ٢٩١. إشارة التعيين لعبد الباقي اليماني ١١٢. البلغة للفيروزآبادي ٧٧ بغية الوعاة للسيوطي ١/ ٥٥٣. معجم المؤلفين ٤/ ١٠٣. كشف الظنون ١/ ٥٠٧، هدية العارفين ١/ ٣٤٧. إيضاح المكنون ١/ ٢٨١.

(٤) هدية العارفين ١/ ٣٤٧.

وقد ذكر أن شيخه ابن الفخار القرطبي الحافظ كان مالكياً[1].

وزاد بعضهم في نسبه «الأنباري»[2]، ولا أرى له وجهاً، ولم أجد أحداً من القدامى ذكره، ولعله وهم سببه أن خطّاباً صنّف مختصر الزاهر لابن الأنباري، فالتبس ذلك على بعضهم، فأدخل «الأنباري» في نسب خطّاب.

و «الماردي» نسبة إلى ماردة. قال أبو حيان[3]: أبو بكر خطّاب بن يوسف بن هلال الماردي، أندلسي من ماردة.

قال ياقوت[4]: ماردة كورة واسعة من نواحي الأندلس. من أعمال قرطبة، إحدى القواعد التي تخيّرتها الملوك للسكنى من القياصرة والروم.. وهي مدينة رائقة كثيرة الرخام، عالية البنيان، فيها آثار قديمة حسنة، تقصد للفرجة والتعجب، وبينها وبين قرطبة ستة أيام.. ينسب إليها غير واحد من أهل العلم والرواية.

وكانت ماردة إحدى المدن الهامة في مملكة بطليوس التي عاش بها خطّاب في عصر دول الطوائف[5].

وقد وقع تحريف كثير في لفظة «الماردي» في عدد من المصنفات: ففي فهرسة ابن خير الإشبيلي ذكر في مواضع «الماردي» وفي مواضع أخرى «الماوردي»[6].

وفي إشارة التعيين والبلغة ذكر «المازري»[7].

وفي توضيح المقاصد للمرادي ورد «الماوردي»[8].

وفي التصريح للشيخ خالد ورد «خطاب الماردي»[9]. وورد مرة «خطّاب الماوردي»[10]. ومرة «خطاب المرادي»[11].

---

(١) الصلة لابن بشكوال / القسم الثاني ٥١٠، نفح الطيب ٢/٦١.

(٢) كشف الظنون ١/٥٠٧، هدية العارفين ١/٣٤٧.

(٣) تذكرة النحاة ٢٧٨.

(٤) معجم البلدان ٥/٣٨-٣٩ باختصار.

(٥) دول الطوائف ٨٠.

(٦) فهرسة ما رواه عن شيوخه ٣١٩، ٤٨٠، ٤٨٣، ٤٨٤، ٥٠٩، ٥٢٤، ٥٢٧.

(٧) إشارة التعيين ١١٢، البلغة ٧٧.

(٨) توضيح المقاصد والمسالك شرح ألفية ابن مالك للمرادي ١/٣٤٥.

(٩) التصريح ٢/٣٣٦.

(١٠) التصريح ١/٢٢٣.

(١١) التصريح ٢/٢٨٩.

وذكره صاحب ضياء السالك باسم «خطّاب الماوردي»[1] تبعاً لما ورد في التصريح. وفي إيضاح المكنون وهدية العارفين ذكر «المادري»[2].

أما محقق ارتشاف الضرب ففي قسم الفهارس ذكر خطاباً مرتين باسم «المارزي»[3] مع أسماء المصنفين، ولعله من أخطاء الطباعة وهو يقصد «المازري» لأنه ذكره مرتين أيضاً باسم «المازري»[4] في فهرس أسماء الكتب.

هذا مع أن الاسم ورد صحيحاً مرات كثيرة في أصل كتاب الارتشاف باسم «خطّاب الماردي»[5].

وفي الأشباه والنظائر للسيوطي ورد «خطاب المارديني»، وعلق عليها المحقق في الحاشية بقوله: في النسخ الثلاث «الماريني» وفي ط فقط «المارديني» ولعل الصواب «الماردي»[6].

وفي شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ورد «خطاب بن يوسف الماردي»[7]. ويبدو أن المحققين اختارا ذلك اعتماداً على كتاب إيضاح المكنون الذي أشارا إليه في الحاشية.

وأنا أرى أن هذه التحريفات من أخطاء النساخ أو المحققين أو الناشرين للكتب من غير تدقيق. لأنه ورد باسم «خطّاب الماردي» في معظم الكتب التي ترجمت له، وفي مواضع كثيرة من كتب النحو التي ذكرته.

نشأتــه ومنزلتــه :

لا تسعفنا المصادر التي بين أيدينا إلا بشذرات قليلة عن حياة خطّاب، لا تتضح بها حياة خطّاب من ولادته أو نشأته، ولكنها تدل على علو منزلته.

فقد ذكرت المصادر أنه من أهل قرطبة وسكن بطليوس[8]. ويبدو لي أنه ولد في قرطبة ونشأ بها، لأنه روى عن أبي عبد الله بن الفخار الفقيه[9].

---

(١) ضياء السالك للنجار ١/٢٩٠.

(٢) إيضاح المكنون ١/٢٨١. هدية العارفين ١/٣٤٧.

(٣) ارتشاف الضرب تحقيق: د. النماس / قسم الفهارس ٣/٦٥٨.

(٤) ارتشاف الضرب ٣/٦٨٤.

(٥) انظر: الارتشاف ١/٢٨٦، ١/٤٤٢، ٢/١٤٤، ٢/١٩٧، ٣/٢٧، ٢٩ ومواضع أخرى.

(٦) الأشباه والنظائر للسيوطي ـ تحقيق: د. عبد العال سالم ١/٢٤٧.

(٧) شرح أبيات مغني اللبيب تحقيق: أحمد دقاق وزميله ٥/٢١٦.

(٨) التكملة لكتاب الصلة ١/٢٩١، إشارة التعيين ١١٢.

(٩) التكملة لكتاب الصلة ١/٢٩١.

وشيخه هذا هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن يوسف المالكي الحافظ، يعرف بابن الفخار، من أهل قرطبة، قدم مصر وحج وجاور بالمدينة المنورة، وأفتى بها، وكان من أهل العلم والذكاء والحفظ والفهم، عارفاً بمذاهب الأئمة وأقوال العلماء، يحفظ المدونة والنوادر لأبي زيد. قيل توفي بمدينة بلنسية سنة ٤١٧هـ، وقيل ٤١٩هـ. وهو آخر الفقهاء الحفاظ الراسخين العالمين بالكتاب والسنة بالأندلس[١].

أمّا خطّاب فقال عنه ابن الأبّار (المتوفى سنة ٦٥٩هـ): كان متقدماً في علوم اللسان، واقفاً على كتب الأشعار والأخبار، متحققاً بالنحو، يؤخذ عنه، ويرغب فيه، وقعد لإقراء ذلك، وعاصر الأستاذ أبا عبد الله بن يونس الحجاري[٢].

وقال عنه ابن عبد الملك المراكشي (المتوفى سنة ٧٠٣هـ): كان من جلّة النحاة، ومحققيهم والمتقدمين في المعرفة بعلوم اللسان على الإطلاق، روى عن أبي عبد الله بن الفخار وأبي عمر أحمد بن الوليد وهلال بن عريب، وروى عنه ابناه عبد الله وعمر، وتصدر لإقراء العربية طويلاً، وصنف فيها[٣].

وفـاتــه :

تشير أكثر المصادر التي ترجمت لخطّاب الماردي أنه توفي بعد الخمسين والأربعمائة[٤]، في آخر أيام المظفر بن الأفطس، صاحب بطليوس. وقد اختلف في سنة وفاة المظفر بن الأفطس فقيل توفي سنة ٤٦٠هـ[٥]، وقيل سنة ٤٦١هـ.[٦].

وعليه أرجّح أن تكون وفاة خطّاب نحو سنة ٤٦٠هـ.

مصنفـاتــه :

ترك خطّاب مصنفات كثيرة، ذكرها ابن خير الإشبيلي في كتابه «فهرسة ما رواه عن شيوخه». ثم قال[٧]: وكل ذلك من تأليف الشيخ الأستاذ أبي بكر خطّاب بن يوسف بن هلال الماردي النحوي رحمه الله. حدثني بذلك كله الشيخ الحاج أبو حفص عمر بن عياد

---

(١) الصلة لابن بشكوال / القسم الثاني ٥١٠. نفح الطيب للمقري ٢/ ٦٠-٦١.
(٢) التكملة لكتاب الصلة ١/ ٢٩١.
(٣) بغية الوعاة ١/ ٥٥٣.
(٤) التكملة لكتاب الصلة ١/ ٢٩١، إشارة التعيين ١١٢، البلغة ٧٧، بغية الوعاة ١/ ٥٥٣.
(٥) الأعلام ٦/ ٢٢٨، التاريخ الأندلسي ٣٣٣.
(٦) دول الطوائف ٨٧.
(٧) فهرسة ما رواه عن شيوخه / ابن خير ص ٣١٩.

ابن أيوب بن عبد الله اليحصبي رحمه الله، عن أبي حفص عمر بن خطاب بن يوسف عن أبيه مؤلفها رحمه الله. وحدثني بها أيضا الشيخ أبو بكر محمد بن أحمد بن محرز عن أبيه رحمه الله، عن أبي حفص عمر بن خطاب المذكور عن أبيه خطّاب بن يوسف رحمه الله.

وهذه هي مصنفاته التي ذكرها ابن خير، وما أضفته إليها، مما وجدته عند غيره، رتبتها فيما يلي:

١ ـ الترشيح في النحو، وهو أشهر كتبه، وقد وصلتنا منه نقول كثيرة، وسوف أعرض له بالتفصيل.

٢ ـ أرجوزة في مخارج الحروف وصفاتها[1].

٣ ـ إعراب مسألة (الحسن الوجه) بعللها وتصريف وجوهها[2].

٤ ـ الترجمة[3].

٥ ـ التمحيص[4].

٦ ـ الدلائل في النحو[5].

٧ ـ الدلالـــة[6].

٨ ـ الفصول في النحو[7].

٩ ـ شرح مسألة الزي[8].

١٠ ـ المشعر[9].

١١ ـ اختصار الزاهر لابن الأنباري[10].

١٢ ـ شعر فيما يذكر ويؤنث[11].

---

(١) فهرسة ما رواه عن شيوخه ٣١٩، ٤٦٩.

(٢) فهرسة ما رواه عن شيوخه ٣١٩، ٤٧٣.

(٣) فهرسة ما رواه عن شيوخه ٣١٩، ٤٨٠. التذكرة لأبي حيان ٢٩٢.

(٤) فهرسة ما رواه عن شيوخه ٣١٩، ٤٨٣.

(٥) فهرسة ما رواه عن شيوخه ٣١٩، ٤٩٠. التذكرة لأبي حيان ٢٩٢.

(٦) فهرسة ما رواه عن شيوخه ٣١٩.

(٧) فهرسة ما رواه عن شيوخه ٣١٩، ٥٠٩.

(٨) فهرسة ما رواه عن شيوخه ٣١٩، ٥٢٤.

(٩) فهرسة ما رواه عن شيوخه ٣١٩، ٥٢٧.

(١٠) فهرسة ما رواه عن شيوخه ٤٩٤. التكملة لكتاب الصلة ١/٢٩١، إشارة التعيين ١١٢. البلغة ٧٧، بغية الوعاة ١/٥٥٣.

(١١) التكملة لكتاب الصلة ١/٢٩١، إشارة التعيين ١١٢، البلغة ٧٧.

كتاب الترشيح في النحو لخطّاب :

الترشيح في النحو أشهر مصنفات خطّاب، وقد ذكره معظم الذين ترجموا له، كما وصلتنا نقول كثيرة منه، تمثل آراء خطّاب النحوية.

قال السيوطي في ترجمة خطّاب: وهو صاحب كتاب الترشيح، ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيراً[1].

ووصف بعضهم كتاب الترشيح في النحو بأنه كبير[2].

وقد لخص أبو حيان السّفر الأول من كتاب الترشيح في كتابه تذكرة النحاة، بدأه بقوله[3]: أبو بكر خطّاب بن يوسف بن هلال المارديّ، أندلسي من ماردة، له تصانيف في النحو، منها كتاب الترشيح، عارض به كتاب دريود في شرحه لكتاب الكسائي.

وبلغ ما لخصه أبو حيان نحو خمس وعشرين صحيفة، ثم قال[4]: انتهى ما لخص من السّفر الأول من كتاب الترشيح.

وقد ذكر البغدادي[5] نصوصاً من كتاب الترشيح منقولة عن كتاب التذكرة لأبي حيان، وليست في الجزء المطبوع منه، ولعله في الأجزاء المفقودة من كتاب التذكرة.

الترشيح أم التوشيح ؟

ذكرت معظم كتب التراجم وكتب النحو أن كتاب خطّاب اسمه «الترشيح» بالراء. ولكن ورد في مصدرين أن اسمه «التوشيح» وذلك في فهرسة ما رواه عن شيوخه[6] لابن خير، وفي كشف الظنون[7] لحاجي خليفة.

وأنا أرى أن كتاب خطّاب اسمه «الترشيح» لأنه ورد بهذا اللفظ في معظم كتب التراجم التي ذكرته، وفي جميع كتب النحو التي نقلت عنه في مواضع كثيرة.

فأما تسميته «التوشيح» فذلك وهم أو تحريف بلا شك. ومما يقطع بذلك نصّ صريح جاء في التصريح للشيخ خالد الأزهري، عند قول ابن هشام في إحدى المسائل «. . . خلافاً

---

(١) بغية الوعاة ١/٥٥٣.

(٢) إشارة التعيين ١١٢، البلغة ٧٧.

(٣) تذكرة النحاة ٢٧٨.

(٤) تذكرة النحاة ٣٠٣.

(٥) خزانة الأدب ٦/٢٥١، شرح أبيات مغني اللبيب ٥/٢١٦.

(٦) فهرسة ما رواه عن شيوخه لابن خير ٣١٩، ٤٨٤.

(٧) كشف الظنون ١/٥٠٧.

لصاحب الترشيح» قال الشيخ خالد «بالراء، وهو خطاب الماردي»[1].

وقد ورد بلفظ «الترشيح» في المصادر التالية: إشارة التعيين، وفي البلغة، وفي بغية الوعاة، وفي إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، وفي هدية العارفين، وفي معجم المؤلفين.

وورد بلفظ «الترشيح» أيضاً في كتب النحو التالية:
– في ارتشاف الضرب ـ في نحو ثلاثين موضعاً.
– في أوضح المسالك لابن هشام[2]، وفي التصريح على التوضيح[3].
وفي حاشية يس على التصريح[4]، وفي الأشموني وحاشية الصبان[5].
وفي الأشباه والنظائر للسيوطي[6]، وفي خزانة الأدب للبغدادي[7]. وفي شرح أبيات مغنى اللبيب[8] للبغدادي.

وقد اضطرب محقق كتاب همع الهوامع للسيوطي في ضبط اسم الكتاب فجاء في الجزء الأول منه: قال خطّاب في الترشيح[9]، وعلق عليه في الحاشية بقوله: في نسخة أ «التوشيح» بالواو تحريف.

وجاء في الجزء الثاني منه: خطّاب بن يوسف المارديّ صاحب «التوشيح»[10]، وعلّق عليه في الحاشية بقوله: في البغية والأشموني «الترشيح» بالراء تحريف، صوابه من النسخ الثلاث وكشف الظنون.

وهكذا اختلف حكم المحقق في اسم الكتاب فقال: «التوشيح» تحريف، ثم قال في الموضع الثاني: «الترشيح» تحريف.

وجاء في الجزء الخامس من الهمع أيضاً: خطّاب في الترشيح[11].

---

(١) التصريح على التوضيح ١/٢٢٣.
(٢) أوضح المسالك ١/٣٤٦.
(٣) التصريح ١/٢٢٣، ١/٢٦٦، ٢/٣٣٦.
(٤) حاشية يس على التصريح ٢/١٠٤.
(٥) شرح الأشموني وحاشية الصبيان ١/٢٨١.
(٦) الأشباه والنظائر ١/٩٦.
(٧) خزانة الأدب ٦/٢٥١.
(٨) شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٥/١١٩، ٢١٦، ٢١٧.
(٩) همع الهوامع ١/١٤١.
(١٠) همع الهوامع ٢/١٧٤.
(١١) همع الهوامع ٥/٤٤.

أقول: والصحيح أنه «الترشيح». فأما تسميته «التوشيح» فهو تحريف وقع في فهرسة ابن خير، ووهم من أوهام كشف الظنون.

وكتاب كشف الظنون على الرغم من غزارة مادته، لا يمكن الاطمئنان إلى كل ما ورد فيه، فقد وقعت فيه أوهام كثيرة بحاجة إلى توقف ونظر.

بين الترشيح لخطّاب والترشيح لابن الطراوة:

عرفنا أن كتاب الترشيح لخطّاب الماردي كتاب كبير يقع في عدة أجزاء، عارض به كتاب دريود في شرحه لكتاب الكسائي، ومنه نقول كثيرة في كتب النحو، كما سيأتي.

وابن الطراوة[1] (المتوفى سنة ٥٢٨هـ) له كتاب في النحو باسم «الترشيح» أيضاً.

وكتاب الترشيح لابن الطراوة كتاب صغير، وصفه ابن عبد الملك المراكشي فقال: «وله مجموع في النحو مختصر، سماه «الترشيح» يكون على قدر النصف من جمل الزجاجي»[2].

ويقول عنه الدكتور عياد الثبيتي: «إنه مقدمة صغيرة في النحو»[3]. ثم يقول: «وهذا الكتاب مما لم أجد له ذكراً في الكتب النحوية التي اطلعت عليها، ولا أعلم عنه شيئاً».

وينبه الدكتور عياد على وهم وقع في كشف الظنون يتعلق بوصف كتاب الترشيح لابن الطراوة[4]، حيث جاء في كشف الظنون «وهو مختصر من المقدمات على كتاب سيبويه». فيبين الدكتور عياد أن هذا الوهم في كشف الظنون أوقعه فيه قول السيوطي عن ابن الطراوة: «وألف الترشيح وهو مختصر، المقدمات على كتاب سيبويه» فقوله «المقدمات على كتاب سيبويه» كتاب آخر لابن الطراوة غير الترشيح.

وهذا ملحظ جيد من الدكتور عياد، لم أجد أحداً نبه عليه.

وعلى الرغم من هذه الفروق بين كتاب الترشيح لخطّاب وكتاب الترشيح لابن الطراوة فقد وقع لبس في عنوان كتاب خطّاب من جهة، ووقع خلط بينه وبين كتاب الترشيح لابن الطراوة عند بعض الباحثين من جهة أخرى.

---

(١) انظر عنه: الذيل والتكملة ٤/ ٧٩، إنباه الرواة ٤/ ١١٣ إشارة التعيين ١٣٥. ابن الطراوة النحوي للدكتور عياد الثبيتي.

(٢) الذيل والتكملة ٤/ ٨٠.

(٣) ابن الطراوة النحوي ١٠٤.

(٤) المصدر السابق نفسه.

فالدكتور محمد البنا وهو يتحدث عن مصنفات ابن الطراوة، يذكر منها كتاب الترشيح، ويقول: «وهو مفقود. . . ولم يُحل عليه ابن الطراوة في الإفصاح». ثم يقول الدكتور البنا: «وإن من يقرأ الارتشاف لأبي حيان يرى اسم «الترشيح» يتردد كثيراً، وقد يظن أن هذا هو الكتاب الذي نحن بسبيله، وقد وقعنا في هذا الظن فترة، ثم تبين لنا أنه «التوشيح» بالواو لا بالراء، وأن صاحبه هو أبو بكر خطّاب بن يوسف بن هلال الماردي»[1].

وهكذا يوفق الدكتور البنا إلى معرفة صاحب الكتاب وهو خطّاب، ولكنه يلتبس عليه ضبط اسم الكتاب، فلا يقنعه أن يتردد كثيراً باسم «الترشيح»، بل يجزم بأنه «التوشيح» بالواو لا بالراء، اعتماداً على ما ذكره صاحب كشف الظنون الذي لا يخلو من أوهام كثيرة.

والدكتور عياد الثبيتي في رسالته عن ابن الطراوة، يرجّح أيضاً أن مصنف الكتاب المذكور هو خطّاب، ولكنه يرى أن عنوانه محرف عن «التوشيح» وهو يذكر أنه رجع إلى شرح كتاب سيبويه للصفّار فوجده يذكر «الترشيح» مرتين، ثم يقول الدكتور عياد: «فالمتبادر إلى الذهن هو أن هذا كتاب ابن الطراوة، ولكن الراجح أن هذا المنقول منه هو كتاب التوشيح لخطّاب الماردي، وقد نقل عنه أبو حيان كثيراً في التذييل والتكميل وفي ارتشاف الضرّب وفي التذكرة، كما نقل عنه السيوطي في الهمع وفي الأشباه والنظائر، ويصيبه التحريف في كثير من المصادر فيكتب بالراء، فيشتبه بكتاب ابن الطراوة. . .»[2].

ولا أدري لماذا يجعل الدكتور عياد وجود التحريف في المصادر الكثيرة التي تكتبه بالراء، ولا يجعل التحريف في المصادر القليلة التي كتبته بالواو، وما الذي يمنع أن يكون «الترشيح» لكل من خطّاب وابن الطراوة!

وفي شرح أبيات مغنى اللبيب ورد كتاب الترشيح مرتين، جاء في المرة الأولى « وذكر صاحب الترشيح »[3]. فعلق المحققان عليه في الحاشية بقولهما: « الترشيح في النحو لسليمان ابن محمد بن الطراوة المالقي المتوفى سنة ٥٢٨هـ، وهو مختصر من المقدمات على كتاب سيبويه » وأحالا على كشف الظنون ١/٣٩٩.

وجاء في المرة الثانية: « . . . نقله أبو حيان في تذكرته من كتاب الترشيح لخطّاب. . . »[4] فعلّق المحققان عليه في الحاشية بقولهما: « الترشيح في النحو للأديب

---

(١) أبو الحسين بن الطراوة /د. محمد إبراهيم البنا ص ٥٠.

(٢) ابن الطراوة النحوي / د. عياد الثبيتي ص ١٠٥.

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب ٥/١١٩.

(٤) شرح أبيات مغني اللبيب ٥/٢١٦.

أبي بكر خطّاب بن يوسف بن هلال المادريّ القرطبي النحوي المتوفى سنة ٤٥٠هـ » وأحالا على إيضاح المكنون ١/٢٨١ .

وهكذا اضطرب المحققان في تحديد صاحب الترشيح ، فنسباه مرة إلى ابن الطراوة ، ومرة إلى خطّاب .

وفي خزانة الأدب للبغدادي ذكر كتاب الترشيح مرة واحدة منسوباً إلى خطّاب بنص صريح ، إذ قال البغدادي عن بيت من الشعر : « . . . وكذا رواه خطّاب بن يوسف في كتاب الترشيح »[١] . ولم يعلق عليه المحقق في الحاشية ، ولكنه في القسم الخاص بالفهارس ، في فهرس الكتب والمصادر قال : «الترشيح لخطّاب بن يوسف نقلاً عن تذكرة أبي حيان»[٢] .

وليت المحقق اكتفى بذلك ، ولكنه علق عليه في الحاشية فقال : « في كشف الظنون : الترشيح في النحو لسليمان بن محمد بن الطراوة المالقي المتوفى سنة ٥٢٨هـ ، وهو مختصر من المقدمات على كتاب سيبويه . فهذا كتاب آخر ، وصواب تسمية كتاب خطّاب هو التوشيح بالواو كما في كشف الظنون ١/٣٤٥ ، وكذا فهرست ابن خير الأشبيلي ٣١٩ . وفاة خطّاب هذا كانت بعد سنة ٤٥٠هـ ، وقال صاحب الكشف المتوفى تقريباً سنة ٤٥٠هـ . كذا ذكر صاحب البغية . وجاء فيها اسم الكتاب بالراء محرفاً » .

وفي كتاب ارتشاف الضرب لأبي حيان تردّد ذكر كتاب «الترشيح» مرات كثيرة ، وكثر النقل عن هذا الكتاب ، وقد صرّح المصنف بنسبة الكتاب إلى خطّاب ، فقال : « وقال خطّاب الماردي في كتاب الترشيح »[٣] .

فماذا كان موقف المحقق من تحديد صاحب الترشيح ؟

لقد اضطرب المحقق كثيراً في نسبة كتاب الترشيح ، فهو أحياناً ينسبه إلى ابن الطراوة[٤] ، وأحياناً ينسبه إلى خطّاب[٥] . وأحياناً أخرى يقع في حيرة فيذكر ابن الطراوة وخطّاباً معاً ، ومن ذلك تعليقه عليه في الحاشية[٦] : « كتاب الترشيح في النحو لسليمان بن

---

(١) خزانة الأدب بتحقيق هارون ٦/٢٥١ .

(٢) خزانة الأدب ١٣/٣٠ .

(٣) ارتشاف الضرب ٢/١٩٧ ، ٢٩٧ ، ٣/٢٧ .

(٤) ارتشاف الضرب ١/١٢٨ ، ٤٠٥ ، ٥١٢ ، ٥٢١ الحواشي .

(٥) ارتشاف الضرب ١/٢٨٦ ، ٣٨١ ، ٢/١١٨ الحواشي .

(٦) ارتشاف الضرب ١/٢٥٣ ، ٥٤٤ ، ٢/١٩١ .

محمد بن الطراوة المالقي المتوفى سنة ٥٢٨هـ كما في كشف الظنون ١/ ٣٩٩، ولكن في البغية ١/ ٥٣٣ أن كتاب الترشيح لخطّاب الماردِيّ القرطبي مات بعد سنة ٤٥٠هـ وينقل عنه أبو حيان كثيراً».

وفي قسم الفهارس، في فهرس الكتب ـ ذكر المحقق الترشيح في النحو لابن الطراوة وأحال عليه في عدد من الصفحات، ثم ذكر الترشيح لخطّاب وأحال عليه في عدد من الصفحات[1]. علماً بأن النقول كلها عن الترشيح لخطّاب.

وهكذا كان كتاب كشف الظنون من أهم أسباب الوهم والاضطراب في ضبط عنوان كتاب «الترشيح» وفي نسبته إلى صاحبه خطّاب.

بين خطّاب ودُرَيْود :

عرفنا أن خطّاباً صنف كتابه «الترشيح» في النحو في عدة أسفار، عارض به كتاب دريود في شرحه لكتاب الكسائي.

ودريود اسمه عبد الله بن سليمان بن المنذر الأندلسي القرطبي النحوي، الملقّب بدَرْوَد، وربما صغر فقيل دُرَيْود، معروف بالنحو والأدب، شرح كتاب الكسائي، توفي سنة ٣٢٥هـ[2].

وقيل اسمه محمد بن أصبغ، وله شرح على نحو الكسائي في ستة أجزاء سمع عليه[3].

فإن كان كتاب دريود في ستة أجزاء، فلابد أن يكون كتاب الترشيح لخطاب نحو ذلك أيضاً لأنه عارضه به.

ويبدو لي أن دريوداً نَهج نَهْج الكوفيين في شرحه لكتاب الكسائي، فدفع هذا خطّاباً إلى معارضته بكتاب الترشيح، والانتصار لمذهب سيبويه والبصريين.

وكثيراً ما نرى دريوداً تابعاً للكسائي أو الكوفيين في آرائه النحوية، ومن ذلك في قولك: نِعْمَ رجلاً زيدٌ. ذهب سيبويه ومعظم البصريين إلى أن في «نِعْمَ» ضميراً مستكناً هو

---

(١) ارتشاف الضرب قسم الفهارس ٣/ ٦٨٤.

(٢) بغية الوعاة ٢/ ٤٤-٤٥. وانظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ٣٢٣، بغية الملتمس للضبي ٣٤٤، جذوة المقتبس للحميدي ٢٦٢، التكملة لكتاب الصلة ٢/ ٧٧٨ معجم المؤلفين ٦/ ٦١.

(٣) إشارة التعيين ٢٩٩، البلغة ٢١١.

فاعل «نعم». و«رجلاً» تمييز لذلك الضمير. وذهب الكسائي والفراء أنه لا ضمير، والفاعل بنعم هو زيدٌ، والمنصوب عند الكسائي حال، وتبعه دريود[1].

ومن ذلك أيضاً أنه يشترط فيما يجمع جمع المذكر السالم أن يكون خالياً من تاء تأنيث لا يكون عوضاً، نحو طلحة، خلافاً للكوفيين وتبعهم دريود، فإنهم يجيزون جمعه بحذف التاء، فيقولون طلحون. . .[2].

ويقوم خطّاب بتعقب دريود في عدد من المسائل، فيغلطه ويرد عليه، ومن ذلك في أسلوب «لا سيما» قال خطّاب[3]: وقد قال دريود في كتابه: إن في قولك «لا سيما» لغتين التثقيل والتخفيف، فمن خفف خفض بها، ومن ثقل رفع - **وهو غلط منه**، لأنها اسم مضاف في كلا الحالين، وإنما علّة الخفض زيادة «ما» وعلّة الرفع كون «ما» بمعنى الذي. وقد صرّح الأخفش في كتابه بإجازة الرفع والخفض في التثقيل والتخفيف، دون تفضيل، وهو الذي لا يجوز غيره في القياس.

وفي إنابة الظرف عن الفاعل، يقول خطّاب[4]: وأما الأيام المعروفة بأعيانها كيوم السبت ويوم الأحد، والأزمنة المحدودة كالشتاء والصيف والربيع، وأوقات الليل والنهار مثل بكرة وعشية. . . فإنك تقيمها مقام الفاعل. وكان دريود لا يرى ذلك ويقول: كل وقت محدود يحسن فيه «ائتني» فانصبه أبدا، كقولك سير به يوم الجمعة، وبكرة وغدوةً وعشيةً بالنصب لا غير. لأنك تقول ائتني يوم الجمعة، **وهذا غلط منه**. لأنك تقول: ائتني شهر رمضان، وأيام التشريق، ثم تقيم ذلك مقام الفاعل، فتقول: سير عليه شهرُ رمضان وأيام التشريق. وهذا ما لا اختلاف فيه، لأنه موقوف محدود محصور العدد. وقد أجاز سيبويه رحمه الله سير عليه بكرةٌ وغدوةٌ ويومُ الجمعة ويومُ السبت، بالرفع على أن تقيمها مقام الفاعل. . .

وقد يذكر رأي سيبويه ويضعّف رأي دريود، كما جاء في الاستثناء حيث قال خطّاب[5]: وأما قوله عزّ وجل: ﴿**ومن يغفر الذنوب إلا الله**﴾[6] بالرفع فهو على البدل مِنْ مَنْ، أو من الضمير الفاعل في يغفر العائد عليها، وجاز هذا لأن في الكلام معنى نفي،

---

(١) الارتشاف ٣/٢٠، همع الهوامع ٥/٣٣.

(٢) ارتشاف الضرب ١/٢٦٦.

(٣) تذكرة النحاة ص ٢٩٨.

(٤) تذكرة النحاة ٢٩١، ارتشاف الضرب ٢/١٩٢.

(٥) تذكرة النحاة ٢٩٦-٢٩٧.

(٦) سورة آل عمران آية ١٣٥.

وتقديره: لا يغفر أحد الذنوب إلا الله. وقال دريود، ومثل ذلك «**لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا**»[1] على البدل، وهذا عند سيبويه ومن وافقه رفع على النعت، لأن إلا مع ما بعدها قد تكون نعتاً للنكرات وللأجناس غير المعهودة كما تكون «غير» . . . والبدل الذي ذكره قد أجازه غيره وفيه ضعف، لأن معنى النفي في «لو» ليس يقوى كقوته في معنى «ما ومن» في الاستفهام. . .

وقد يكون خطّاب معتدلاً في ردّه على دريود، فيكتفي بمخالفته، ومن ذلك في باب الوقف، قال خطّاب في الترشيح[2]: هاء السكت ساكنة أبداً، وزعم دريود أنها زيدت للسكت، ولتكون عوضاً من الألف الذاهبة، **ولا أرى قوله**، لأن العوض يكون لازماً، وهاء السكت ليست لازمة إلا في كل فعل يعود إلى حرف واحد نحو: قِهْ، وعِهْ. انتهى.

ومن ذلك أيضاً أن جواب «لو» إذا كان ماضياً مثبتاً فالأكثر أن يجيء باللام، وقد يجيء بلا لام، نحو قوله تعالى: ﴿**لو شئت أهلكتهم من قبل**﴾[3]. وجواب لولا ماض مثبت مقرون باللام نحو قوله تعالى: ﴿**ولولا فضل الله عليكم ورحمته في الدنيا والآخرة لمسّكم**﴾[4] وحذف اللام ضرورة، **وقيل** قليل. قال صاحب الترشيح[5]: حذف اللام مع لولا جائز، وأكثر ما تأتي في الشعر، وسوّى دريود بين حذف اللام وإثباتها في لو ولولا. انتهى.

منهجه في النّحو

خطّاب الماردي كما قال عنه ابن الأبّار: كان متقدماً في علوم اللسان، واقفاً على كتب الأشعار والأخبار، متحققاً بالنحو[6].

وقال عنه ابن عبد الملك المراكشي: كان من جلّة النحاة ومحققيهم والمتقدمين في المعرفة بعلوم اللسان[7].

والباحث المدقق في آرائه النحوية، من خلال هذه النقول المتعددة من كتابه

---

(١) سورة الأنبياء آية ٢٢.
(٢) ارتشاف الضرب ١/٤٠٥.
(٣) سورة الأعراف آية ١٥٥.
(٤) سورة النور آية ١٤.
(٥) ارتشاف الضرب ٢/٥٧٧.
(٦) التكملة لكتاب الصلة ١/٢٩١.
(٧) بغية الوعاة ١/٥٥٣.

«الترشيح» يجد صدق هذه المقولات، بل يجد نفسه أمام عالم متبحر في النحو واللغة، شديد الثقـة بنفسـه، مع التـواضـع والتقـدير للعلماء الآخـرين، والقدرة على الموازنة والترجيح والاختيار. ولو قدّر لنا أن نطلع على مصنفاته لاتضحت لنا جوانب أكثر إشراقاً وعمقاً.

ويمكن أن نتناول منهجه في النحو من خلال الجوانب التالية:

مذهبـه النحـوي:

لم يصرّح خطّاب بمـذهبـه في النحـو، ولكنـه كان كثـير الاستـدلال بآراء النحاة البصريين، مما يدل على تقديره لهم، وميله إلى مذهبهم، ولعله صنف كتاب «الترشيح» في الـردّ على دريود انتصـاراً لمذهب البصريين، ولكنـه لم يكن متعصباً لهم، بل نلمح دائماً شخصيته المتفردة، وقدرته على اختيار الرأي الراجح لديه، وهذه سمة عامة للنحو الأندلسي.

ومن الأمثلة على ميله إلى البصريين، ما جاء في أسلوب «لاحبذا» من نحو قولك: حبـذا زيدٌ راكباً. قال أبو حيان[1]: اختلف النحاة في هذا المنصوب بعد حبذا، فذهب الأخفش والفـارسي والـربعي وخـطّاب وجماعة من البصريين إلى أنه منصوب على الحال لا غير، سواء أكان جامداً أم مشتقاً، وأجاز الكوفيون وبعض البصريين نصبه على التمييز. .

وكان خطّاب كثيراً ما يذكر سيبويه على سبيل الإعجاب والتقدير، ومن ذلك ما ذكره في حركة الحرف المضعّف المجزوم نحو: لم يردّ، ولم يعضّ، ولم يفرّ. قال[2]: ومن العرب من يكسر هذا كلّه، ومنهم من يحركه بحركة ما قبله: لم يرُدُّ، ولم يعضَّ، ولِم يفِرِّ، فإن اتصلت بهذا المضـاعف هاء الإضـمار للمؤنث فتحت في كل اللغات: لم يعضّها، ولم يفرَّها، ولم يردَّها. وإن اتصلت به هاء الإضمار لمذكر ضممت في كل لغة فقلت: لم يردُّهُ، ولم يعضه، ولم يفرُّهُ. **وهذا قول سيبويه وجلّة النحويين.**

وقال فيما ينوب عن الفاعل من الظرف، وهو يردّ على دريود: وقد أجاز سيبويه رحمه الله: سير عليه بكرةٌ، وغدوةٌ، ويومُ الجمعة. .[3].

ويبدو وعيه بآراء سيبويه في الرد على من ينسب رأياً لسيبويه وليس له، ومن ذلك أنه لا يجيز تقديم خبر ليس عليها، قال[4]: تقول ليس عالماً زيدٌ، ولو قلت: عالماً ليس زيدٌ،

---

(١) ارتشاف الضرب ٣/ ٣٠.

(٢) تذكرة النحاة ٢٨٨.

(٣) تذكرة النحاة ٢٩١.

(٤) تذكرة النحاة ٢٨٧.

لم يجز، لأن «ليس» لا تتصرف، لما فيها من معنى الجحد. وقد أجاز تقديم خبرها ابن النحاس، **ونسبه إلى سيبويه، وليس يصح عنه.**

وذكر خطّاب أن أبا اسحاق الزجاج يجيز: لولاك ولولاه، على مذهب سيبويه[1].

موقفه من مصادر الاحتجاج:

اعتماداً على النصوص الواردة إلينا من آراء خطّاب، يبدو لنا اهتمام خطّاب بمصدرين رئيسيين من مصادر الاحتجاج وهما: القرآن الكريم، وكلام العرب (من شعر ونثر). ولم أجد له احتجاجاً بالحديث النبوي.

وقد صرّح خطّاب بموقفه هذا عندما تعرّض لحذف الخبر بعد لولا، نحو: لولا زيدٌ لقمت. قال: تقديره بالحضرة، أو بهذا المكان. وقال قوم يجوز إظهار الخبر، وليس ما ذكروه بجيّد، **لأن ذلك لم يأت في قرآن ولا شعر فصيح**، وهذا الخبر عند جلّة النحويين من المضمر الذي لا يجوز إظهاره[2].

ويظهر اهتمامه أيضاً بكلام العرب في قول أبي حيان: وزعم أبو العباس وخطّاب الماردي أن بدل الغلط لا يوجد في كلام العرب، لا نثرها ولا نظمها. قال خطّاب: وقد عنيت بطلب ذلك في الكلام والشعر، فلم أجده، فطالبت غيري فلم يعرفه[3].

أما القرآن الكريم فهو مصدر مهم من مصادر الاحتجاج عنده، والأمثلة على ذلك كثيرة لا تحتاج إلى بيان.

ولكن خطّاباً وقف موقفاً عجباً في رفض بعض القراءات القرآنية الثابتة، لأنها خالفت القياس النحوي الذي يراه.

وهذا يذكرنا بما أورده السيوطي عن موقف قوم من النحاة في رفض بعض القراءات القرآنية، إذ يقول السيوطي[4]: كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية. وقد ردّ المتأخرون، منهم ابن مالك، على من عاب عليهم ذلك بأبلغ ردّ، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية، وإن منعه الأكثرون مستدلاً به.

---

(١) تذكرة النحاة ٢٨٥.

(٢) تذكرة النحاة ٢٨٤.

(٣) ارتشاف الضرب ٢/٦٢٥-٦٢٦.

(٤) الاقتراح ٤٩.

وقد صرّح خطّاب برفض الاحتجاج بقراءة لحمزة، فقال: ورأيت ابن الأنباري يجيز أن تقول: لم يخشى، ولم يسعى، بإثبات الألف، واحتج بقراءة حمزة «لاتخفْ دركاً ولا تخشى»[1] بإثبات الألف وهذا لا يجوز عندنا[2].

ولكن العكبري يرى لهذه القراءة وجوهاً سائغة، فيقول: «ولا تخشى» على قراءة الجزم هو حال، أي: وأنت لا تخشى.. وقيل: الألف في تقدير الجزم شبهت بالحروف الصحاح. وقيل: نشأت لإشباع الفتحة ليتوافق رؤوس الآي[3].

بل نجد خطّاباً يتهم حمزة بالجهل بالعربية، ويجعل ذلك سبيلاً لردّ قراءته. ومن ذلك أنه يرى أن إسكان لام الأمر مع «ثم» يكون في ضرورة الشعر، ولا يجوز في الكلام. قال: وإن كان حمزة قد قرأ «ثُمّ لْيَقْطَعْ»[4] بسكون اللام، لأنه لم يكن له علم بالعربية[5].

قال السيوطي: وهو مردود. قال أبو حيان: ما قرىء به في السبعة لا يردّ ولا يوصف بضعف ولا بقلة[6].

ويستدل خطّاب بالقراءة الشاذة إذا وافقت القاعدة النحوية، ومن ذلك رفع الفاعل بفعل محذوف بعد المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، نحو: ضُرِبَ زيدٌ عمروٌ. قال: وعلى ذلك قراءة بعضهم ﴿**وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادِهم شركاؤهم**﴾[7] أي زيّنه شركاؤهم[8].

وهذه القراءة شاذة ذكرها ابن جني في المحتسب، ونسبها إلى أبي عبد الرحمن السلمي، قال أبو الفتح: يحتمل رفع «شركاء» تأويلين: أحدهما وهو الوجه أن يكون مرفوعاً بفعل مضمر دلّ عليه قوله «زُيّن» كأنه لما قال: «زُيّن لكثير من المشركين قتلُ أولادهم» قيل: من زيّنه لهم؟ فقيل: زيّنه لهم شركاؤهم، فارتفع الشركاء بفعل مضمر دلّ عليه «زُيِّن»[9].

---

(١) سورة طه آية ٧٧.
(٢) ارتشاف الضرب ١/٤٢٣.
(٣) التبيان ٨٩٩.
(٤) سورة الحج آية ١٥.
(٥) الارتشاف ٢/٥٤١، التذكرة ٢٨٨.
(٦) همع الهوامع ٤/٣٠٨.
(٧) سورة الأنعام آية ١٣٧.
(٨) التذكرة ٢٩٠.
(٩) المحتسب ١/٢٢٩. انظر: التبيان للعكبري ١/٥٤١.

وقد يذكر القراءة الشاذة على وجه الإنكار، ومن ذلك قوله: حكى أبو حاتم (السجستاني) عن هارون القاريء أن الأعمش قرأ «وما كان صلاتَهم عند البيت إلّا مكاءٌ وتصديةٌ»[1] فنصب الصلاة ورفع المكاء والتصدية، وهذا من شواذ القراءات[2].

قال السمين[3]: وخطّأ الفارسيّ هذه القراءة، وقال: لا يجوز أن يخبر عن النكرة بالمعرفة إلّا في ضرورة. . .

وقد حاول ابن جني توجيه هذه القراءة ودفع القبح أو اللحن عنها[4].

موقفه من القياس والسماع :

«إنما النحو قياس يتبع». ولهذا قيل في حدّ النحو[5]: إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب.

وقد اعتنى النحاة بالقياس في بناء قواعدهم النحوية، كما اهتم به خطّاب المارديّ في توجيه الآراء والمذاهب النحوية.

ومن ذلك في باب ما لا ينصرف للعلمية والتأنيث، قال خطّاب في الترشيح[6]: مالا علامة فيه فبعض النحويين يجريه مجرى ما فيه الهاء، ولا يصرفه معرفة، قلّت حروفه أو كثرت، ويصرفه نكرة، وهو القياس. . .

وقد يتبع خطّاب القياس فيرى رأياً حسناً في القياس، ولكنه مخالف لآراء العلماء، فيؤثر الاتّباع على الابتداع، والالتزام برأي الأئمة، وهذا تواضع منه واحترام للعلماء.

ومن ذلك في باب أفعال المقاربة، في نحو قولك: عسى أن يقوم زيدٌ. قال أبو بكر خطّاب[7]: «أن يقوم» فاعل بعسى. هذا قول النحويين، وقد كان عندي قياساً أن يكون مفعوله توسط بين الفعل وفاعله، كما تقول: يريد أن يضربك زيدٌ. المعنى: يريد زيدٌ أن يضربك. وجاز أن يتوسط مفعول عسى، كما توسط خبر ليس في قولنا: ليس قائماً زيدٌ.

---

(١) سورة الأنفال آية ٣٥.

(٢) تذكرة النحاة ٢٨٧.

(٣) الدّر المصون ٥/٦٠٢.

(٤) المحتسب ١/٢٧٩.

(٥) الاقتراح ٩٤.

(٦) ارتشاف الضرب ١/٤٤٠.

(٧) ارتشاف الضرب ٢/١٢٣.

وهـذا **قول حسن في القياس**، غير أنه رأي رأيناه، ولم يقل به أحد غَيرُنا، واتباعنا لأئمة النحويين أحق وأجمل. انتهى.

وفي باب المفعـول الذي لم يُسمَّ فاعله، قال خطّاب الماردي في الترشيح[1]: وكان قياسها، يعني اختير وانقيد، أن يجري مجرى قيل وبيع في الإشمام، وفي قلب الياء واواً، كما قيل بوع وكول الطعام، ولكني لم أره قولاً لأحد.

أقول: يبدو أن خطّاباً هو صاحب هذا الرأي، ثم تبعه فيه ابن مالك وغيره. قال الشيخ خالد[2]: وادّعى ابن عذرة وطائفة من متأخري المغاربة امتناعها في افتعل كاختار، وانفعل كانقاد مما زاد على الثلاثة، فلا يقال اختور ولا انقود. والمشهور الأول، وهو قول ابن عصفور والأبذي وابن مالك.

قال ابن مالك في الألفية:

وما لفا باع لما العين تلي — في اختار وانقاد وشبه ينجلي

وكان خطّاب يهتم أيضاً بالسّماع، ويرى أن بعض مسائل النحو تؤخذ سماعاً ولا تنقاس.

ومن ذلـك في باب جمع المؤنث السالم، قال في الترشيح[3]: ومن قال الاثنان لليوم فجعل الرفع والنصب والخفض في النون جمعه الاثنانات، كما تقول رمضانات وشعبانات. وأجاز ابن قتيبة: الأثانين، كما تقول الدهاقين. وتكسير هذا على فعاليل لا ينقاس، وإنما هو يؤخذ سماعاً عن العرب، وإلّا فهو مجموع على السلامة. انتهى.

وفي دخول «ما» على إن وأخواتها فيبقى بعضها عاملاً، يقول خطّاب[4]: وبعض العرب يقول: ليتما زيداً منطلقٌ. ولا يجوز هذا في غير «ليت». وقد أجاز بعض النجويين النصب بهذه الحروف قياساً على «ليتما» فتقول: لكنّما زيداً مقبلٌ، ولعلّما عمراً خارجٌ، وإنما أخـاك ذاهبٌ. وهو مذهب أبي القاسم الزجاجي، وأبي بكر بن السراج، والقول الأول مذهب الأخفش، وهو أقوى، لأنه المسموع من العرب الذي لايُعرف غيره...

ويستعمل خطّاب مصطلحات في السّماع مثل: قليل، وقبيح، وشاذ، ولا يطرد. وقد

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/١٩٧ ـ ١٩٨.

(٢) التصريح على التوضيح ١/٢٩٥.

(٣) ارتشاف الضرب ١/٢٧٣.

(٤) تذكرة النحاة ٢٨١.

يلجأ إلى الوقوف عند ظاهر النصّ المسموع عن العرب إذا خالف القاعدة التي يراها، ومن ذلك قوله في الترشيح[1]: ومن العرب من يثبت الألف في الاستفهام إذا دخل عليها حرف الجر، فيقول: عمّا تسأل؟ وفيما ترغب؟ وذلك قليل وقبيح. فإن كانت بمعنى الذي أثبت الألف. وحكى أبو زيد أن من العرب من يقول: سَلْ عمّ شئت، كأنهم حذفوا لكثرة الاستعمال. وهذا شاذ عندي ولا يطّرد، يحفظ كما وقع، ولا يصرف من لفظه غير ما سمع، ولو قلت: سَلْ عمّ تشاء، لم يجز، لأن ذلك إنما سمع مع شئت. انتهى.

ومن قواعد خطّاب في السّماع أن الظروف تؤخذ سماعاً ولا تقاس[2]. والشاذ يحفظ حفظاً ولا يقاس عليه[3].

ومن الشاذ عنده وزن (فُعَلَى) من أوزان ألف التأنيث المقصورة، فقد عدّ ابن مالك وزن (فُعَلى) من الأوزان المشهورة لألف التأنيث المقصورة نحو: أُرَبى للداهية، وأُدَمى وشُعَبى لموضعين.

فاعترض عليه ابن هشام بأن جعل هذا الوزن في الأوزان المشهورة مشكل[4].

قال الشيخ خالد: لأنها من الأوزان النادرة، بل قال خطّاب الماردي: إنها شاذة[5].

آراؤه النحـويـــة:

تعد مصنفات أبي حيان الأندلسي هي المصادر الأساسية لعدد من نحاة الأندلس، إذ لولا أبو حيان لضاع كثير من التراث النحوي الأندلسي.

ومن هؤلاء النحاة الأندلسيين خطّاب الماردي، الذي عاش في القرن الخامس الهجري، ومع ذلك لم أجد أحداً ذكر له رأياً قبل أبي حيان، الذي نقل إلينا في مصنفاته كثيراً من آراء خطّاب النحوية، كما أنه لخص لنا في تذكرته السّفر الأول من كتاب الترشيح لخطّاب.

وقد ذكر بعض آراء خطّاب عدد من النحاة الذين جاءوا بعد أبي حيان، كالمرادي، وابن هشام، وابن عقيل، والشيخ خالد الأزهري، والأشموني، والسيوطي، وعبد القادر البغدادي.

---

(١) ارتشاف الضرب ١/٥٤٤. شرح أبيات مغني اللبيب ٥/٢١٧.
(٢) ارتشاف الضرب ٢/٢٥٧.
(٣) ارتشاف الضرب ٣/٤٣. تذكرة النحاة ٢٩٢.
(٤) أوضح المسالك ٤/٢٨٨.
(٥) التصريح ٢/٢٨٩.

وقد صرّح عبد القادر البغدادي بالنقل عن تذكرة أبي حيان في أكثر من موضع[1].

وسوف أختار هنا أشهر آراء خطّاب النحوية، مع توضيحها وتوثيقها، ومراعاة ألّا أكرر آراءه التي وردت سابقاً، بقدر الإمكان.

(١) من مواضع قلب الياء همزة

تقلب الواو والياء والألف همزة إذا وقعت إحداها بعد ألف مفاعل وكانت مدة زائدة في الواحد، نحو: عجوز عجائز، وصحيفة صحائف، ورسالة رسائل. فلو كانت المدة عيناً لم تهمز نحو: معاون ومعايش ومثاوب جمع معونة ومعيشة ومثوبة. وشذّ الهمز في معائش ومنائر ومصائب.

أما مسائل جمع مسيل فذهب الزبيدي إلى أن الميم أصلية فهمزها قياس. وذهب الأعلم وغيره إلى أن مسيلاً مَفْعِل من سال، فالهمز في جمعه شاذ[2].

قال خطّاب في الترشيح[3]: مسيل الماء جمعه مسايل بلا همزة، لأنه من سال يسيل، قال زهير:

[فقال شياهٌ راتعاتٌ بقفْرةٍ] بِمُستأسدِ القُرْيان حُوٍ مَسايِلُهْ[4]

وإن شئت همزت، تجعل الميم أصلية، لأن الجمع مُسُل. وحكى يعقوب[5] في مسيل الماء أن جمعه أمسلة ومُسُل ومُسْلان ومسائل، قال: ويقال للمسيل مَسَل[6]. وقوله يدل على أن الميم أصل، كأنه من مَسَل يمسلُ. انتهى.

وقال الجوهري[7]: ومسيل الماء موضع سيله، والجمع مسايل. ويجمع أيضاً على مُسُل وأمْسلة ومُسلان على غير قياس. لأن مسيلاً إنما هو مَفْعِل، ومَفْعِل لا يجمع على ذلك، لكنهم شبهوه بفعيل، كما قالوا: رغيف ورُغُف وأرغفة ورُغفان. ويقال للمسيل أيضاً مَسَل بالتحريك.

---

(١) خزانة الأدب ٢٥١/٦، شرح أبيات مغني اللبيب ٢١٦/٥.
(٢) أوضح المسالك ٣٧٤/٤. ارتشاف الضرب ١٢٨/١، منجد الطالبين للشيخ عمارة ٣٤.
(٣) ارتشاف الضرب ١٢٨/١.
(٤) المستأسد: ما طال من النبت وقوي. القربان: مجاري الماء. حوّ: خضر.
(٥) هو يعقوب بن السكّيت المتوفى سنة ٢٤٦هـ، صاحب إصلاح المنطق.
(٦) إصلاح المنطق لابن السكّيت ٣٧١.
(٧) الصحاح (مادة سيل).

(٢) تثنيـــة المركَّب

من شروط التثنية عدم التركيب، فلا يثنى المركّب تركيب إسناد ولا يجمع، نحو تأبط شراً.

وأما تركيب المزج كبعلبك وسيبويه، فالأكثر على منعه لعدم السماع.

وقال خطّاب في الترشيح[١]: فإن ثنيت على من جعل الإعراب في الآخر، قلت: معدي كربان ومعدي كريبين، وحضرموتان وحضرموتين أو على من أعرب إعراب المتضايفين قلت: حضْراموتٍ وحضْرَي موتٍ. وقال في المختوم بويه: تلحقه العلامة بلا حذف نحو: سيبويهان وسيبويهون.

(٣) في النسب إلى محذوف اللام

إذا كانت لام الكلمة تردّ في التثنية أو الإضافة أو الجمع بالألف والتاء، وجب ردّها عند النسب، نحو: أب أبوي، أخ أخوي، سنة سنوي أو سنهي، لأن لامها تردّ بالجمع بالألف والتاء، ولامها هاء في لغة أهل الحجاز، وواو عند غيرهم.

وإذا لم يثبت ردّ اللام في موضع من هذه المواضع فأنت في النسب مخير بين الردّ والترك. نحو: غد ويد، تقول: غديّ أو غدويّ، يديّ أو يدويّ. وفي شفة تقول: شفيّ أو شفهيّ[٢] قال أبو حيان[٣]: ولم يذكر أبو البقاء العكبري في شفة إلا الردّ فتقول شفهي. وذكر خطّاب الماردي فيها الوجهين.

قال ابن هشام بعد قوله «شفيّ أو شفهيّ»[٤]: قاله الجوهري وغيره، وقول ابن الخباز «إنه لم يسمع إلا شفهيّ بالردّ» لا يدفع ما قلناه، إن سلّمناه، فإن المسألة قياسية لا سماعية. ومن قال «إن لامها واو» فإنه يقول إذا ردّ: شفويّ. والصّواب ما قدمناه بدليل شافهت والشفاه.

(٤) في النّسب إلى الكلمة الدالة على جماعة

ينسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها إن أشبهت الواحد، بكونها اسم جمع له مفرد من لفظه أولا، فالأول كصَحْبيّ ورَكْبيّ. والثاني كقوميّ ورهطيّ. ولا يردّ إلى مفرده في اللفظ، فلا يقال صاحبيّ وراكبيّ. ولا إلى مفرده في المعنى فلا يقال رجُليّ. لأن اسم

---

(١) ارتشاف الضرب ١/٢٥٣. همع الهوامع ١/١٤١.

(٢) ارتشاف الضرب ١/٢٨٦، شرح المفصل لابن يعيش ٦/٢. التصريح ٢/٣٣٤.

(٣) ارتشاف الضرب ١/٢٨٦.

(٤) أوضح المسالك ٤/٣٣٨.

الجمع بمنزلة المفرد. أو بكونها اسم جنس كشجريّ. لا يقال يحتمل أن يكون منسوباً إلى مفرده وهو شجرة، وحذفت التاء كما في مكّي، لأنا نقول ليس الأمر كذلك، وإنما هو منسوب إلى الجماعة، بدليل قولهم في النسب إلى الشعّير شعيريّ، بإثبات الياء بعد العين. ولو كان منسوباً إلى الشَّعيرة لقيل شَعَريّ بحذف الياء المثناة تحت، لأن شعيرة فعيلة، وقياس فَعيلة فَعَليٍّ، كفَرضيٍّ في فريضة. قاله خطّاب الماردي في الترشيح[1].

(٥) مالا ينصرف للوصفية الأصلية ووزن الفعل

قال ابن مالك:

فالأدهمُ القيدُ لكونهِ وُضع ... في الأصل وصفا انصرافُه مُنع

قال المرادي[2]: أدهم للقيد، وأسود للحية، وأرقم لحية فيها نقط كالرقم، فهذه أوصاف في الأصل غلبت عليها الاسمية، وهي غير منصرفة نظراً إلى أصلها، وذكر سيبويه أن كل العرب لا تصرفها...

قال سيبويه[3]: وأما أدهم إذا عنيت القيد، والأسود إذا عنيت به الحية، والأرقم إذا عنيت الحية، فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة، لم تختلف في ذلك العرب.

وفي الترشيح[4]: قولهم للقيد أدهم، وللحية أسود وأرقم، الأقيس ألّا تصرف، لأنها صفات عند ابن النحاس. وقوله هذا يؤدي إلى ترك الصرف لغة فيها. وسيبويه يزعم أن العرب لم تختلف في ترك صرفها لأنها صفات. انتهى.

(٦) دخول اللام في خبر إنَّ

قال ابن مالك:

وبعد ذات الكسر تصحبُ الخَبْرْ ... لامُ ابتداء نحو: إنّي لوَزَرْ

ولا يلي ذي اللام ما قد نُفيا ... ولا من الأفعال ما كرضيا

وقد يليها مع قد كـ «إنّ ذا ... لقد سما على العدا واستحْوذا»

(١) التصريح ١/٣٣٦.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٤/١٢٥.

(٣) الكتاب ٣/٢٠١.

(٤) ارتشاف الضرب ١/٤٣٠-٤٣١.

قال ابن هشام[1]: تدخل لام الابتداء بعد إن المكسورة على أربعة أشياء، أحدها: الخبر، وذلك بثلاثة شروط: كونه مؤخراً، ومثبتاً، وغير ماض، نحو: ﴿**إنّ ربّي لسميعُ الدعاء**﴾[2] ﴿**وإنّ ربّك ليعلم**﴾[3]. وبخلاف ﴿**إنّ الله اصطفى**﴾[4]. وأجاز الأخفش والفراء، وتبعهما ابن مالك: إن زيداً لقد قام، لشبه الماضي المقرون بقد بالمضارع لقربه زمانه من الحال. وليس جواز ذلك مخصوصاً بتقدير اللام للقسم لا للابتداء، خلافاً لصاحب الترشيح.

قال الشيخ خالد في شرحه[5]: وهو خطّاب الماردي، حيث ذهب إلى منع دخول لام الابتداء على قد، وادّعى أن هذه اللام الداخلة عليها لام جواب القسم، والتقدير: إن زيداً والله لقد قام. ووافقه على ذلك محمد بن مسعود الغزني.

وقال السيوطي[6]: وذهب خطّاب بن يوسف الماردي في الترشيح إلى أنها لا تدخل على الماضي مطلقاً، لا مع قد ولا خالياً عنها، لأنه ليس له معنى اسم الفاعل. قال: وما سمع من ذلك فاللام فيه للقسم، لا للابتداء.

قال خطّاب[7]: إن قلت: إن زيداً قام، أو قد قام ـ لم يجز أن تدخل عليه اللام، لأن الفعل الماضي ليس له معنى اسم الفاعل، وهذا مما يضربُ عنه لدقته. ويجوز أن تقول: إن زيداً لقام، إذا جعلت اللام جواباً ليمين محذوفة، والمعنى: إن زيداً والله لقد قام. كما قال عز وجل: ﴿**لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم**﴾[8].

(٧) هل تعدّ «لاسيّما» و«إلا أن يكون» من أدوات الاستثناء ؟

قال السيوطي[9]: عدّ الكوفيون وجماعة من البصريين كالأخفش وأبي حاتم والفارسي والنحاس وابن مضاء من أدوات الاستثناء «لا سيّما». وقال خطّاب[10]: وقد ألحق «لا سيّما»

---

(١) أوضح المسالك ١/٣٤٤ وما بعدها.

(٢) سورة إبراهيم آية ٣٩.

(٣) سورة النمل آية ٧٤.

(٤) سورة آل عمران آية ٢٣.

(٥) التصريح ١/٢٢٣، توضيح المقاصد للمرادي ١/٣٤٥، الجنى الداني ١٦٣، مغني اللبيب ٢٥٢، شرح الأشموني مع الصبان ١/٢٨١.

(٦) همع الهوامع ٢/١٧٤.

(٧) تذكرة النحاة ٢٨٠.

(٨) سورة التين آية ٤.

(٩) همع الهوامع ٣/٢٩١.

(١٠) تذكرة النحاة ٢٩٨، ارتشاف الضرب ٢/٣٢٨.

بحروف الاستثناء جماعة من النحويين، منهم الأخفش وأبو حاتم وابن النحاس. وأضرب عن ذكرها في باب الاستثناء سيبويه والمبرّد. وما أرى لإلحاقها في باب الاستثناء وجهاً، لأنك إذا قلت: جاءني القوم، ولاسيما زيدٌ. فمعناه: ولامثل زيد فيمن جاءني، فكأنك قلت: لا يأتي مثل زيد. فإنما نفيت أن يكون أحد ممن جاءك شبهاً لزيد، ولعل زيداً قد جاءك أو لم يأتك.

وقال خطّاب[1]: ورأيت جماعة من النحويين ألحقوا «إلا أن يكون» في عدد حروف الاستثناء، وليس لها فيه حظ، وإنما حرف الاستثناء إلّا.

(٨) المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان صحيح الآخر، نحو: ياغلامي، جاز فيه ست لغات.

قال ابن هشام[2]: فالأكثر حذف الياء والاكتفاء بالكسر نحو: ﴿**ياعبادِ فاتقون**﴾[3]. ثم ثبوتها ساكنة نحو: ﴿**ياعباديْ لا خوفٌ عليكم**﴾[4]. أو مفتوحة نحو: ﴿**ياعباديَ الذين أسرفوا**﴾[5]. ثم قلب الكسرة فتحة والياء ألفاً نحو: ﴿**ياحسرتا**﴾[6]. وأجاز الأخفش حذف الألف والاجتزاء بالفتحة، كقوله:

بِلَهْفَ ولا بِلَيْتَ ولا لو انّي

أصله بقولي: يا لَهْفَ.

ومنهم من يكتفي من الإضافة بنيتها، ويضم الاسم، كما تُضم المفردات وإنما يفعل ذلك فيما يكثر فيه ألّا ينادَى إلّا مضافاً، كقول بعضهم: يا أمُّ لا تفعلي، وقراءة آخر: ﴿**ربُّ السجنُ أحبُّ إليّ**﴾[7].

قال خطّاب الماردي عن هذه اللغة الأخيرة[8]: والخامسة قليلة رديئة، وهي: ياغلامُ،

---

(١) تذكرة النحاة ٢٩٦.
(٢) أوضح المسالك ٤/٣٧.
(٣) سورة الزمر آية ١٦.
(٤) سورة الزخرف آية ٦٨.
(٥) سورة الزمر آية ٥٣.
(٦) سورة الزمر آية ٥٦.
(٧) سورة يوسف آية ٣٣.
(٨) ارتشاف الضرب ٢/٥٣٩.

بحذف الياء وبضم الميم، وأنت تريد يا غلامي. وهذا قبيح لأنه يلتبس المضاف بغيره، كقولك: ياغلامُ، إذا أردت ياأيها الغلامُ.

وهـذه لغـة ذكرها أبو القاسم الزجاجي[1]، ولم ينصّ عليها بالضم، ولكن بعض شيوخنـا كان يرويه بالضم، وذلك لا يصحّ. والصواب يا غلامَ بالفتح، فحذف الألف المنقلبة عن الياء، كما حذف الياء في يا غلامي، وهي قليلة لأن الألف خفيفة والياء ثقيلة، فجاز حذف الياء، وقبح حذف الألف. انتهى.

فخطّاب يضعّف لغة الضم، ويصفها بأنها قليلة رديئة قبيحة، بل يخطئها، ويصوّب أن تكون بالفتح، مع أن لغة الفتح عنده قليلة أيضاً.

ولكن لغة الضمّ التي أنكرها خطّاب أجازها بعض النحاة بشرط أمن اللبس، أي ألّا تستعمل إلّا فيما يكثر فيه النداء بالإضافة.

قال أبو حيان[2]: وأقلُّها: ياغلامُ. وقال الأستاذ أبو علي وهذا إذا لم يلبس، يعني بالمنادى المقبل عليه. وقال ابن هشام اللخمي: ياغلامُ أقبل، لا يجوز على مذهب الجماعة، إنما أجاز سيبويه الضمّ فيما يراد فيه الإضافة، فيما كثر حتى إذا ضممته عُلم أن المراد فيه الإضافة.

(٩) بـدل الاشتمـال

اختلف النحاة في المشتمل في بدل الاشتمال على أقوال[3]:

ذهب الفارسي في أحد قوليه، والرماني في أحد قوليه، وخطّاب المارديّ إلى أن الأول مشتمل على الثاني. قال خطّاب: ولا يجوز: سرّني زيدٌ داره، ولا أعجبني زيدٌ فرسُه، ولا رأيتُ زيداً فرسه. ويجوز: سرّني زيدٌ ثوبُه، وسرَّني زيدٌ قلنسوتُه، لأن الثوب يتضمنه جسده.

وذهب الفارسي في الحجة إلى أن الثاني مشتمل على الأول نحو: سُرِق زيدٌ ثوبُه.

وذهب المبرّد والسيرافي وابن جني والرماني في أحد قوليه وابن الباذش وابن أبي العافية وابن الأبرش إلى أن المعنى المسند إلى المبدل منه مسند إلى المبدل، فيكون إسناده إلى الأول

(١) قال الزجاجي في كتابه الجمل ١٦٠: ومن العرب من يقول: يا غلامُ أقبل.

(٢) ارتشااف الضرب ٢/٥٣٨-٥٣٩.

(٣) ارتشاف الضرب ٢/٦٢٤. وانظر: هذه المسألة في كتاب ابن الباذش النحوي للدكتور درير ص ٩٨ وما بعدها.

مجازاً، وإلى الثاني حقيقة، إذ المسلوب في الحقيقة هو الثوب لا الرجل، والمعجب هو العِلْم لا زيد.

(١٠) أسلوب نِعْم وبِئْس

يجوز في الفصيح «نِعْم الفتاةُ» في المدح، «وبئس الفتاةُ» في الذم بترك التاء فيهما، لأن المراد بالفتاة فيهما الجنس، وهو مؤنث مجازي.

وأل في الفتاة جنسية، خلافاً لمن زعم أنها عهدية، ومع كون الحذف حسناً الإثبات أحسنُ منه[١].

وفصّل خطّاب في الترشيح فقال[٢]: يجوز نعم الجارية، والأحسن التاء. وتقول: بئست المرأتان أختاك، وبئس المرأتان، وبئس النساء أخواتك، وبئست. إلّا أن ترك التأنيث في الجماعة أحسن منه في الواحد والاثنين. وقد يجوز: نِعْم الزيدُ زيدُ بن حارثة، ونِعْم العمر عمر بن الخطاب، لأنك أردت واحداً من جماعة فصار جيداً حسنا لكل من له هذا الاسم، وكل معنى لا نظير له، ولا هو واحد من جنس يشركه في اسمه فلا يجوز وقوع نِعْم وبئس عليه. ولو قلت: نعمت الشمس هذه، ونِعْم القمرُ هذا، لم يجز من حيث جاز نِعْم الرجلُ. فلو قلت: نعم الشمسُ هند، ونعم القمرُ زيدٌ، جاز على التشبيه. ولو قلت: نعم القمرُ ما يكون لأربع عشرة، ونعمت الشمس شمس السعود جاز، لأنك أردت تفصيل أحوالها، كما تقول: هذه الشمسُ حارة وهذه الشمسُ باردة. . .

(١١) أسلوب حبّـذا

يقال في المدح «حبذا». ويقال في الذمّ «لا حبذا».

وقد اختلف في هذا التركيب «حبذا زيدٌ» على أقوال:

فمذهب سيبويه أن «حبّ» فعل، و«ذا» فاعل. وأنهما باقيان على أصلهما. وقيل: ركّبا وغُلّبت الفعلية لتقدم الفعل، فصار الجميع فعلاً، وما بعده فاعل. وقيل: ركّبا وغُلبت الاسمية لشرف الاسم، فصار الجميع اسماً مبتدأ وما بعده خبر. ولا يتغير «ذا» عن الإفراد والتذكير، لأن ذلك كلام جرى مجرى المثل[٣].

---

(١) شرح الأشموني ٢/٥٥.

(٢) تذكرة النحاة ٢٨٥ـ ٢٨٦. ارتشاف الضرب ٣/١٧.

(٣) أوضح المسالك ٣/٢٨٤ـ٢٨٥.

فهذه ثلاثة أقوال. ذهب قوم منهم الأخفش وخطّاب الماردي إلى القول الثاني منها. أي أن حبّ تركبت مع ذا وصار فعلاً، والمخصوص هو الفاعل[١].

قال خطّاب في الترشيح[٢]: ومن زعم أن زيداً بدل من «ذا» لزمه أن يقول: حبذان الزيدان، وحبذه هند. وهذا لم يقله أحد علمناه. ولكن تقول: حبذا أخوك، وحبذا أخواك، وحبذا إخوتك، وحبذا أخواتك، وحبذا النساء الحسان. فهذا كلّه فاعل مرفوع بحبّذا، وهذا على لفظ واحد في ذلك كلّه، لأنه صار كالمثل. . .

قال ابن عقيل[٣]: وردّ بعدم النظير، فلم يركب فعل من فعل واسم، وبأنه دعوى بلا دليل.

واختلف النحاة أيضاً في الاسم المنصوب بعد حبذا[٤]، نحو قولك: حبذا زيد رجلاً. فذهب الأخفش والفارسي والربعي وخطّاب وجماعة من البصريين إلى أنه منصوب على الحال لا غير، سواء أكان جامداً أم مشتقاً.

وأجاز الكوفيون وبعض البصريين نصبه على التمييز. . .

(١٢) أسلوب التعجب

للتعجب صيغتان قياسيتان هما ما أفْعَلَه نحو: ما أحسنَ زيداً! وأَفْعِل به نحو: أَحْسِنْ بزيدٍ.

ويبنى هذان الفعلان مما اجتمعت فيه ثمانية شروط[٥]، وهي: أن يكون فعلاً، ثلاثياً، متصرفاً، قابلاً للتفاضل، غير مبني للمفعول، تاماً، مثبتاً، وليس الوصف منه على وزن أَفْعَل.

وفيه مسائل تتعلق بآراء خطّاب:

المسألة الأولى :

يشترط فيما يصاغ منه فعلا التعجب أن يكون ثلاثياً، فلا يبنيان من دحرج وضارب واستخرج. إلاّ ما كان على وزن «أَفْعَلَ» فقيل يجوز مطلقاً، وقيل يمتنع مطلقاً، وقيل يجوز

(١) ارتشاف الضرب ٣/٢٩.
(٢) تذكرة النحاة ٢٨٥.
(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٤٢.
(٤) تذكرة النحاة ٢٨٥، ارتشاف الضرب ٣/٣٠.
(٥) أوضح المسالك ٣/٢٦٥، وما بعدها. شرح الأشموني ٣/٢٢.

إن كانت الهمزة لغير النقل، نحو: ما أظلم الليل، وما أقفر هذا المكان! وشذّ على هذين القولين: ما أعطاه للدراهم، وما أولاه للمعروف! وعلى الثلاثة: ما أتقاه، وما أملأ القربة! لأنها من اتّقى وامتلأت[1].

قال خطّاب[2]: قد يتعجبون من لفظ الرباعي على غير قياس في قولهم: ما أعطاه، ومـا أولاه، ومـا آتاه للمعروف! ولكنها شاذة، والشاذ يحفظ حفظاً ولا يقاس عليه. وقد شرحناها في كتاب الدلائل وفي كتاب الترجمة[3].

المسألـــة الثانيـــة:

يشـترط فيما يبنى منه فعلا التعجب ألّا يكون مبنياً للمفعول، فلا يبنيان من نحو ضُرِب، لا يقال: ما أضربَ زيداً! وأنت تتعجب من الضرب الذي حلّ به. وبعض النحاة يستثني ما كان ملازماً لصيغة (فُعِلَ) نحو: عُنيتُ بحاجتك، وزُهي علينا. فيجيز: ما أعناه بحاجتك، وما أزهاه علينا[4]!

وقال ابن مالك في التسهيل: وقد يبنيان من فعل المفعول إن أُمن اللبس.

قال ابن عقيل في شرح التسهيل[5]: قالوا: ما أشغله! من شُغِل، وما أجنَّه! من جُنَّ، في ألفاظ. وهو في التفضيل أكثر من التعجب، كأزهى من ديك، وأشهر من غيره، وأشغل من ذات النحيين. واختار المصنف (يعني ابن مالك) أن نحو هذا وهو مالا يلبس لا يقتصر فيه على السّماع، وهو مذهب خطّاب المارديّ. والمصحح أنه لا يجوز إلّا حيث سمع، وهو قول الجمهور.

فابن مالك إذاً تبع خطّاباً في إجازة هذه المسألة بشرط أمن اللبس. قال خطّاب في الترشيح[6]: فإن قلت: ضُرِبَ زيدٌ ـ لم يجز أن تقول فيه: ما أَضرب زيداً! لأنه كان يلتبس بالفاعل. ولكن تقول: ما أَشدَّ ما ضُرِبَ زيدٌ! ولو قلت: ما أخوف زيداً! على أنه هو المخوف، وما أحمى زيداً! على أنه هو المَحمي لم يجز ذلك لالتباسه بالفاعل، إلّا أن يأتي من ذلك ما ليس فيه التباس. وقد ردّ على الرمادي قوله:

---

(١) أوضح المسالك ٣/٢٦٦. شرح الأشموني ٣/٢١.
(٢) تذكرة النحاة ٢٩٢. ارتشاف الضرب ٣/٤٣.
(٣) كتاب االدلائل وكتاب الترجمة سبق ذكرهما في مصنفات خطّاب.
(٤) أوضح المسالك ٣/٢٦٧.
(٥) المساعد ٢/١٦٢-١٦٣. انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٨٧.
(٦) تذكرة النحاة ٢٩٣.

ولا شبل أحمى من غزال كأنه   من الخوف والأحراس في حبس ضيغمِ

ولا عيب فيه عندي لقلة التباسه. وقد جاء مثله لكعب بن زهير في مدحه لرسول الله ﷺ حيث يقول:

فلهو أخوف عندي إذ أكلّمه   وقيل إنك مسلوبٌ ومقتولُ
من ضيغمٍ من ضراء الأسد مخدرُه   في بطن عثَّر غيلٌ دونه غيلُ

قال أبو حيان[1]: وتبع ابن مالك خطّاباً، فقال: وقد يبنيان من فعل المفعول إن أمن اللبس، نحو: ما أجنّه، وما أبخته، وما أشغفه! وهو في أفعل التفضيل أكثر منه في التعجب، كأزهى من ديك، وأشغل من ذات النحيين، وأشهر من غيره، وأعذر، وألوم، وأعرف، وأنكر، وأخوف، وأرجى - من شُهر، وعُذر، وليم، وعُرف، ونُكر، وخيف، ورُجي، وإذا لم يلبس فلا يقتصر فيه على السّماع، بل يحكم باطراده في فعل التعجب وأفعل التفضيل. انتهى.

المسألة الثالثة:

أجاز ابن مالك[2] أن يبنى فعلا التعجب من الأفعال التي يُدل على فاعلها بوزن (أفعَلَ) مما يفهم جهلاً، نحو: ما أحمقه، وما أهوجه، وما أرعنه، وما أنوكه! حملاً على ما أجهله! لتقاربهما في المعنى. وقال في التسهيل: ومن فِعْل (أفَعْلَ) مُفْهِمَ عُسْرٍ أو جَهْل.

قال ابن عقيل في شرحه[3]: كحمق ورعن ولُدّ إذا كان عسر الخصومة، وإن كان مذكرها على أفْعَل ومؤنثها على فعلاء، ناسبت في المعنى جَهِل وعسر، فجرت في التعجب مجراها، فقيل: ما أحمقه وأرعنه وألدَّهُ! وهو أحمقُ منه وأرعنُ وألدّ. وأكثر المغاربة عدّوا هذا في الشواذ. وما ذكره المصنّف ذكره خطّاب المارديّ. وقال بعض المغاربة: إنه يظهر من كلام سيبويه.

وقال خطّاب في الترشيح[4]: وأما قوله: ما أحمقه، وما أرعنه، وما أنوكه، وما ألدَّه! من الخصم الألدّ، فإنما جاز فيه هذا والاسم منه «أفعل» وهو في معنى العاهات والأدواء، لأنهم أخرجوه عن معنى العلم ونقصان الفطنة، وليس بلون، ولا خلقة في الجسد، وإنما هو كقولك: ما أنظره! تريد نظر الفكرة، وما ألسنه! تريد البيان والفصاحة.

---

(١) ارتشاف الضرب ٣/٤٥. انظر: شفاء العليل للسلسيلي ٦٠٦. همع الهوامع ٦/٤٢.
(٢) شرح الكافية الشافية ١٠٨٨.
(٣) المساعد ٢/١٦٣. انظر: شفاء العليل ٦٠٦.
(٤) تذكرة النحاة ٢٩٢.

المسألــة الرابعــة :

يجوز التعجب من كل فعل ثلاثي تنقله إلى (فَعُلَ) مضموم العين، فيصير غير متعدٍ أيضـاً، نحو: ضَرُبَ زيدٌ، في معنى ما أضربه. ولا يلزم فاعله أن يكون معرّفاً بالألف واللام. وإذا بنيته من فعلٍ معتلّ اللام من ذوات الياء قلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها كرَمُو الرجل، في معنى ما أرماه ! ومن كلام العرب: لسَرُوَ الرجل، في معنى: ما أسراه[1] !

وقد جعل ابن هشام هذه المسألة في باب نعم وبئس، تبعاً لابن مالك، فقال[2]: وكـل فعـل ثلاثي صالـح للتعجب منه فإنه يجوز استعماله على (فَعُلَ) بضم العين - إما بالإصالة كـ «ظرُف وشرُف» أو بالتحويل كـ «ضرُب وفهُم» ثم يُجرى حينئذٍ مجرى نِعْم وبئس في إفادة المدح والذمّ، وفي حكم الفاعل وحكم المخصوص، تقول: فَهُمَ الرجلُ زيدٌ. . .

وهذا الذي ذكره ابن هشام من حكم هذا الفعل مع فاعله هو مذهب الفارسي وأكثر النحويين، فيلحق بباب «نعم وبئس» ويثبت له جميع أحكامه. وذهب الأخفش والمبرد إلى أنـه يجوز إلحـاقـه بباب التعجب، فلا يلزم فاعله أل والإضمار. قال الشيخ خالد: وهو الصحيح. وعلى هذا يجوز لك في فاعل (فَعُلَ) المذكور أن تأتي به اسماً ظاهراً مجرداً من أل، وأن تجره بالباء الزائدة تشبيهاً بفاعل أفعَل في التعجب. نحو: فَهُمَ زيد[3].

قال أبـو حيان[4]: وحكى الأخفش الاستعمالين له في الكبير عن العرب، تقول: حَسُنَ الرجل، ولَحَسُنَ زيدٌ - في معنى ما أحسنه !

ويبدو أن خطّاباً في هذه المسألة تبع الفارسي ورأياً للأخفش، في إجراء هذا الفعل مجرى نعم وبئس - قال[5]: «لَفَعُلَ الرجلُ» هذا البناء يضمُ فيه عين كلِ فعل، وهو بمنزلة «نعم وبئس» لا يقع إلاّ على ما فيه الألف واللام خاصة، ولا يكون إلاّ من ثلاثي. تقول من كَتَب وفَهِم وحَسُن: لَكَتُبَ الـرجـلُ زيدٌ - وَلَفَهُمَ، ولَحَسُنَ - بضم العين للتعجب. والرجل: رفعَ بفعله، وزيدٌ: مبتدأ، وخبره فيما قبله. وإن شئت كان خبر مبتدأ مضمر، كما تقدم في نعم وبئس. واللام لام قسم، وإن شئت حذفتها، فقلت: كَرُمَ الرجلُ، وشَرُفَ الغلامُ - بمعنى ما أكرمه وأشرفه ! ولا يقع هذا الفعل في التعجب إلاّ على ما فيه الألف واللام خاصة في قول الأخفش ومن وافقه وقد رأيت في كتاب المقتضب[6] لأبي

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٥٨٩.
(٢) أوضح المسالك ٣/٢٨٠.
(٣) التصريح ٢/٩٨.
(٤) ارتشاف الضرب ٣/٢٧.
(٥) تذكرة النحاة ٢٩٢. ارتشاف الضرب ٣/٢٨.
(٦) المقتضب للمبرد ٢/١٤٩.

العباس (المبرد) أنه يجيز: كَرُمَ زيدٌ، وشرُفَ عمرو ـ وهو يريد التعجب. ولا أدري ما قوله.

ثم يفصِّل خطّاب في أحكام هذا الفعل، وطريقة استعماله من الأجوف والناقص، ومن ذلك قوله[1]: فإن كان موضع لامه واواً تركتها على حالها واواً، أو ياء قلبتها واواً لانضمام ما قبلها. تقول من دعا وهجا وغزا: لَدَعُو الرجّلُ، وهَجُوَ، وغَزُوَ بضم العين. وتقول من رمى وقضى: لَرَمُوَ الرجل ولَقَضُوَ، فتقلب الياء واواً لانضمام ما قبلها...

المسألــة الخامســـة:

ذكر خطّاب أنهم استغنوا بقولهم (أفْعَلُ الفِعْل فِعْلُه) للتعجب من الرباعي أو الألوان والعاهات، مما فقد شروط بناء باب (فَعُلَ) في التعجب.

قال في الترشيح[2]: فإن تعجبت من الرباعي فصاعداً أو الألوان والعاهات، فإنهم عدلوا فيه عن الأصل في هذا البناء، واستغنوا عنه بقولهم: أفْعَلُ الفعلِ فِعْلُه. تقول: أشدُّ الحمـرةِ حمرتُـه، وأسرعُ الانـطلاقِ انطلاقهُ، وأفحشُ الصّممِ صممُه. فالاسم الأول: مبتدأ، والثاني مضاف إليه، وما بعد المضاف إليه خبر الابتداء. وكان القياس أن يقولوا: لَفَحُشَ الصّممُ صَممُه، ولَشدَّت الحمرةُ حمرتُه. فيرفعونه من حيث رفعوا: لكَرُمَ الرجلُ زيدٌ، ولكنهم استغنوا عنه بما ذكرت لك.

(١٣) أسماء الأصوات

قال خطّاب في الترشيح[3]: تقول للشيء إذا رضيته بَخْ بَخْ ساكن الثاني لأنه معرفة. وبَخٍ بَخٍ منون مكسور لالتقاء الساكنين، وكذلك ما أشبهه من الأصوات الثنائية.

وقال أيضاً[4]: فإن كان الصوت المحكى ثلاثياً ساكن الوسط كسرت آخره لالتقاء الساكنين، ولم تنونه إن أردت المعرفة، وإن نكرت نونت، تقول: قال الغرابُ غاقِ، وقال الحجرُ طاقِ، وقال الغزالُ ماءِ. تريد المعرفة، ومعناه قال هذا الصوت بعينه. وإنَ نكرت نونت فقلت: غاقٍ وطاقٍ وماءٍ. والمعنى قال صوتاً يشبه هذا. انتهى.

---

(١) تذكرة النحاة ٢٩٣.

(٢) تذكرة النحاة ٢٩٣، ارتشاف الضرب ٢٧/٣، همع الهوامع ٤٤/٥.

(٣) ارتشاف الضرب ٢٠٠/٣.

(٤) ارتشاف الضرب ٢١٨/٣.

(١٤) من أسماء الأفعال

من أسماء الأفعال « حيَّ » بمعنى أقبل.

قال الرّضي[١]: يعدَّى بعلى نحو: حيَّ على الصلاة، أي أقبل عليها. وعن أبي الخطاب أن بعض العرب يقول: حيَّهل الصلاة [ومعناه ائتوا الصلاة] وقد جاء متعدياً بمعنى ائت، قال:

أنشأتُ أسأله ما بالُ رفقتِه حيَّ الحمُولَ فإن الركب قد ذهبا

قال البغدادي[٢]: وهو شاهد على أن حيَّ جاء متعدياً بمعنى ائت الحمول، جمع حِمْل بالكسر. وهذه رواية الجوهري في الصحاح[٣]. وكذا رواه خطّاب بن يوسف في كتاب الترشيح، وقال: أخذ يسأل غلامه: ما بال الرفقة ؟ وأين أخذت ؟ ثم قال له: حيَّ الحمُول ياغلام، أي ائتها وحثَّها. انتهى. نقله عنه أبو حيان في التذكرة.

أقول: ولم أجد هذا النقل في الجزء المطبوع من التذكرة لأبي حيان، فلعله ذكره في الأجزاء المفقودة من التذكرة.

(١٥) تصويبات لغوية

ذكر خطّاب أنه لا يجوز حذف «لا» من «ولا سيّما». قال[٤]: وقد أولعت به العامة، ولا يوجد ذلك في شعر فصيح البتة، وإنما يقول به المحدثون من الكتاب والشعراء، وهو لحن.

وقد ذهب أبو حيان مذهب خطّاب فقال[٥]: حذف «لا» من لا سيما. إنما يوجد في كلام الأدباء المولّدين، لا في كلام من يحتج بكلامه.

وفي الترشيح[٦] تقول: لا آتيك ما أنَّ في السماء نجماً، أي ما دام أن في السماء نجماً، أو ما كان أنّ، لأن هذا من مواضع الفعل، لأن «ما» تكون مع الفعل مصدراً، ولا يكون الاسم صلة لـ«ما». ومن قال من أصحابنا إن «أنّ» فعل ماض من الأنين فقد غلط، لأن النجم لايئن. ويجوز عندي أن يكون الأصل: ما عَنَّ في السماء نجمٌ، أي ما عرض وأبدل من العين همزة، لأن الهمزة والعين يبدل بعضها من بعض. انتهى.

(١) شرح الكافية للرضي ٢/٧٢.
(٢) خزانة الأدب ٦/٢٥١.
(٣) الصحاح (هلل) ١٨٥٤ وقائل البيت ابن أحمر.
(٤) تذكرة النحاة ٢٩٨.
(٥) ارتشاف الضرب ٣/٣٣٠.
(٦) ارتشاف الضرب ١/٥٢١.

(١٦) رأي في التضمين

تعرّض لموضوع التضمين عدد من العلماء القدامى، كما بحث فيه بعض المتأخرين وقد سجل الدكتور عباس حسن في كتابه «النحو الوافي»[١] بعض البحوث المقدمة إلى المجمع اللغوي القاهري حول «التضمين»، ثم كان قرار المجمع على النحو التالي[٢]:

« التضمين أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير، مؤدى فعل آخر أو ما في معناه، فيعطى حكمه في التعدية واللزوم » ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياس لا سماعي، بشروط ثلاثة:

الأول: تحقيق المناسبة بين الفعلين.

الثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس.

الثالث: ملاءمة التضمين للذوق العربي.

ويوصي المجمع ألّا يلجأ إلى التضمين إلّا لغرض بلاغي.

وقد كان لخطّاب الماردِيّ رأي في التضمين يتعلق بباب ظن وأخواتها، نقله السيوطي في موضوع «التضمين» من الأشباه والنظائر، جاء فيه[٣]:

وقال ابن هشام في تذكرته: زعم قوم من المتأخرين منهم خطّاب الماردِيّ، أنه يجوز تضمين الفعل المتعدي لواحد معنى صيّر، ويكون من باب ظن، فأجاز: حفرتُ وسط الدار بئراً، أي صيّرت. قال خطّاب: وليس «بئراً» تمييزاً إذ لا يصلح لـ«مِنْ». وكذا أجاز: بنيتُ الدار مسجداً، وقطعتُ الثوب قميصاً، وقطعتُ الجلد نعلاً، وصبغت الثوب أبيض، وجعل من ذلك قول أبي الطيب:

فمضت وقد صبغ الحياءُ بياضها   لوني كما صبغ اللُّجينُ العسجدا

لأن المعنى: صيّر الحياء بياضها لوني، أي مثل لوني.

وقال ابن هشام: والحق أن التضمين لا ينقاس.

وقال أبو حيان[٤]: والصحيح أن هذا كلّه من باب التضمين الذي يحفظ ولا يقاس عليه.

---

(١) النحو الوافي ٢/٥٦٤.

(٢) النحو الوافي ٢/٥٩٤.

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ١/٢٤٧. وانظر: ارتشاف الضرب ٣/٦٢، همع الهوامع ٢/٢٢٠.

(٤) همع الهوامع ٢/٢٢١.

مصـــادر البحـــث

١ ــ ارتشاف الضَّرب: أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. مصطفى النماس، الطبعة الأولى.

٢ ــ إشارة التعيين: عبد الباقي اليماني، تحقيق د. عبد المجيد دياب. الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٣ ــ الأشباه والنظائر: السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ـ مؤسسة الرسالة.

٤ ــ إصلاح المنطق: ابن السكيت، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر الطبعة الثالثة ١٩٧٠م.

٥ ــ الأعلام: الزركلي ـ دار العلم للملايين.

٦ ــ الاقتراح: للسيوطي، تحقيق د. أحمد قاسم، ١٩٧٦م.

٧ ــ إنباه الرواة: القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى.

٨ ــ أوضح المسالك: ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة، بيروت.

٩ ــ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: اسماعيل باشا البغدادي.

١٠ ــ ابن الباذش النحوي: د. دردير أبو السعود، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١١ ــ بغية الملتمس: الضبي، دار الكاتب العربي ١٩٦٧م.

١٢ ــ بغية الوعاة: السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، مطبعة الحلبي.

١٣ ــ البلغة في تاريخ أئمة اللغة: الفيروز آبادي، تحقيق محمد المصري دمشق ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.

١٤ ــ التاريخ الأندلسي: د. عبد الرحمن الحجي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية.

١٥ ــ التبيان في إعراب القرآن: العكبري، تحقيق علي البجاوي، مطبعة عيسى الحلبي ١٩٧٦م.

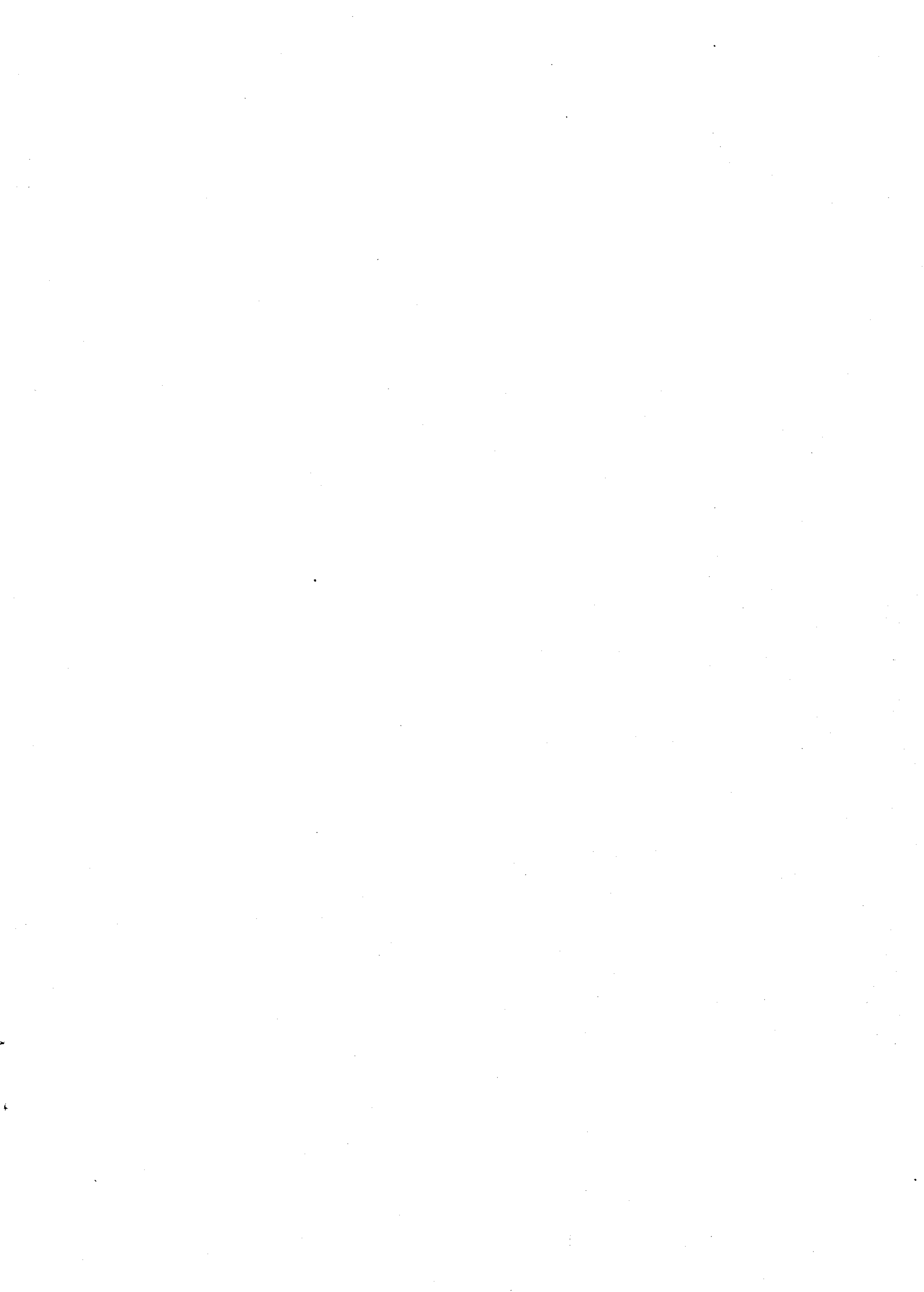
١٦ ــ تذكرة النحاة: أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

١٧ ــ التصريح على التوضيح: الشيخ خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية.

١٨ ــ التكملة لكتاب الصلة: ابن الأبّار، نشره عزت العطار الحسيني، مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٥م.

١٩ ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ابن أم قاسم المرادي، تحقيق د. عبد الرحمن سليمان، الطبعة الثانية، مكتبة الكليات الأزهرية.
٢٠ ـ جذوة المقتبس: الحميدي، الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦م.
٢١ ـ الجمل: الزجاجي، تحقيق د. علي الحمد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
٢٢ ـ الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، تحقيق طه محسن، بغداد ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.
٢٣ ـ حاشية يس الحمصي على التصريح.
٢٤ ـ خزانة الأدب: البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي.
٢٥ ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى.
٢٦ ـ دول الطوائف: محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.
٢٧ ـ سير أعلام النبلاء: الذهبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.
٢٨ ـ شرح أبيات مغني اللبيب: البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وزميله، دار المأمون للتراث، دمشق.
٢٩ ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه حاشية الصبان ـ دار إحياء الكتب العربية.
٣٠ ـ شرح الكافية: الرضي.
٣١ ـ شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، منشورات جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
٣٢ ـ شرح المفصل: ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية.
٣٣ ـ شفاء العليل في إيضاح التسهيل: السلسيلي، تحقيق د. الشريف عبد الله البركاتي الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
٣٤ ـ الصحاح: الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار.
٣٥ ـ الصلة: ابن بشكوال، الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦م.
٣٦ ـ ضياء السالك إلى أوضح المسالك: محمد عبد العزيز النجار، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.
٣٧ ـ طبقات النحويين واللغويين: الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.
٣٨ ـ ابن الطراوة النحوي: د. عياد الثبيتي، مطبوعات نادي الطائف الأدبي ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٣٩ ــ أبو الحسين بن الطراوة: د. محمد البنا، دار الاعتصام، القاهرة ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
٤٠ ــ فهرسة ما رواه عن شيوخه: ابن خير الإشبيلي ـ الطبعة الثانية ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٢م.
٤١ ــ كشف الظنون: حاجي خليفة.
٤٢ ــ المحتسب: ابن جنى، تحقيق علي النجدي ناصف وزميليه، الطبعة الثانية.
٤٣ ــ المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، منشورات جامعة أم القرى.
٤٤ ــ معجم البلدان: ياقوت الحموي، دار صادر ـ بيروت.
٤٥ ــ معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة ـ بيروت.
٤٦ ــ مغنى اللبيب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك وزميله، دمشق ـ الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.
٤٧ ــ المقتضب: المبرد، تحقيق د. محمد عبد الخالق عضيمة ـ القاهرة.
٤٨ ــ منجد الطالبين: أحمد عمارة، الطبعة الرابعة ١٤٠٨هـ
٤٩ ــ النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف بمصر، الطبعة الخامسة.
٥٠ ــ نفح الطيب: المقري، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م.
٥١ ــ هدية العارفين: اسماعيل باشا البغدادي، منشورات مكتبة المثنى.
٥٢ ــ همع الهوامع: السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم، دار البحوث العلمية، الكويت ـ الطبعة الأولى.



التعجب من فعل المفعول
بين المانعين والمجيزين

د/ سليمان بن ابراهيم العايد
الأستاذ المشارك ورئيس قسم الدراسات العليا العربية
في جامعة أم القرى

بسم الله الرحمن الرحيم

عُنِيَ أهل العربية بهذا الموضوع: فلم يخلوا مصنفاً من مصنفاتهم من إشارة إليه في أثناء حديثهم عن شروط فعلي أو صيغتي التعجب، بل قامت المناظرات العلمية من أجله، كالمناظرة التي أوردها علم الدين السخاوي (٦٤٣) في كتابه «سفر السعادة» في صحيفة ٥٨٠ وما بعدها. وأورد طرفاً منها أبو حيان (٧٤٥) في «التذكرة» في صحيفة ٥٩٩. وقد دارت بين أبي جعفر النحاس (٣٣٨) وأبي العباس بن ولّاد (٣٣٢) وهي مناظرة لا تخلو من مغالطة، وإلزام بما لا يلزم من قبل ابن ولّاد.

وهم حين يتحدثون عن التعجب من فعل المفعول، لا يقصدون التعجب بالواسطة، وإنما يقصدون التعجب مباشرةً، أما التعجب بواسطة «ما أشد» و«أشدد»، والإتيان بالمصدر، فلا يمنعون من ذلك اتفاقاً إذا كان المصدر مؤولاً من (ما) والفعل، لأنه لا يُوقِعُ في لبسٍ، أو صريحا ولم يُلْبس، جاء في تذكرة أبي حيان: «فإن قلت: ضُرِبَ زَيْدٌ، لم يجزأن تقول فيه: ما أَضْرَبَ زَيْدَاً!؛ لأنه كان يلتبس بالفاعل ولكن تقول: ما أَشَدَّ ما ضُرِبَ زَيْدٌ!، وما أَشَدَّ ضَرْبَ زَيْدٍ!»[1].

وقال ابن عقيل: وإن لم يعدم الفعل إلا الصَّوغ للفاعلَ، جيء به صلة لـ«ما» المصدرية، آخذةً ما للمتعجب منه بعد «ما أشدَّ» أو «أشدِدْ» ونحوهما، نحو: ما أكثر ما ضُرِبَ زَيْدٌ!، وأكثر بما ضُرِبَ زَيْدٌ!. ولا يؤتى بالمصدر (يعني الصريح) للإلباس، فإن لم يُلْبِس جاز، نحو: ما أَكْثَرَ شُغْلَ زَيْدٍ!، وأَكْثِرْ به!»[2].

---

(١) ص ٢٩٣.

(٢) المساعد ٢/١٦٥.

والخلاف الذي يرد في هذا البحث، بل يدور حوله. يتناول التعجب المباشر دون ما كان بواسطة «ما أشَدَّ» أو«أشْدِدْ» مأتياً بعدهما بالمصدر المؤول، الذي يدفع اللبس، ويرفع الشك، لورود الفعل المبني للمفعول صريحاً فيه.

وأما التعجب المباشر بدون هذه الواسطة بصيغتي «ما أَفْعَلَ» و«أَفْعِلْ». فهو الذي اشترطوا لإمكانه مباشرة عدم البناء للمفعول، لأن التعجب في نظر الجمهور إنما يكون من فعل الفاعل، لأن التعجب إنما يكون مما كثر حتى صار كالغريزة له، والضربُ ونحوه إذا وقع بالمحل فليس من فعل المفعول، إنما هو للفاعل، فلا يصير فعل غيره غريزة له، لأن الغريزة ما كان خِلْقَةً في المحل كالسواد والبياض، فإذا تكرر الفعل من الفاعل جُعل كالغريزة[1] حتى بالغ بعضهم فقال: «إنما معنى التعجب أن أجعل الفاعل مفعولاً»[2].

والبحث سيفصل الخلاف، ويشرحه، ويبيِّن أدلَّة كل فريق، ويؤصل منزعهم ومأخذهم. وبالله أستعين، فأقول:

التعجب أسلوبٌ من الأساليب الإنشائية، لا يُعْنَى به أهل البلاغة، لأنهم يقسمون أساليب الإنشاء إلى قسمين: إنشاء طلبي، وإنشاء غير طلبي. ويقصدون بغير الطلبي «مالا يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب، ويكون بصيغ المدح والذم، وصيغ العقود. والقسم، والتعجب، والرجاء، ويكون بـ«رُب» و«لعل» و«كم» الخبرية[3].

ولا يقصده البلاغيون بالنظر، ولا يخصُّونه بتبويب خاص، «لقلَّة المباحث البلاغية المتعلقة به، ولأن أكثر أنواعه في الأصل أخبار نُقِلت إلى معنى الإنشاء»[4].

وأفعال التعجب كأفعال المدح والذم، مثل «نعم» و«بئس» لإنشاء المدح والذم والتعجب، وقيل إنها أخبار تحتمل الصدق والكذب، ولهذا بُشِّر أعرابي ببنت، فقيل له: نِعْمَتِ المولودةُ، فقال: والله ما هي بِنِعْمَتِ المولودةُ»[5].

ويمر به الصرفيون مر الكرام عند ذكر معاني الصِّيغ، مثل معاني فَعُلَ، ومعاني أَفْعَلَ.

---

(١) شرح المفصل ٦/٩٤.

(٢) سفر السعادة ٥٨٦. وصاحب القول أبو جعفر النحاس.

(٣) معجم البلاغة العربية ٤٨٠.

(٤) بغية الإيضاح ٢/٣٢.

(٥) انظر بغية الإيضاح ٢/٣٢.

ويُعنىٰ به النحـويون، فيفـردونه بالتبويب، ويبحثون في صيغه، وشروط صوغه. وإعراب تلك الصيغ، وأحكام تقديم معموله وتأخيره، وغير ذلك من أحكام، كما يذكرونه في الحديث عن «أفعل» التفضيل، ويحيلون على الشروط التي ذكرت في فعلي التعجب، لاتفاقهما فيها.

والتعجب: «استعظام فعل فاعل ظاهر المزيّة، بسبب زيادةٍ فيه خفي سببها بحيث لا يتعجب مما لا زيادة فيه، ولا مما ظهـر سببه»[1]. ويُعرِّفه الرضي بأنه: «انفعال يعرض للنفس عنـد الشعـور بأمـر يخفىٰ سببه، ولهذا قيل: إذا ظهر السبب بطل التعجب»[2]. فالتعجب إنما يكون مما ندر من الأحكام، ولم تعرف علّته»[3].

وحين يطلقون فعلِ التعجب فالمراد به عندهم صيغتا «ما أفعله» و«أفعِل به»، إذ من المعلوم أن للتعجب صيغاً غير هاتين، بعضها سماعي وبعضها قياسي.

فالسماعي مثل قوله تعالى: ﴿**كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم**﴾[4]. وقوله ﷺ في حديث أبي هريرة: «سبحان الله، إن المؤمن لا ينجُس». وقول العرب « لله دَرُّه فارساً»، وقولهم «يالك من ليل» وما أنت جاره». «لله لا يُؤخر الأجل»[5]. وفي تذكرة أبي حيّان: «وقد تجيء عن العرب ألفاظ مختلفة مضمنة معنى التعجب، ليست مما يدخل تحت صيغة تلزمها أحكامها، فمن ذلك قولهم: «ما أنت من رجل، وسبحان الله، ولا اله إلا الله، وحسبك بزيد رجـلاً، ومنهـا: ما جاء باللام وبالتاء في باب القسم، ومنها: «فعُل» في باب «نِعمٍ وبئس»، إذا دخلت عليه اللام، نحو: لكرم الرجل»[6]. وقد عد بعض النحاة «فَعُل» صيغة قياسيةً. فيكون ـ على هذا ـ للتعجب ثلاث صيغ. قال ابن عصفور: «وللتعجب ثلاثة ألفاظ: ماأفعله، وأفعِل به، وفعُل»[7]. وقال الجوهري: «صور التعجب ثلاث: «ما أحسن زيداً وأسمع به، وكبرت كلمةً»[8].

---

(١) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٥٧٦، والأشموني ٣/١٦ ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية ١٤٣.

(٢) شرح الكافية ٢/٣٠٧ وانظر المرتجل ١٤٥ وانظر شرح المفصل ٧/١٤٢.

(٣) المرتجل ١٤٥.

(٤) سورة البقرة آية ٢٨.

(٥) انظر الملخص في ضبط قوانين العربية ٤٥٠.

(٦) ص ٤٦٦ ـ ٤٦٧ وانظر ص ٥٩٩.

(٧) المقرب ١/٧٢.

(٨) الصحاح (طمع).

والنحاة يخصون باب التعجب للصيغتين: «ما أفعَله» و«أفعِل به»، وأما فعُل فإن كل فعل ثلاثي استوفى شروط التعجب يجوز تحويله إلى فعُل، ليلحق بالغرائز للمبالغة والتعجب، فيستعمل استعمال «نِعم» و«بئس»، نحو: فَهُمَ الرَّجُلُ زيدٌ، ويصح تجريد فاعله من «أل» نحو: فَهُمَ زَيْدٌ»[1].

والشروط التي اشترطوها ثمانية:

١ ـ أن يكون فعلاً، فلا يبنيان من «الجلف» و«الحِمار»، ولا يُتعجب من «اللِّص»، فإن جاء ما يخالف فهو شاذ، نحو: ما أذرع المرأة، أي ما أخف يدها في الغزل، ومثل: ما أقمنه، وما أجدره.

٢ ـ أن يكون فعله ثلاثياً[2] مجرداً، فلا يبنيان من غيره، كدحرج، وضارب واستخرج، واختلفوا في صياغته من «أفْعَل»، وعلى هذا فقولهم: «ما أتقاه» شاذ لأنه من «اتَّقىٰ».

٣ ـ أن يكون متصرفاً تمام التصرف، فلا يبنيان من غيره، مثل «نعم»، و«بئس»، و«كاد»، و«يدع»، و«يذرُ»، و«هبْ».

٤ ـ أن يكون معناه قابلاً للتفاضل أي: للزيادة والنقصان، فلا يبنيان من مثل: «فَنِي» و«مَاتَ».

٥ ـ أن يكون الفعل تاماً، فلا يبنيان من نحو: «كان»، و«ظل»، و«بات»، و«كاد»، لأن الناقص لا يدل على الحدث، والتفضيل إنما يقع فيه.

٦ ـ أن يكون مثبتاً، فلا يبنيان من منفي، سواء كان ملازماً للنفي، نحو: ما نبس بكلمة، وما عاج بالدواء، أم غير ملازم، نحو: ما قام.

٧ ـ أن يكون الوصف منه مقيساً على «أفعل فعلاء» فلا يبنيان من «فَعِلَ» المكسور العين، الدال على الألوان، والعيوب الظاهرة، والحِلَى، مثل: عَرِجَ، وشَهِلَ، وخَضِر الزرْعُ.

٨ ـ أن يكون مبنياً للمعلوم، فلا يبنيان من نحو: ضُرِبَ، وهذا الشرط هو موضوع هذا البحث، والتفصيل فيه، وخلاف أهل العربية في التعجب منه آتٍ، إن شاء الله.

---

(١) المغنى لعضيمة ٧٢.

(٢) فعل التعجب يكون من «فَعَلَ»، قالوا: ما أقعده!، ويكون من «فَعِلَ»، نحو: ما أعلمه!، ويكون من «فَعُلَ»، نحو: ما أظرفه!. انظر الملخص في ضبط قوانين العربية ص ٤٥١.

ويقرر أهل العربية أن الفعل إذا فقد تمام التصرف، والتفاوت فلا يتعجب منه البته، ويتـوصل إلى التعجب مما سواهما بـ«أَشَدَّ» أو بـ«أَشْدِدْ» ونحوهما، ويؤتى بعدهما بالمصدر منصوباً أو مجروراً، إلا أن المصدر قد يكون صريحاً مما زاد على ثلاثة ومما وصفه المنقاس على «أفْعَلَ فَعْلاَء» ويكون مؤولا من المنفي والمبني للمفعول، وأما الناقص فمن قال: له مصدر، فيأتي به صريحاً، ومن قال: لا مصدر له، أتى به مؤولاً.

وأما مالا فعل له، فقيل: لا يتعجب منه، وقيل: يتعجب منه، ويؤتىٰ بعد «ما أَشَدَّ» أو «أَشْدِدْ» بمصدره الصناعي، نحو: ما أَشَدَّ حمارِيته.

ونحن في بحثنا هذا، لم نورد ما أوردناه ـ وهو واضح ـ إلا من باب تقرير الواضح، لما سيبني عليه فيما بعد من أحكام، وأما فعل المفعول فأول ما يقال فيه تعيين المراد منه.

لا نقصد بفعل المفعول: الفعل الذي لم يسم فاعله، أو الفعل المبني للمجهول. بل لا نفـرق بين «ضُرِبَ عَمْرٌو» و«ضَرَبَ زيدٌ عمراً» لأن التعجب ـ كما يقول الجمهور ـ لا يكون إلا من الفاعل لا من المفعول، وقد استدرك الرازي على الجوهري، فقال: «تعليله يوهم أنه إذا سُمِّي فاعله يجوز، وليس كذلك، فإنك لو قلت: ضَرَبَ زيدُ عمراً، وقلت: «ما أضْرَبَ عمراً» لم يجز، لأن التعجب إنما يجوز من الفاعل لا من المفعول»[1].

وقد ذهب أهل العربية في جواز التعجب من فعل المفعول بدون واسطة «أشدَّ» أو «أشْدِدْ» إلى أقوال:

١ ـ المنع مطلقاً. وهو مذهب جمهور النحويين، ومنهم البصريون، وهو ظاهر كلام سيبويه.

٢ ـ الجواز مطلقاً، وهو المشهور عن الكوفيين، كما سيأتي.

٣ ـ الجـواز إذا كان الفعـل ملازماً لصيغة (فُعِل) نحو: عُنِيتُ بحاجتك، وزُهِيَ علينا، فيجيز: ما أعناه بحاجتك، وما أزهاه علينا[2].

٤ ـ الجواز إذا أُمِنَ اللَّبْسُ، وهذا مذهب المحققين من النحاة، كخطّابٍ وابن مالك[3].

---

(١) مختار الصحاح ٣٤١.

(٢) أوضح المسالك ٣/٧٥.

(٣) شرح الكافية الشافية ١٠٨٦ـ١٠٨٧ ورأي خطّاب في تذكرة أبي حيان ص ٣٧٨، ٢٩٣ـ٢٩٤.

وقد زعم عبد القاهر الجرجاني أنه لم ير للمانعين علة لمنعه أكثر من أنه يؤدي إلى اللبس[1]. ورجع المنع ـ في نظره ـ إلى علتين:

١ ـ اتفاقهم على أن التعجب أصله أن يدخل فيما هو غريزة.

٢ ـ أن همزة فعل التعجب همزة تعدية.

والحق أن غير عبد القاهر قد سبقه إلى التنبيه إلى هاتين العلتين وكأني بعبد القاهر لم يطلع على كلامه.

فالذين منعوا أن يصاغ التعجب من الفعل الواقع على المفعول قالوا:

١ ـ إن فعل التعجب وأفعل التفضيل إنما يصاغان من الفعل اللازم، ولهذا يقدر نقله من «فَعَلَ» و«فَعِلَ» المفتوح العين ومكسورها إلى «فَعُلَ» المضموم العين[2].

فالفعل في قولهم: ما أفعله، يقع النقل منه عن فعل غير متعد يدل على ذلك مساواة الفعل المتعدي الفعل غير المتعدي فيه، وذلك في قولنا: ما أحسن زيداً!، وما أضرب عمراً!. فحسن غير متعد، فإذا زيدت عليه الهمزة تعدى إلى مفعول واحد، كما أن سائر الأفعال غير المتعدية كذلك، نحو: قام زيدٌ وأقمته، فلو كان النقل عن الفعل المتعدي في هذا الباب، لوجب أن يتعدى الفعل المتعدي فيه إلى مفعول واحد إلى مفعولين، وفي امتناعه من ذلك دلالة على أن النقل وقع من فعل غير متعد»[3].

قال ابن جني: «وكذلك نعتقد في الفعل المبني منه فعل التعجب أنه قد نقل عن «فَعَلَ» و«فَعِلَ» إلى «فَعُلَ» حتى صارت له صفة التمكن والتقدم، ثم بني منه الفعل، فقيل: ما أفعله، نحو: ما أشعره، إنما هو من «شَعُرَ»، وقد حكاها أيضاً أبو زيد، وكذلك: ما أقتله وأكفره، وهو عندنا من «قَتُلَ» و«كَفُرَ» تقديرا، وإن لم يظهر في اللفظ استعمالاً»[4].

---

(١) المقتصد ١ / ٣٨٣.

(٢) زاد المعاد ١ / ٩٠ وفي تذكرة أبي حيان ص ٤٦٧: «إن كان الفعل متعدياً رددته إلى غير المتعدي، ثم نقلته بالهمزة التي للتعجب، فصيرته متعدياً، وصفة الرد أن ترده إلى باب «فَعُلَ» اللازم، فترد «جَهِلَ» إلى «جَهُلَ» و«بَرَدَ» إلى «بَرُدَ»، ثم تُدخل الهمزة، فتقول: ما أجهل الرجل، وما أبرد الماء، كذا حكى الرماني».

وقال الفارسي: «إن الأفعال المتعدية تساوي الأفعال غير المتعدية في التعجب، وذلك أن الفعل ليس يقع في هذا الباب حتى يكثر من فاعله، فيصير بذلك بمنزلة ما كان غريزة، وهذا الضرب من الأفعال هو غير متعد، فجعل الفارسي زوال التعدي عنه لوقوعه في هذا الباب دون أن ينقل من صيغة إلى غيرها». ص ٤٦٧ـ٤٦٨ من التذكرة.

(٣) العضديات ١٣٤ـ١٣٥ مسألة (٦١).

(٤) الخصائص ٢ / ٢٢٥.

وقال عبد القاهر: «اتفقوا على أن التعجب أصله أن يدخل فيما هو غريزة، ولذلك حملوه على فَعُلَ، وجعلوه علماً له في نحو: قَضُوَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وعلُم الرَّجُلُ عَمْرٌو. وقالوا: إن الأفعال التي لا تكون غريزة لا يدخلها التعجب إلا بعد أن تجري مجرى الغريزة، بأن يتكـرر وقوعها من أصحابها، أو تقع منهم على صفة تقتضي تمكنهم فيها، فلا يقال: ما أضْرَبَ زيداً، وهو ضارب ضربة خفيفة، لا، بل يقال ذلك إذا كثر هذا الفعل، أو وقع بقوة، وصدر على حد يوجب فضل قدرة منه عليه، وإذا ثبت هذا الأصل وجب الامتناع عن التعجب في فعل المفعول، لأن الفعل يصح أن يصير كالغريزة والعادة للفاعل الذي منه يوجد، فأما المفعول فلا يتصور فيه ذلك، إذ لا يكون وقوع الفعل على زيد من غيره غريزة له على الحقيقة، كيف ولاحظَّ له في إيجاد الفعل؟! وأكثر ما يمكن أن يقال: إنه يعتاد الضرب بمعنى يَمْرُنُ على احتماله، واحتمال الفعل الواقع من الغير عليه معنى خارج عن الفعل، فلا يصير الفعل متمكناً فيه تمكن الغريزة، لكونه محتملاً له، فلو جاز أن يكون فعل غيرك غريزة لك لجاز أن يكون سواد عمرو صفة لزيد، وخلقةً له، مع كونه أبيض، فلما كان كذلك لم يبن فعل التعجب من فعل المفعول، إذ كان يؤدي إلى أن يقال: ضَرُبَ زيدٌ، بمعنى صار فعل غيره غريزة له. وذلك محال كما ترى»[1].

والخلاصة أن «همزة أفْعَلَ» لتعدية ما كان لازماً بالأصالة، نحو: ما أحسنه. أو لتقوية ما صار لازماً بالنقل إلى «فَعُلَ» إلى مفعول غير مفعوله الأول، وهو فاعل أصل الفِعْلِ، نحو: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً في: ما أضْرَبَ زيداً لعمروٍ!»[2]. كما يتضح فيما يأتي.

٢ ـ ولهذا اللزوم يُعدى بالهمزة إلى المفعول، فالهمزة للتعدية، كقولك: ما أظرف زيداً، وأكرم عمراً!. وأصلهما من ظَرُفَ وكَرُمَ. قالوا: لأن المتعجب منه فاعل في الأصل، فوجب أن يكون فعله غير متعدٍ، قالوا: وأما نحو: ما أضْرَبَ زَيْداً لعمروٍ!، فهو منقول من «فَعَلَ» المفتوح العين إلى «فَعُلَ» المضموم العين، ثم عُدي ـ والحالة هذه ـ بالهمزة. قال عبد القاهر:

«إن فِعْلَ التعجب منقول بالهمزة من غير التعدي، فقولك: ما أحسن زيداً! بمنزلة: عمروٌ أذهب زيداً. في أنك نقلته من «حَسُنَ» بمعنى: شيء جعله حسناً، كما أن: عمرٌو أذهب زيداً بمعنى جعله ذاهباً، ولا يصح النقل للتعدية في فعل المفعول، لأن الغرض فيها

(١) المقتصد ١/٣٨٣ـ٣٨٤.

(٢) شرح الكافية ٢/٣١٠.

جَعْلُك غيرك فاعلاً لفعل، من شأن ذلك الفعل أن يوجد منه، كقولك: أذْهَبْتُ زيداً، أي: حملتُه على الذهاب، وجعلته يفعل، فالذهاب فعل زيدٍ إلا أنه كان تاركاً له، فحملته عليه، أو عاجزاً عنه، فأعنته على فعله، فكل فعل متعد كان تعديه بنقل الهمزة، فالمفعول فيه فاعل في المعنى والأصل، والمفعول القائم مقام الفاعل في قولك: ضُرِبَ زَيدٌ، لاحظَّ له في الفعل بوجه، إذ لا يتصور أن يكون لزيد في قولك: «ضُرِبَ زيدٌ» فعلَ تحمله عليه، وتجعله فاعلاً له، لأنه بمنزلة قولنا: أُوقِعَ به الضربُ، فالفعل لمَنْ أوقعه دون زيدٍ، فأنت إذاً تحاول بتعدية ضُرِبَ أن تجعل زيداً فاعلاً. وهذا الفعل الذي تزعم أنك تُعديه يقتضي أنه مفعول، فهما في طرفي نقيض وإذا ثبت هذا، وكان فعل التعجب منقولاً بهمزة التعدي. ثبت أنه لا يجوز إدخاله على فعل المفعول، فلا يصح: ما أَضْرَبَ زيداً! بمعنى ما أكثر ضرب غيره له، لأن «أَفْعَلَ» وضع بمعنى جعله فاعلاً على إيجاد الفعل لا بمعنى جعله مفعولاً، وصيرَه يُوقِعُ به الفعل، فاعْرِفه»[1]. وقد بنوا على هذا دليلاً آخر. فقالوا:

٣ ـ الدليل على ذلك مجيئهم باللام، فيقولون: ما أَضْرَب زيداً لعمرو!، ولو كان باقياً على تعديه لقيل: ما أَضْرَبَ زيداً عمراً!، لأنه متعدٍ إلى واحد بنفسه، وإلى الآخر بهمزة التعدية، فلما أن عَدَّوْه إلى المفعول بهمزة التعدية، عَدَّوْه إلى الآخر باللام، فهذا هو الذي أوجب لهم أن قالوا: إنهما لا يُصاغان إلا من فعل الفاعل، لا من الفعل الواقع على المفعول. «وفي امتناعهم من إجازة: ما أَضْرَبَ زَيْداً عمراً! حتى يقولوا: لعمرو دلالة على أن النقل وقع من فعل غير متعدٍ»[2].

وقال ابن جني في الخاطريات مسألة «ما أَضْرَبَ زيداً لِعَمْرو!» فذا يدل على أن «أَفْعَلَ» التعجب لا يُبنى إلا من غير متعدٍ، وهو «فَعُلَ». ألا تراه لو كان «أَضْرَبَ» هنا منقولاً من «ضَرَبَ» هذه المتعدية لوجب بعد النقل أن يتعدى إلى مفعولين، فيقول: ما أَضْرَبَ زيداً عمراً!، أي: جعلته يضربه، فحاجته إلى اللام يدل على ضعفه، وأنه ليس منقولاً من «ضَرَبْتُ» هذه المتعدية. بل من «ضَرُبْتَ» كقولك: «ظَرُفْتَ»، وعليه حكاية الكوفيين. فيما رويناه عن ابن مِقْسَمٍ، عن ثَعْلَب: ضَرُبَتِ اليَدُ! أي: جاد ضَرْبُها»[3].

(١) المقتصد ١/٣٨٤.
(٢) انظر العضديات ١٣٥ مسألة (٦١).
(٣) ص ٧٥-٧٦.

هذا إذا كان الفعل الثلاثي متعدياً بنفسه إلى مفعوله، أما إن كان متعدياً بحرف الجر[1]، مثل: رغب زيدٌ في عمرو، فيعدى كما كان في الثلاثي يتعدى، إذ ليس «تحت إعماله بحرف الجر منزلة أنزل منه فينحطّوا إليها، فلما لم يجدوا ذلك [لم] يبلغوه فأقاموا عليه، كما أنهم لما قالوا: مررت بزيدٍ، ثم بنوا منه اسم الفاعل قالوا: هذا مارٌّ بزيد، فعدوا اسم الفاعل بالحرف كما عدوا الفعل به، وإن كنا نعلم ضعف اسم الفاعل في التعدي عن الفعل، ألا تراك تقول: ضَرَبْتُ زيداً، وأنا ضَارِبُ لزيدٍ، لكنهم لم يجدوا تحت حرف الجر منزلة فَيَنْحَطُّوا إليها مع اسم الفاعل»[2].

٤ ـ ومما يدل على النقل أن الفعل إذا زاد على ثلاثة أحرف لم يدخل في هذا الباب، لأنه يلزم أن تزاد عليه الهمزة التي وضعت للتعدي، فإذا زيدت عليه الهمزة. وهو على أكثر من ثلاثة أحرف خرج عن الأمثلة التي تكون عليها الأفعال إلى ماليس في كلامهم، فلذلك رُفض إدخال الأفعال التي تقع عبارات عن الألوان في هذا الباب، لأنها تقع على أكثر من ثلاثة أحرف، نحو: أبيض، وأبياض. واشهب واشهاب. وما امتنع من ذلك في قولهم: ما أفعله، امتنع من «أفْعِلْ به» وهو أفْعَلُ من كذا، لإجرائهم الأبنية الثلاثة مجرىً واحداً، فهذا

---

(١) وقد فصل ابن عقيل القول فيما كان مفعولاً قبل التعجب، فقال: «يُجر ما تعلق بفعلي التعجب إن كان غير ظرف، وحال، وتمييز بـ«إلى»، إن كان فاعلاً في المعنى، نحو: ما أحب زيداً إلى عمرو !، والمعنى: يحب عمرٌو زيداً حُباً بليغاً، وكذا: أحبب بزيد إلى عمرو !.

فإن كان غير فاعل في المعنى، وأفهم علماً أو جهلاً جُر بالباء، نحو: ما أعرف زيداً بعمرو !، وما أجهله ببكر !، وما أبصر خالداً بالشعر !،، وأبصر بعمرو بالفقه !، وأجهل بخالد به !.

وإن لم يفهم علماً أو جهلاً، وكان متعدياً بنفسه، جروه باللام، نحو: ما أضرب زيداً لعمرو !، وما أنصرني له !، وأضرب بزيد لعمرو !، وأنْصِر بي له !.

وإن كان متعدياً بحرف جر، جُر بحرف الجر نفسه (عُدي بالحرف الذي كان يتعدى به)، نحو: ما أزهدَ زيداً في الدنيا !، وما أبعده عن الشر !، وما أصبره على الأذى !، وكذلك «أفْعِلْ».

وإن كان متعدياً لمفعولين، جُر أولهما، ونصب الآخر، نحو: ما أكسىٰ زيداً للفقراء الثياب !، وما أظَنَّ عمراً لبشرٍ صديقاً ! من قولك: كسا زيدٌ الفقراء الثياب، وظن عمرو بشراً صديقاً. والناصب للمفعول مدلول عليه بـ«أفعل» لا به عند البصريين، تقديره نحو: يكسوهم الثياب، ويظنه صديقاً، وخالف الكوفيون، فجعلوا ناصبه فعل التعجب. المساعد ٢/١٥٨-١٥٩ وانظر ٢/١٨٧.

والتركيب جائز عند الفريقين من غير شرط، واختلفوا في تخريجه، فاتفقوا على أن نصب ما كان فاعلاً بـ«أفْعَلَ»، وأجاز البصريون تعديته إلى أحد مفعوليه باللام، نحو: ما أكساك لعمرٍو أو للثياب، وإن جاء من كلامهم: ما أكساك لعمرٍو الثياب، فعلى تقدير عامل، أي: يكسوهم الثياب.

وقال الكوفيون: تعدي «أفْعَلَ» بعد نصبه ما كان فاعلاً إلى الأول باللام، وإلى الثاني بنفسه.

وأما باب «ظن» فاقتصر فيه البصريون على الفاعل، نصبوه بـ«أفْعَلَ» ولم يعدوه إلى شيء من المفعولين، لا بحرف ولا بنفسه، وقال الكوفيون: يذكر المفعولان، ثم إن لم يُلبس عُديَ باللام للأول، وبنفسه للثاني، كالمثال السابق، وإن ألبس عُديَ لكل باللام، نحو: ما أظن زيداً لأخيك لأبيك !، أصله: ظن زيدٌ أخاك أباك. المساعد ٢/١٥٩-١٦٠.

(٢) الخاطريات ٧٦-٧٧.

وجه الامتناع من قولهم: ما أبيضه، ومن قولهم: هو أبيض من كذا.

وقد وجدناهم استعملوا حروفاً من هذا الباب على «ما أفْعَلَهُ»، فقالوا للأنوك: ما أنوكه، وحروفاً نحو هذا، ووجدناهم أيضاً يحذفون من الأفعال المزيدة في هذا الباب، ويقولون: ما أعطاه للخير!، وما أولاه بالجميل!، فالهمزة التي كانت في «أعطى» وقد حذفت، وهذه التي في «أعطاه» غيرها. يدل على ذلك أن الأمر فيه لا يخلو من أن تكون: هِيَ هِيَ، أو غيرها. فلو كانت التي كانت في أصل الكلمة في قولهم: «أعطى زيداً عمراً»، لوجب أن يتعدى في التعجب إلى المفعولين اللذين كان يتعدى إليهما في «أعطيت زيداً درهماً»، فلما لم يتعد هذا التعدي، وإنما تعدى إلى مفعول واحد، علمت أن تلك التي في قولهم: أعطيت زيداً درهماً، قد حذفت واجتلبت همزة أخرى. وهي التي تكون للتعدي في هذا الباب، فتبينت من هذا أنهم قد حذفوا الزيادة من هذا الباب. وحذفوا الزيادة أيضاً حذفاً مطرداً في باب ترخيم التحقير، في نحو: أسود وسويد، وحارث وحريث، وحذفوها أيضاً في التكسير في نحو: ظَريف، وظُرُوف، فإذا كَثُر حذفُهم في هذه الأبواب، وفي باب التعجب، لم ينكر أيضاً أن يقول قائل: إن الزيادة التي في باب الألوان تحذف في باب التعجب،، ويستعمل فيه «هو أفعل من كذا»، كما استعملوا في: «ما أنوكه»، و«وما أحمقه»، وحروف نحوهما، ويستدل على ذلك من كلامهم بما أنشده أحمد بن يحيى، عن ابن الأعرابي:

يالــيتـني مِثــلُك في الـبـياض ... أبـيضُ من أخـت بني إبَـاضِ
جاريـة في رمـضـانَ المـاضي ... تقـطِّع الحـديث بالإيماضِ

وقد يجوز له أن يتناول أيضاً ما يروىٰ لِطَرَفَة في قوله:

إن قلت... نصر فنصر كان شرَّ فَتًى ... فيهـم وأبـيضـهـم سربـال طبَّـاخ

فإذا ساعد القياس الذي ذكرته. وورد في السماع، لم يكن مستعمله معيباً، وإن كان غيره أشيع وأكثر[1].

وقد ذهب الكوفيون إلى جواز صياغة «ما أفْعَلَ» و«أفْعِلْ» من فِعل المفعول، وأجازوا التعجب مباشرة منه، وتابعهم بعض المتأخرين، واستدلوا بـ:

---

(١) العضديات ١٣٥-١٣٦ مسألة (٦١).

أ ـ كثرة هذا في كلامهم، نثراً ونظماً، مما يمنع حمله على الشذوذ لأن الشاذ ما خالف استعمالهم، ومُطَّردَ كلامهم، وهذا غير مخالف لذلك[1]. ومن الألفاظ التي بني فيها التعجب[2] من فِعْلَ المفعول:

١ ـ ما أجنه ![3].

٢ ـ ما أشغله !، وأشغل من ذات النَّحْيين[4].

٣ ـ ما أبغضه إلي ![5].

٤ ـ هذا الشيء أحب من كذا. وما أحبه إلي ![6].

٥ ـ هذا المكان أخشى من هذا. أي أخوف[7] أو أشد خوفاً.

٦ ـ ما أبركه !، جاء فعل التعجب على نية المفعول[8].

٧ ـ هو أجدُّ منك[9].

٨ ـ ما أعجبه برأيه ![10].

---

(١) زاد المعاد ١/٩٢.

(٢) لم أميز التفضيل عن التعجب، لأن حكمهما واحد.

(٣) انظر الصحاح (جنن) ٢٠٩٣ واللسان (جنن) وسفر السعادة ٥٩٥ـ٥٩٨.

(٤) انظر مجمع الأمثال ١/٨٠، ٨٢ وفيه ١/٨٤ «وأما ما أشغله ! فلا ريب في شذوذه، لأنه إن حُمل على الاستشغال ـ كان شاذاً، وإن حُمل على أنه من المفعول فكذلك».

(٥) في سيبويه ٤/٩٩ ـ ١٠٠ «ما أبغضه إلي ! إنما تريد أنه مبغض إليك، كما أنك تقول: ما أقبحه، وإنما تريد أنه قبيح في عينك، وما أقذره ! إنما تريد أنه قذر عندك. . . تقول: ما أبغضه إلي !. وقد بغض، فجيء على «فَعُل» و«فَعِل» وإن لم يستعمل». وانظر مجمع الأمثال ١/٨٢ وفيه ١/٨٥ «ما أبغضه إلي !. يكون من البغيض بمعنى المبغض، أي: ما أشد إبغاضي له». وانظر الصحاح (بغض).

(٦) في مجمع الأمثال ١/٨٥ «ما أحبه إلي !. إن جعلته من حببتُه أحبه، فهو حبيب ومحبوب، كان شاذاً، وإن جعلته من أحببته فهو محب، فكذلك».

(٧) اللسان «خشي»، وفيه «جاء فيه التعجب من المفعول، وهذ نادر، وقد حكى سيبويه منه أشياء قال العجاج:

قطعت أخشاه إذا ما أحبجا

(٨) اللسان (برك).

(٩) اللسان (جدد)، وفيه: «وقد جد، وهو أجد منك، أي: أحظ، قال ابن سيده: فإن كان هذا من مجدود فهو غريب، لأن التعجب في معتاد الأمر، إنما هو من الفاعل لا من المفعول، وإن كان من جديد، وهو حينئذ في معنى مفعول، فكذلك أيضاً، وأما إن كان من جديد في معنى فاعل، فهذا هو الذي يليق بالتعجب، أعني: أن التعجب إنما هو من الفاعل في الغالب، كما قلنا.

قال أبو زيد: رجل جديد: إذا كان ذا حظ من الرزق، ورجل مجدود مثله».

(١٠) في مجمع الأمثال ١/٨٥ «من الإعجاب لا غير، يقال: أُعجب فلان برأيه، على ما لم يُسم فاعله، فهو معجب». وانظر الصحاح (عجب) ١/١٧٧ واللسان (عجب).

٩ ـ ما أزهى زيداً !، وأزهى من ديكٍ[1].

١٠ ـ ما أعناه بحاجتك ![2].

١١ ـ أعذر منه[3].

١٢ ـ ألوم منه[4].

١٣ ـ أشهر منه[5]، ومنه: أشهر من الأبلق[6].

١٤ ـ ما أسرني بكذ وكذا ![7]، وأنا أسر بهذا منك[8].

١٥ ـ هذا الشيء أهوى إلي من كذا، أي: أحب إلي[9]، قال أبو صخر الهذلي:

ولـليلة منهـا تعــود لنــا ... في غير ما رفــث ولا إثــم

---

(١) مجمع الأمثال ١/٨٢ وفيه ١/٨٤ عن ابن دريد: يقال: زها الرجل يزهو زهواً، أي: تكبر ومنه قولهم: ما أزهاه !، وليس هذا من «زُهي»، لأن ما لم يُسم فاعله لا يتعجب منه. هذا كلامه، وأمر آخر، وهو: أن بين قولهم: «ما أشغله !» و«ما أزهاه !» إذا حمل على «زُهي» فرقاً ظاهراً، وذلك أن المزهو ـ وإن كان مفعولاً في اللفظ ـ فهو في المعنى فاعل، لأنه لم يقع عليه فعل من غيره، كالمشغول الذي شغله غيره، فلو حُمِلَ «ما أزهاه !» على أنه تعجب من الفاعل المعنوي لم يكن بأس».

وفي اللسان (زهو): «وقال ثعلب في النوادر: زُهي الرجل، وما أزهاه ! فوضعوا التعجب على صيغة المفعول، قال: وهذا شاذ، إنما يقع التعجب من صيغة فعل الفاعل، قال: ولها نظائر، وقد حكاها سيبويه».

وفيه عن ابن السكيت: «زُهيتُ وزهوت، ثم قال: وفيه لغة أخرى عن ابن دريد: زها يزهو زهواً، أي: تكبر، ومنه قولهم: «ما أزهاه !». وليس هذا من زُهي، لأن مالم يُسم فاعله لا يتعجب منه. . . وقال خالد بن جنبة: زها فلان: إذا أعجب بنفسه».

«وزُهيَ» من الأفعال التي لازمت البناء للمفعول على المشهور، يتكلم بها على سببيل المفعول، وإن كان بمعنى الفاعل. انظر اللسان (زهو)، وانظر شرح الكافية الشافية ٢/١٠٨٦-١٠٨٧.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٨٦-١٠٨٧.

(٣) شرح المفصل ٦/٩٤، ٩٥.

(٤) شرح المفصل ٦/٩٤، ٩٥.

(٥) شرح المفصل ٦/٩٤، ٩٥.

(٦) مجمع الأمثال ١/٨٠.

(٧) سفر السعادة ٥٩٨ وقد تأوله السخاوي على وجهين:

أ ـ أن يكون ملازماً للبناء للمفعول، مثل «جُنَّ»: ما أجنه.

ب ـ أن يكون تعجباً من «سار» كما يقال: زيد سار، أي: حَسَنُ الحال في نفسه، وأهله، وماله، وفرس سار، أي: حَسَنُ الحال في جسمه ولحمه، وضيعة سارة، بمعنى آهله عامرة، فيكون سار بمعنى قولك: «ذو سرور» ثم يتعجب منه على هذا، كما قالوا: عيشة راضية، أي: ذات رضىً، ورجل طاعم كاس، أي: ذو طعام وكسوة، قال الحطيئة:

دع المكارم لا ترحل لبغيتها ... واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

فيكون «ما أسرني» جارياً على ما قدمنا غير خارج عما رتبنا.

(٨) شرح المفصل ٦/٩٤.

(٩) الصحاح (هوى) ٢٥٣٨.

أهــوىٰ إلى نفسي ولــو نزحت ... مما ملكــت ومــن بني سهــم[1]

١٦ ـ ما أمقته إلي ![2]، وما أمقته عندي ![3].

١٧ ـ ما أشهاها ![4].

١٨ ـ قول بعض العرب : « ما أملأ القربة ! »[5].

١٩ ـ ما أولعه بالشيء ![6].

٢٠ ـ مما يحتمل ما أنشده ابن الأعرابي:

ومــا ضم زيد من مقيم بأرضــه ... أخــل إلـيه من أبـيه وأفـقــرا[7].

٢١ ـ أعرف[8].

٢٢ ـ أنكر[9].

٢٣ ـ أرجىٰ[10].

٢٤ ـ أهيب[11].

٢٥ ـ أرهب[12].

٢٦ ـ هذا أخصر من هذا، وهو من «اختصر» مبنياً للمفعول[13].

---

(١) الصحاح (هوى) ٢٥٣٨ وشرح أشعار الهذليين ٩٧٤.

(٢، ٣) سيبويه ٤/٩٩ ـ١٠٠ وفيه: «إنما تريد أنه مقيت. . . فكان «ما أمقته !». . . على «فَعُلَ» وإن لم يستعمل». وانظر التعليق على «ما أبغضه إلي».

وواضح من هذا أن مذهب سيبويه لو تُعجب من المفعول لوقع اللبس بينه وبين الفاعل، فقال سيبويه: ما تعجب منه من المفعول كأنه يقدر له فعل، فإذا قال: ما أبغضه إلي، فكأن فِعْلَه «بغض» وإن لم يستعمل». هامش كتاب سيبويه ٤/٩٩ ـ١٠٠ نقلاً عن شرح السيرافي. وانظر المقرب ١/٧١.

(٤) سيبويه ٤/٩٩ وفيه: «أي: هي شهية عندي، كما تقول: ما أحظاها، أي: حظيت عندي».

(٥) مجمع الأمثال ١/٨٢. وفيه ١/٨٥ «إن حملته على الامتلاء أو على المملوء كان شاذاً».

(٦) المقرب ١/٧١ وزاد المعاد ١/٩١.

(٧) اللسان (خلل) وفيه: «أخل ههنا أفعل من قولك: خل الرجل إلى كذا: احتاج، لا من «أخل»، لأن التعجب إنما هو من صيغة الفاعل لا من صيغة المفعول، أي: أشد خلةً إليه، وأفقر من أبيه».

(٨) شرح المفصل ٦/٩٤.

(٩) شرح المفصل ٦/٩٤.

(١٠) شرح المفصل ٦/٩٤.

(١١) شرح المفصل ٦/٩٤، وشرح قصيدة كعب بن زهير ٢٨١.

(١٢) شرح قصيدة كعب بن زهير ٢٨١.

(١٣) المساعد ٢/١٦٦، وأوضح المسالك ٣/٧٥ وفيه شذوذان.

٢٧ ـ أحمد من أسماء رسول الله ﷺ[١]. ويقولون: العود أحمد[٢].

٢٨ ـ أخوف. في قول كعب بن زهير في مدح رسول الله (ﷺ):

فلهـوَ أخـوفُ عنـدي إذ أُكلِّمـه وقيـل: إنـك مسلوب ومقتـول
من ضيغم من ضراء الأسد مَخْدَرُهُ في بطن عثَّـر غيلٌ دونـه غِيلُ[٣]

ب ـ قيام المفعول مقام الفاعل، جاء في مناظرة النحاس وابن وَلّاد: أن ابن ولاد قال: «نحن إذا قلنا: اجعل الفاعل مفعولاً. ساغ لنا ذلك في الفاعل إذا تعجبت منه، ولم يكن في الأصل مفعولاً، كان ذلك جائزاً فيما قام مقامَه، وهو لم يُسمَّ فاعله، وإلا لم يكن في موضعه، ولا في مقامه»[٤].

ومما هو ذو وصلة قوية بهذا الدليل اختلاف النحاة في مجيء المصدر من الفعل المبني للمفعول: الذي لم يُسمَّ فاعله، وهي مسألة خلاف: أيجوز أن يعتقد في المصدر أنه مبني للمفعول، كما هو مذهب الأخفش، واختاره الزمخشري، فيجوز: عَجِبْتُ من ضَرْبِ زيدٍ، على أنه مفعول، لم يسم فاعله، ثم يضاف، أم لا يجوز ذلك ؟.

فيه ثلاثـة مذاهب، يفصّـل في الثـالث بين أن يكـون المصدر من فعل لم يُبنَ إلا للمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، نحو: عَجِبْتُ من جُنُونِ زيدٍ بالعلم، لأنه من «جُنِنْتَ» التي

(١) من أسماء رسول الله ﷺ أحمد، على زنة «أَفْعَل» التفضيل، مشتق من الحمد، وقد اختلف الناس فيه، هل هو بمعنى فاعل أو مفعول ؟. فقالت طائفة: هو بمعنى الفاعل، أي: حمده لله أكثر من حمد غيره له، فمعناه أحمد الحامدين لربه، ورُجح هذا بأن قياس «أفْعَل» التفضيل أن يصاغ من فعل الفاعل لا من الفعل الواقع على المفعول، ومعنى هذا الاسم على هذا القول: أحمد الناس لربهم. وعلى القول الآخر بجوار أخذ «أفعل» التفضيل من فعل المفعول، فالمعنى: أحق الناس وأولاهم بأن يُحمد، فيكون كمحمد في المعنى، إلا أن الفرق بينهما أن محمداً هو كثير الخصال التي يحمد عليها، وأحمد هو الذي يُحمد أفضل مما يُحمد غيره، فمحمد في الكثرة والكمية وأحمد في الصفة والكيفية، فيستحق من الحمد أكثر مما يستحق غيره، وأفضل مما يستحق غيره، فيحمد أكثر حمد وأفضل حمد حُمده البشر، فالاسمان واقعان على المفعول، وهذا أبلغ في مدحه، وأكمل معنىً، ولو أُريد معنى الفاعل لسمي الحماد، أي: كثير الحمد، فإنه (ﷺ) كان أكثر الخلق حمداً لربه، فلو كان اسمه أحمد باعتبار حمده لربه، لكان الأولى به الحماد، كما سُميت بذلك أُمته». انظر زاد المعاد ١ / ٨٩ـ ٩٠ و٩٣.

(٢) مجمع الأمثال ١ / ٨٠.

(٣) المقرب لابن عصفور ١ / ٧١ـ٧٢ وفيه « ما أخوفه عندي !». وانظر تذكرة أبي حيان ٢٩٣ـ٢٩٤ وفيها: «ولو قلت: ما أخوف زيداً !. على أنه المخوف، وما أحمى زيداً !. على أنه هو المحمي، لم يجز ذلك، لالتباسه بالفاعل، إلا أن يأتي من ذلك ما ليس فيه التباس، وقد رُد على الرمادي قوله:

ولا شبك أحمى من غزال كأنه من الخوف والأحراس في حبس ضيغم

ولا عيب فيه عندي (القائل خطّاب الماردي): لقلة التباسه، وقد جاء مثله لكعب، فأورد البيتين. . .». وانظر شرح قصيدة كعب بن زهير ٢٨٠ـ٢٨٢ وفيه «أهيب» و«أرهب» وكلاهما تعجب من فعل المفعول. وانظر زاد المعاد ١ / ٩١ وشرح ديوان كعب ٢١.

(٤) سفر السعادة ٥٨٢.

لم تُبن إلا للمفعول الذي لم يسم فاعله، أو من فعلٍ يجوز أن يُبنىٰ للفاعل، ويجوز أن يبنىٰ للمفعول، فيجوز في الأول، ويمتنع في الثاني، وأصحها المنع مطلقاً[1]، كما كان الخلاف في التعجب من فعل المفعول.

ويصاغ مصدر المبنيِّ للمفعول على زنة مصدر المبني للفاعل تغليباً للثاني، لكثرته، أو استغناءً به، وقد ورد في كتاب الله مصادر ظاهرها أنها من المبني للمجهول، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**يُحِبُّونَهُم كَحُبِّ الله**﴾[2]، و ﴿**كذلك جزاءُ الكافرين**﴾[3]، و ﴿**الذين ينقضون عهد الله من بعدِ ميثاقه**﴾[4]، و ﴿**هذا ذكر من معي وذكر من قبلي**﴾[5]، و ﴿**وأوحينا إليهم فِعل الخيرات، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة**﴾[6]، الأصل: أن تفعَل الخيرات. و﴿**يوم نطوي السماء كطي السجل للكتب**﴾[7] و ﴿**وهم من بعد غلبهم سيغلبُون**﴾[8]، و ﴿**فأولئك لهم جزاءُ الضعف**﴾[9]، و ﴿**لأنتم أشدُّ رهبةً في صدورهم**﴾[10].

فنسبة المصادر إلى فعل المفعول مسألة فيها خلاف، كما تقدم، ولكن هذه المصادر كلها مصادر للمفعول، ونكتفي بشرح «رهبة» فـ«رهبة» مصدر «رُهِبَ» المبني للمفعول، كأنه قيل: أشد مرهوبية، فالرهبة واقعة منهم لا من المخاطبين، والمخاطبون مرهوبون، وهذا كما قال:

فلهو أخوف عندي إذ أكلمه ... وقيل: إنك مأسور ومقتول
من ضيغم بثراء الأرض مخدعه ... ببطن عثَّر غيل دونه غيل

فالمخبر عنه مخوف لا خائف[11].

فحصلت إضافة المصدر إلى المفعول، ولم يمنع اللبس، وما دامت الأفعال فروع المصادر، فما المانع من نسبة الفعل إلى المفعول في التعجب، وخاصة إذا أُمِنَ اللبس، وظهر المعنى؟.

وقد رد على اعتراض ابن ولاد بأن المفعول ـ وإن قام مقام الفاعل في أنا نحدِّث عنه كما نحدث عن الفاعل ـ فنحن نعلم أنه مفعول في الأصل، فكيف يقال: أقمه مقام

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢/٣/٢٣٤-٢٣٥.
(٢) سورة البقرة آية ١٦٥.
(٣) سورة البقرة آية ١٩١.
(٤) سورة البقرة آية ٢٦.
(٥) سورة الأنبياء آية ٢٤.
(٦) سورة الأنبياء آية ٣٣.
(٧) سورة الأنبياء آية ١٠٤.
(٨) سورة الروم آية ٢.
(٩) سورة سبأ آية ٣٧.
(١٠) سورة الحشر آية ١٣.
(١١) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢/٣/٢٣٥-٢٣٦ ومصادره التي رجع إليها.

المفعـول ؟ ! . وأيضـاً فإن أقمناه مقام المفعول، فإن الفاعل هو المحدث للفعل، وليس كذلـك ما يقـوم مقـامه[1]. والشيء إذا شُبه بالشيء من جهة لا يلزم أن يشبه به من كل الجهات، ثم « إن المفعول لا تأثير له في الفعل الذي يحل به، حتى يتصور فيه الزيادة والنقصان »[2].

فإن جاء عن العرب ما ظاهره أنه تعجب من فعل المفعول نحو: «ما أجَنَّه !» فيقال فيه: إنه حُمل على المعنى، لأن الجنون داخل «في حيز الأوصاف التي لا تكون أعمالاً، وإنما تكون خصالاً في الموصوفين. . . فحمل «جُنَّ زيدٌ» على المعنى، لأن العرب تشبه الشيء بالشيء، ويحمل على المعنى إذا وافقه واقترب منه، فمن ذلك قولهم: «حاكم زيدٌ عمرٌو» برفع الاثنين جميعاً، لأن كل واحد منهما فاعل. . . »[3].

ج ـ عدم استقامة أدلة المانعين في نظرهم، إذ قالوا: «وأما تقديركم لزوم الفعل، ونقله إلى «فَعُلَ» فتحكُّم لا دليل عليه، وما تمسكتم به من التعدية بالهمزة. . . إلى آخره». فليس الأمر فيها كما ذهبتم إليه، والهمزة في هذا البناء ليست للتعدية، وإنما هي للدلالة على معنى التعجب والتفضيل فقط، كألف «فاعل»، وميم «مفعول»، وواوه، وتاء «الافتعال»، و«المطاوعة»، ونحوها من الزوائد التي تلحق الفعل الثلاثي لبيان ما لحقه من الزيادة على مجرده، فهذا هو السبب الجالب لهذه الهمزة، لا تعدية الفعل»[4].

« ومما يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنهم يقولون: ما أعطاه للدراهم، وأكساه للثياب »، وهذا من « أعطى » و« كسا » المتعدي، ولا يصح تقدير نقله إلى « عطو »: إذا تناول، ثم أدخلت عليه همزة التعدية، لفساد المعنى، فإن التعجب إنما وقع من إعطائه لا من عطوه وهو تناوله، والهمزة التي فيه همزة التعجب والتفضيل، وحذفت همزته التي في فعله، فلا يصح أن يقال: هي للتعدية »[5].

وردوا على استدلالهم بتعدية فعل التعجب للمفعول الثاني باللام بأن قالوا: « الإتيان باللام هٰهنا ليس لما ذكرتم من لزوم الفعل، وإنما أُتي بها تقوية له لما ضعف بمنعه من

---

(١) سفر السعادة ٥٨٢.

(٢) مجمع الأمثال ١/ ٨٠.

(٣) انظر سفر السعادة ٥٩٥ ـ ٥٩٨.

(٤) زاد المعاد ١/ ٩٢.

(٥) زاد المعاد ١/ ٩٢.

التصرف، وأُلزم طريقة واحدة، خرج بها عن سنن الأفعال، فضعف عن اقتضائه وعمله، فقوي باللام كما يقوى عند تقدم معموله عليه، وعند فرعيته، وهذا المذهب هو الراجح كما تراه »[1].

واللام هذه لام التقوية لا لام التعدية، وهي التي تزاد لتقوية عامل ضعف إما بتأخره، نحو: ﴿**هدىً ورحمةٌ للذين هم لربهم يرهبون**﴾[2] ونحو: ﴿**إن كنتم للرُّءيا تعبرون**﴾[3]، أو بكونه فرعاً في العمل، نحو: ﴿**مصدقاً لما معهم**﴾[4]، و ﴿**فعال لما يُريد**﴾[5]. و « ولا مستأنسين لحديث »[6]. ونحو: ضربي لزيدٍ حَسَنٌ.

وقد منع ابن مالك زيادة لام التقوية مع عامل يتعدى لاثنين، وعُد من الشاذ ـ لقوة العامل ـ قول ليلى الأخيلية:

أحجَّاج لا تعطي العُصاة مُنَاهم ... ولا الله يُعطي للعصاةِ مُنَاها[7]

وذهب المجيزون للتعجب من فعل المفعول، ومنهم الفراء، وابن كيسان، والزجاج، والزمخشري، وابن خروف، وابن الطراوة، ذهبوا إلى: أن المجرور بالباء بعد « أَفْعِلْ » موضِعُهُ النصب لا الرفع، فهو في حقيقته مفعول لا فاعل[8]. وبناءً على هذا قالوا: إن مما يدل على أن معنى الهمز التعجب لا التعدية « أن الفعل الذي يُعدى بالهمزة، يجوز أن يعدى بحرف الجر، وبالتضعيف، نحو: جلست به وأجلسته و[جَلَّسْتُه]، وقمت به، وأَقَمْتُهُ،

---

(١) زاد المعاد ١/٩٢.

ويعضد هذا القول ورود «أفعل» التفضيل متعدياً إلى المفعول بنفسه.

قال عباس بن مرداس:

فلم أر مثل الحي حياً مصبحاً ... ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا

أكر وأحمي للحقيقة منهم ... وأضرب منا بالسيوف القوانسا

فالقوانس منصوبة بـ«أضرب». ومن خالف قال: إن «القوانس» عندنا منصوبة على فعل آخر. هذا الظاهر تفسيره، فكأنه قال: نضرب «القوانس»، ونحو ذلك. انظر الخاطريات ٧٦.

(٢) سورة الأعراف آية ١٥٤.

(٣) سورة يوسف آية ٤٣.

(٤) سورة البقرة آية ٩١.

(٥) سورة البروج آية ١٦.

(٦) سورة الأحزاب آية ٥٣.

(٧) انظر المغني ٢١٧ـ٢١٨ ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/٢/٤٤٨ـ٤٤٩.

(٨) ذكر ابن النحاس في التعليقة: أن الباء تحتمل أن تكون للتعدية كمررت به، وزائدة مثل: قرأت بالسورة. الأشباه والنظائر ٢٢/١٥٦.

[وقَوَّمْتُه]، ونظائرها، وهنا لا يقوم مقام الهمزة غيرها، فعُلم أنها ليست للتعدية المجردة أيضاً، فإنها تجامع باء التعدية، نحو: أَكْرِم به، وأحسن به، ولا يجمع على الفعل بين تعديتين »[1].

وواضح أن هذا مبني على القول بأن « أَفْعِلْ »[2] في التعجب فِعْلُ أمرٍ فاعله ضمير مستتر وجوباً، والجار والمجرور متعلق به، وقد اختلف فيه، فذهب الجمهور ومنهم سيبويه إلى أن « أَفْعِلْ » صورته صورة الأمر، ومعناه الماضي من «أَفْعَلَ» أي: صار ذا فعل، كألحم، أي: صار ذا لحم، والباء حرف جر زائد زيادةً لازمةً، وما دخلت عليه هو الفاعل، لأنه لا فعل إلا بفاعل. وليس معنا ما يصلح أن يكون فاعلاً إلا المجرور بالباء. وهو الذي قد كرُم وحسُن، فاللفظ محتمل، والمعنى عليه. وإنما لزمته الباء لتؤذِن بمعنى التعجب بمخالفة سائر الأخبار.

وقد ضُعِّف قول الجمهور بأمور. منها:

١ ـ أن الأمر بمعنى الماضي مما لم يُعهد، بل جاء الماضي بمعنى الأمر، نحو: اتقى امرؤ ربه، وبأن «أَفْعَلَ»: صار ذا كذا، قليل، والمطرد زيادتها في المعقول[3].

«فقال الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف: إن «أَحْسِنْ» أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً حسناً، وإنما يجعله حسناً كذلك بأن يصفه بالحُسن، فكأنه قيل: صفه بالحسن كيف شئت، فإن فيه منه كل ما يمكن أن يكون في شخص، كما قال:

وقد وجدت مكان القول ذا سعة ... فإن وجدت لساناً قائلاً فقُلِ

وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه»[4].

٢ ـ التناقض في قول الجمهور حيث يجعلون المتعجب منه في «ما أَفْعَلَهُ» مفعولاً، ويجعلونه في «أَفْعِلْ به» فاعلاً. والشيء لا يكون فاعلاً ومفعولاً به في وقت واحدٍ.

٣ ـ أنكروا على الجمهور اعتبار الباء زائدة، وقالوا: إن الباء إذا جعلنا همزة «أَفْعِلْ»

---

(١) زاد المعاد ١/٩٢.

(٢) هذا مبناه على اختلافهم في قولنا: «أَفْعِلْ به» هل معناه أمر أو تعجب؟. مع إجماعهم على أن لفظه لفظ الأمر. قاله ابن النحاس في التعليقة، انظر الأشباه والنظائر ٢/١٥٥.

(٣) شرح الكافية ٢/٣١٠.

(٤) شرح الكافية ٢/٣١٠.

للجعل، كهمزة «ما أحسن» والباء مزيدة في المفعول للتأكيد، وهو كثير[1]، نحو قوله تعالى: ﴿**ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة**﴾[2]، والمراد: أيديكم، ونحو: قرأت بالسورة، وأجاز بعض هؤلاء - وهو الزجاج - أن تكون الهمزة للصيرورة، فتكون الباء للتعدية، أي: اجعله ذا حُسن، والأول أولى، لقلة همزة الصيرورة، إذ تكون نحو: نزلت بالجبل. أي: في الجبل، وذلك بعيد من الصواب[3].

٤ - استدل أبو حيَّان في شرح التسهيل على أن الباء في موضع نصب بشيئين:

أحدهما: جواز حذفه اختصاراً، كقوله تعالى: ﴿**أسمِعْ بهم وأبصِرْ**﴾[4].

واقتصاراً، كقول الشاعر:

فذلــك إن يَلْقَ المــنـية يلقـهــا ... حميداً، وإن يستغن يومــاً فأجـدِر

والآخر: أنهم لما حذفوا الباء نصبوا الاسم، كقول الشاعر:

لقــد طرقــت رحــال الحـي ليلى ... فأبــعــد دار مُرتحــل مزارا

وقول الآخر:

.... فأجـدر مثلَ ذلك أن يكونـا

أي: ما أبعد دار مرتحل مزارا، وما أجدر مثل ذلك[5].

بل تفـارق الباء المتعجب منه إن كان «أن» وصلتها، فيجوز في «أجود بأن يكتب زيدٌ!»: أجوِد أن يكتب زيدٌ!، ومنه:

وقــال نبــي المـسلمــين تقــدمــوا ... وأحْبب إلينــا أن تكــون المقَــدَّمـا[6]

ولو كان ما دخلته الباء فاعلاً ما حُذِف كما في الشاهد الأول، ولما نصب كما في الأمثلة بعده.

---

(١) شرح الكافية ٢/٣١٠ وانظر شرح المفصل ١٤٨/٧.

(٢) سورة البقرة آية ١٩٥.

(٣) انظر شرح المفصل ١٤٨/٧ وشرح الكافية ٢/٣١٠.

(٤) سورة مريم آية ٣٨.

(٥) «وقد تأول هذين البيتين من ذهب إلى أن المجرور ليس في موضع نصب، بأن قوله: «فأبعد دار مرتحل مزارا» يمكن أن يكون «أبعد» فيه دعاءً، على معنى: أبعد الله دار مرتحل عن مزار محبوبه، كأنه يحرص نفسه على الإقامة في منزل طروق ليلى، لأنه صار بطروقها مزاراً، وبأن «أجدر» أمر عار من التعجب، أي: اجعل مثل ذلك جديراً، وأجدر به أي: اجعله جديراً بأن يكون، أي: حقيقاً، وبأنه تعجب، ومثل في موضع رفع، وهو مبني لإضافته إلى مبني، مثل قوله تعالى: ﴿إنه لحق مثلما **أنكم تنطقون**﴾ في قراءة من فتح اللام، قال صاحب الدرر: ولم أعثر على قائله». انظر الدرر اللوامع ٢/١٢٠ والمساعد (الحاشية) ٢/١٥١.

(٦) المساعد ٢/١٥٠.

٥ ـ أنه لا يعهد صيغة أمر ترفع الاسم الظاهر، وإن كان خبراً في المعنى، دون هذا الأمر.

٦ ـ ذكر ابن هشام أكثر هذه الأوجه بقوله:

«قول البصريين في «أَحْسِنْ بزيدٍ» يلزم منه شذوذ من أوجه:

أحدها: استعمال «أفعل» للصيرورة قياساً، وليس بقياس، وإنما قلنا: ذلك، لأن عندهم أن «أَفْعَلَ» أصله «أَفْعَلَ» بمعنى صار ذا كذا.

الثاني: وقوع الظاهر فاعلاً لصيغة الأمر بغير لام.

الثالث: جعلهم الأمر بمعنى الخبر.

الرابع: حذف الفاعل في «أَسْمِعْ بهم وأبصر»[1].

٧ ـ سبق ابن هشام ابن الحاجب، فقال في شرح قول صاحب المفصّل: «وفي هذا الكلام ضربٌ من التعسف»:

«لما فيه من مخالفة القياس. من وجوه متعددة:

منها: استعمال الهمزة لصيرورة الشيء ذا كذا في «أكْرِم».

ومنها: نقل الفعل عن صيغة الخبر إلى صيغة الأمر.

ومنها: زيادة الباء على الفاعل. وكل ذلك خروج عن القياس[2].

وقد استحسن ابن الحاجب تخريجي الزمخشري:

أ ـ أنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً كريماً، أي: بأن يصفه بالكرم، والباء مزيدة، مثلها في قوله تعالى: ﴿**ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة**﴾. للتأكيد والاختصاص.

ب ـ أنه أمر لكل أحد بأن يُصيره ذا كرم، والباء للتعدية[3].

وقد سَلِم هذان الوجهان من المآخذ التي أخذت على تخريج الجمهور، «وإنما فيهما استعمال الهمزة للتعدي أو للتصيير، وتقدير ذلك أن يقال: إنه أمر في الأصل من «أكرمتُهُ» أي: جعلته كريماً، والباء مزيدة على المفعول، وفيه على هذا ضمير، فاستعمل الهمزة

(١) الأشباه والنظائر ٢/ ٨٨.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١١٠.

(٣) انظر المفصل ٢٧٦-٢٧٧.

للتعدي، وهو كثير، واستعمل الباء زائدة على المفعول، وهو كثير، واستعمل صيغة الأمر للأمر، وهو القياس، ثم نقل على التقدير الأول، فلم يلزم فيه ذلك التعسف الذي في التقدير الأول، وإنما يلزم فيه الإضمار الذي لا يتغير، وليس بمستبعد ألا ترى أن مثل هذه الصيغة في الإنشاء للمدح قد جرى الضمير فيها هذا المجرى، فلم يغير عن لفظ الوحدة في قولك: نِعْمَ رجلاً، ونِعْمَ رَجُلَيْنِ، ونِعْمَ رجالاً، فكذلك ههنا، وقد أجاب بقوله: إنه جرى مجرى المثل، فلم يُغيّر عن لفظ الوحدة.

والوجه الثاني: أن تجعل الهمزة لما جُعلت له في الوجه الأول، وهو على الأمر أيضاً، كأن أصله: أكْرِمْ، أي: صِر ذا كرم، ثم عُدِّيَ بالباء، فصار الفاعل فيه مُصيراً غيره صائراً ذا كرم، كما تقول: قمت، فتكون أنت القائم، ثم تقول: قمت بزيدٍ، فتأتي بالباء للتعدي، فيُصِّيرُ الداخلة هي عليه هو الفاعل لذلك قبل دخولها، فصار معنى أكرم بزيد! في الأصل على هذا التأويل: صَيِّرْ زيداً صائراً ذا كرم[1]، فأفاد التصيير فيه مجيء الباء للتعدي، لأن هذا المعنى مستفاد من باء التعدي، وأما كونه صائراً ذا كذا فمستفاد من الصيغة التي هي أكرم»[2].

وقد رد الجمهور على ما قاله المخالفون. فقالوا زيادة على ما ورد ذكره في أثناء عرض حجج المخالفين:

«إن الفاعل هنا ليس شيئاً غير المفعول، ألا ترى أنك إذا قلت: ما أحسن زيداً، فتقديره: شيء أحسن زيداً، وذلك الشيء ليس غير زيدٍ، فإن الحُسن لو حل في غيره لم يحسن هو، فكان ذلك الشيء مثلاً عينه أو وجهه، وليسا غيره، فلذلك جاز أن يكون مفعولاً في ذلك اللفظ أو فاعلاً في هذا اللفظ، إذ المعنى واحد، فإن قيل: فما وجه استعمال التعجب على لفظ الأمر، وإدخال الباء معه، قيل: أرادوا بذلك التوسع في العبارة، والمبالغة في المعنى. أما التوسع فظاهر، لأن تأدية المعنى بلفظين أوسع من قصره على لفظ واحد، وأما دخول الباء فَلِما ذكرناه من إرادة الدلالة على التعجب، إذ لو أريد الأمر لكان كسائر الأفعال، ويتعدى بما تتعدى تلك الأفعال، فكنت تقول في (أَحْسِنْ بزيدٍ): أَحْسِنْ إلى زيدٍ، لأنك تقول: أحسنْتُ إلى زيدٍ، ولا تقول: أحسنت بزيدٍ»[3].

---

(١) وهذا أمر حقيقة، وهو ضعيف، إذ يلزم منه أن يكون الناطق به متعجباً، ولا خلاف في أن الناطق به متعجب. المساعد ٢/١٤٩.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٢/١١٠-١١١.

(٣) شرح المفصل ٧/١٤٨.

ولهذا جاز حذف المتعجب منه في نحو قوله تعالى: ﴿أسمع بهم وأبصر﴾[1]، أي: أبصر بهم. فعلى قول من يقول بأنه مفعول لا إشكال كما تقدم. وعلى قول الجمهور: إن المجرور في موضع رفع بـ«أفعل» إنما جاز حذفه، لأنه في المعنى كمعمول «أَفْعَلَ» فحُمِلَ عليه، والفارسي وقوم على أنه لم يحذف، بل حُذف الحرف، فاستتر الضمير، ورُد بعدم بروزه، فلا يقال: أسمع بالزيدين وأبصروا[2].

وقد ردوا على هذا الاعتراض بأن قالوا: عدم تصرف فعل التعجب سَوَّغ لزوم «أَفْعِلْ» وإن خُوطب به مثنى أو مجموع أو مؤنث - صورة الإفراد، وسهل ذلك انمحاء معنى الأمر فيه، كما انمحى في «ما أَفْعَل» معنى الجعل، وصار معنى «أَفْعِلْ به» كمعنى «ما أَفْعَلَهُ» وهو محض إنشاء التعجب، ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويؤنث، باعتبار تثنية المخاطب وجمعه وتأنيثه». وقد جرى مجرى الأمثال، فلزم صورة واحدة في جميع أحواله[3].

ثم إنه وإن كان بلفظ الأمر فليس بأمر، وإنما هو خبر محتمل للصدق والكذب، فيصح أن يقال في جوابه: صدقت أو كذبت، لأنه في معنى «حسن زيدٌ جداً».

ومنها أنه لو كان أمراً لكان فيه ضمير المأمور، فكان يلزم تثنيته وجمعه وتأنيثه، على حسب أحوال المخاطبين.

ومنها أنه كان يصح أن يجاب بالفاء كما يصح ذلك في كل أمر، نحو: أَكْرِمْ بعمرٍو فيشكرك، وأجمل بخالد فيعطيك. على حد قولك: أعطني فأشكرك، فلما لم يجز شيء من ذلك. دل على ما ذكرناه، فاعرفه[4].

وتخريج الزجاج لبقاء «أَحْسِنْ به» في الأحوال على صورة واحدة كون الخطاب لمصدر الفعل، أي: يا حُسْنُ أَحْسِنْ بزيدٍ. وهذا تخريج فيه تكلف وسماجة من حيث المعنى، وأيضاً نحن نقول: أَحْسِنْ بزيدٍ يا عمرو، ولا يخاطب شيئان في حالة واحدة، إلا أن نقول: إن معنى خطاب الحُسْن قد انمحى[5]. ثم إنه خالف من وافقه في هذا التخريج، إذ جعلوه أمراً لكل أحد بأن يجعلَ زيداً حسناً، وجعله كذلك بوصفه بالحُسْن، كأن معناه قيل: صِفْهُ

---

(١) سورة مريم آية ٣٨.

(٢) المساعد ٢/١٥٣.

(٣) شرح الكافية ٢/٣١٠ وانظر شرح المفصل ٧/١٤٨.

(٤) شرح المفصل ٧/١٤٨ وانظر المساعد ٢/١٥٠-١٥١.

(٥) انظر شرح الكافية ٢/٣١١.

بالحُسْنِ كيف شئت، فإن فيه منه كل ما يمكن أن يكون في شخص، كما قال:

وقـد وجدت مكان القول ذا سعة فإن وجـدت لسـانـاً قائـلاً فقـل

وهذا معنى مناسب للتعجب[1].

وهنـاك مذهب ثالث يفـرق بين الفعل المبني للمفعول لزوماً، بحيث لا يأتي مبنياً للمعلوم وبين الفعل الذي يأتي مبيناً للفاعل وللمفعول، فيجيز أن يَتعجَّبَ من الأول دون الثاني، ذلك أن نائب الفاعل ـ وإن أفاد ظاهراً تحوله عن مفعول في اللفظ ـ فهو في المعنى فاعل، لأنه لم يقع عليه فعل من غيره كالمشغول الذي شغله غيره، فلو حُمل «ما أزهاه» على أنه تعجب من الفاعل المعنوي، لم يكن بأس[2].

قالت العـرب في التعجب من «جُن زيدٌ»: ما أجنَّـهُ! وهـو محمـول على المعنى، استجازوا فيه ما استجازوا فيما حُمل عليه، ألا ترىٰ أن «جُن زيدٌ فهو مجنون» داخل في حيِّز الأوصاف التي لا تكون أعمالاً، وإنما تكون خصالاً في الموصوفين بغير اختيارهم، مثل: كَرُمَ فهو كريم، ولؤم فهو لئيم، خصال لا يفعلها الموصوف؟. فهكذا «جُن زيدٌ فهو مجنون»، إنما هي خصلة في الموصوف، لا اختيار له فيها، فأجري مجرى رقع فهو رقيع، وبلد فهو بليد إذا كان داخـلاً في معنـاه، والـدليل على صحة هذَا أن العرب لا تتعجب من «أفْعَلَّ»، لا يقولون: ما أحمره! ولا: ما أسوده! ولا: ما أفطسه!. ويتعجبون من «أحمق، وأرعن، وألد، وأنوك»، فيقولون ما أحمقه! وما أرعنه! وما ألده! وما أنوكه!، لأن أحمق بمنزلة بليد، وألد بمنزلة مرس[3]، وأنوك بمنزلة جاهل، فحملوه على المعنى، فهكذا «جُن زيدٌ» حُمل على المعنى، لأن العرب تشبه الشيء بالشيء، ويحمل على المعنى إذا وافقه واقترب منه، فمن ذلك قولهم: «حاكم زيدٌ عمرٌو» برفع الاثنين جميعاً، لأن كل واحد منهما فاعل، ، قال أوس:

تُواهـق رجـلاهـا يداه ورأسـه له قتـبٌ خلف الحـقيبـة رادف

وقال القطاميُّ:

فَكـرَّت تبـتـغـيه فصـادفتـه على دمـه ومصرعـه السِّبـاعـا

لأن السباع قد دخلت في المصادفة. وقال:

---

(١) انظر شرح الكافية ٢/٣١٠.

(٢) انظر مجمع الأمثال ١/٨٤.

(٣) رجل مرس: شديد العلاج، بين المرس وهو شدة العلاج. اللسان (مرس).

لن تراهـا ـ وإن تأمَّـلتَ ـ إلا ولهـا في مفـارق الـرأس طِيبـا

لأن الطيب قد دخل في الرؤية[1].

وأقول (القائل علم الدين السخاوي): إنما قالوا: ما أجنَّه !، لأن «جُن» لا فاعل له، فهو في المعنى تعجب من الفاعل، لأنه لا يقال: جَنَّهُ، إنما يقال: أجنه.

وقد جوز السخاوي أن يحمل عليه قولهم في التعجب: ما أسرني بكذا وكذا !، لأنه يجوز أن يكون تعجباً من «سررت» ويكون محمولاً على ما قدمنا ذكره في «جُن زيدٌ» فيكون بمنزلة: بُرَّ حَجُّك فهو مبرور[2].

والمذهب الرابع: التفريق بين ما يُلبسِ وما لا يُلبسِ، فمنعوا التعجب مباشرةً من الأول دون الثاني، كراهة أن يلتبس، وهذا هو السبب الذيَ زعم عبد القاهر: أنه لم يقف على غيره عند أهل العربية[3].

قال محمد بن بدر: «إنما لم يتعجبوا من «ضُرِبَ زيدٌ» وأشباهه إلا بالزيادة، كراهة أن يلتبس، ففـرقوا بين التعجب من فعل الفاعل وفعل المفعول، وذلك أنهم فرقوا بين فعل الفاعلِ وفعل المفعول في غير التعجب، وأرادوا أن يفرقوا بينهما أيضاً في التعجب، فلو قالوا في «ضُرِبَ زيدٌ»: ما أضْرَبَ زيداً !. لالتبس فعل الفاعل بفعل المفعول، فأتوا بالزيادة، ليصلوا إلى الفرق بينهما»[4]. وقال ابن الحاجب: «لأنهم لو فضّلوا على المفعول دون الفاعل لبقيت كثير من الأفعال لا يتعجب منها، وغرضهم التعميم، ولو فضّلوا عليها جميعاً لأدى إلى اللبس، فلم يبق إلا التعجب من الفاعل، ولأن الفاعل هو المقصود بالنسبة في المعنى، والمفعول فَضْلة، فكان ما هو المقصود أولى، وهذا معنى قول سيبويه: «وهم ببيانه أعنىٰ» يعني: أنهم يُعنون بالفاعل دون المفعول، حتى لا يذكرون فعلاً إلا ويذكرون له فاعل، أو ما يقوم مقامه، حرصاً على بيان الفاعل عندهم، فلما تعجبوا، كان الأولى عندهم أن يُجعل التعجب له لذلك[5].

والذين قالوا بأن علة المنع خوف اللبس بين التعجب من الفاعل وبين التعجب من

(١) انظر سفر السعادة ٥٩٥ـ٥٩٨.

(٢) انظر سفر السعادة ٥٩٨.

(٣) المقتصد ١/٣٨٣.

(٤) سفر السعادة ٥٩٥.

(٥) الإيضاح ففي شرح المفصل ١/٦٥٤.

المفعول، أجازوه إذا أُمن من اللبس، وقد ذهب هذا المذهب خطّاب الماردي[1]، وهو اختيار ابن مالك، قال في شرح الكافية الشافية: «على أن فعل المفعول إذا لم يُجهل معناه ببناء فعل التعجب منه جاز صوغ «أَفْعَلَ» و«أَفْعِلْ» من لفظه، نحو: ما أزهى زيداً !، وما أعناه بحاجتك !. وأصلهما: زُهِيَ وعُنِيَ، فصيغ منهما فعل التعجب، لأن المراد لا يجهل، بخلاف «ضُرِبَ زيدٌ»، فإن قولك فيه: ما أضرب زيداً !. يوهم خلاف المراد، فلم يجز»[2] فذهب خطّاب وابن مالك إلى أن مالا يُلبس لا يقتصر فيه على السماع، والجمهور لا يُجوِّزونه إلا فيما سُمع[3].

وهذا مذهب قَصْدٌ، أخذ من كل قول أحسن ما فيه، وسلم مما يمكن أن يؤخذ عليه، فاستبعد علل القوم، ولم يغد بحاجة إليها، وبُني على استقراء الوارد عن العرب، فلم يُهمل السماع كما فعل الجمهور، ولم يتسع كما اتسع الكوفيون ومن وافقهم، مما جعله أولى بالاختيار عند المحققين كابن مالك وغيره، بل هو الذي يوفق بين الأقوال جميعها، بحيث لا يُبطل القياس، ولا يهمل السماع، ويسلم القائل به من تحكم المذاهب الأخرى.

وقد يقال: ألا تكفي الأمثلة الواردة لاختيار مذهب الكوفيين، وترك غيره ؟.

فالجواب أن يقال:

إن هذه الأمثلة كثيرة من حيث العدد، ولكنها لم تسلم من المعارض، إذ ورد عن العرب التعجب من فعل الفاعل كثيراً، حتى صار الكثير مما يخالفه بالنسبة شيئاً يسيراً، لا يصلح للقياس عليه، والكثرة والقلة في القياس نسبية، فقد نقيس على القليل، إذا لم يرد له مما ينقضه، ونمتنع من القياس على الكثير لوجود ما ينقضه.

---

(١) هو ابن يوسف بن هلال. جعل في إشارة التعيين والبلغة نسبته «المازري» بالزاي المعجمة ثم راء. وفي البغية وغيرها «الماردي» بالراء والدال المهملتين. من أهل قرطبة، وسكن بطليوس، له شعر فيها يذكر ويؤنث، وكتاب «الترشيح» في النحو، نقل عنه أبو حيان في تذكرته، واختصر «الزاهر» لابن الأنباري.

قال عنه ابن الأنبار: كان من جلة النحاة، ومحققيهم، والمتقدمين في المعرفة بعلوم اللسان على الإطلاق.

روى عن أبي عبد الله بن الفخار، وأبي عمر أحمد بن الوليد، وهلال بن عريب، وروى عنه ابناه: عبد الله وعمر، وغيرهما، وتصدر لإقراء العربية طويلاً.

نقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيراً.

توفي بعد سنة خمسين وأربعمائة.

انظر ترجمته في إشارة التعيين ١١٢ والبلغة ٧٧ وبغية الوعاة ١/٥٥٣ والتكملة لابن الأبّار ١/٤٢ وكشف الظنون ٥٠٧ و٩٤٨ ومعجم المؤلفين ٤/١٠٣.

(٢) ص ١٠٨٦-١٠٨٧ وانظر المساعد ٢/٢٦٢-٢٦٣ والهمع ٢/١٦٦.

(٣) انظر المساعد ٢/١٦٢-١٦٣.

ولهذا كان اختيار مذهب خطّاب وابن مالك نتيجة مناسبة لهذا البحث، مما يمكن أن نخرج منه بقاعدة. أو خلاصة:

«التعجب إنما يكون من فعل الفاعل، ويجوز التعجب من فعل المفعول إذا أُمن اللبس». تم بحمد الله. والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

دليل المصادر والمراجع

إشارة التعيين / عبد الباقي اليماني (٦٨٠-٧٤٣) تحقيق د. عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل /ط أولى ١٤٠٦هـ.

الأشباه والنظائر / السيوطي (٨٤٩-٩١١) نشر طه عبد الرؤوف سعد / مكتبة الكليات الأزهرية / القاهرة /١٣٩٥هـ.

أوضح المسالك ـ ضياء السالك.

الإيضاح في شرح المفصّل / أبو عمر وعثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (٥٧٠-٦٤٦) تحقيق د. موسى بناري العليلي / الناشر وزارة الأوقاف في العراق / إحياء التراث الإسلامي (٥٠).

بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح / عبد المتعال الصعيدي / مكتبة الآداب بالجماميز / مصر.

تذكرة النحاة لأبي حيان محمد بن يوسف (٦٥٤-٧٤٥) نشر د. عفيف عبد الرحمن مؤسسة الرسالة / ط أولى ١٤٠٦هـ.

الخاطريات / أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢) تحقيق علي ذو الفقار شاكر / دار الغرب الإسلامي / ط أولى ١٤٠٨ / بيروت.

الخصائص / ابن جني / تحقيق محمد علي النجار / صورة.

الدرر اللوامع على همع الهوامع / أحمد بن الأمين الشنقيطي (١٢٨٩-١٣٣١) ط ثانية / دار المعرفة / بيروت.

زاد المعاد في هدى خير العباد / ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١) تحقيق شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط / مؤسسة الرسالة / ط ثامنة / ١٤٠٥ه / بيروت.

سفر السعادة / علم الدين السخاوي (٥٥٨-٦٤٣) تحقيق محمد أحمد الدالي / مجمع اللغة العربية / دمشق / ١٤٠٣.

سيبويه (الكتاب) / عمرو بن عثمان (١٨٠ تقريباً) ط عبد السلام هارون.

شرح أشعار الهذليين / أبو سعيد السكري (٢١٢-٢٧٥) تحقيق عبد الستار فراج.

شرح ديوان كعب بن زهير / أبو سعيد السكري / صورة عن ط دار الكتب المصرية سنة ١٣٦٩ / القاهرة.

شرح قصيدة كعب بن زهير / محمد بن هشام الأنصاري (٧٠٨-٧٦١) نشر د. محمود حسن أبو ناجي / مؤسسة علوم القرآن / دمشق / ط ثانية / ١٤٠٢.

شرح الكافية / للرضي الاستراباذي (٦٨٦) دار الكتب العلمية / بيروت / صورة .
شرح الكافية الشافية / جمال الدين بن مالك (٦٧٢) تحقيق د. عبد المنعم هريدي / من منشورات جامعة أم القرى / مركز إحياء التراث (١٦) ط أولى / ١٤٠٢ .
شرح المفصل / يعيش بن يعيش (٦٤٣) صورة عن الطبعة الأولى .
الصحاح / الجوهري (٣٩٣) نشر أحمد عبد الغفور عطار .
ضياء السالك إلى أوضح المسالك / محمد عبد العزيز النجار / ط أولى ١٣٨٩ / القاهرة .
لسان العرب / ابن منظور (٧١١) دار لسان العرب / بيروت .
مجمع الأمثال / الميداني (٥١٨) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد / ط ثانية / ١٣٩٣ .
مختار الصحاح / محمد بن أبي بكر الرازي (٦٦٦) دار الكتاب العربي / ط أولى / ١٩٦٧ بيروت .
المرتجل / لابن الخشاب (٤٩٢-٥٦٧) تحقيق علي حيدر / ١٣٩٢ / دمشق .
المسائل العضديات / لأبي علي الفارسي (٢٨٨-٣٧٧) تحقيق د. علي جابر المنصوري / عالم الكتب بيروت / ط أولى ١٤٠٦ .
المساعد على تسهيل الفوائد / لبهاء الدين بن عقيل (٦٠٠-٦٧٢) تحقيق د. محمد كامل بركات / من منشورات جامعة أم القرى / مركز إحياء التراث / مكة .
معجم البلاغة العربية / د. بدوي طباته / ط ثالثة / ١٤٠٨ دار المنارة بجدة .
معجم المصطلحات النحوية والصرفية / د. محمد سمير نجيب اللبدي / مؤسسة الرسالة ط أولى ١٤٠٥ / بيروت .
المغنى في تصريف الأفعال / محمد عبد الخالق عضيمة / ط أولى / ١٣٧٤ / القاهرة .
المفصل في علم العربية / محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨) ط الثانية / دار الجيل / بيروت .
المقرب / علي بن مؤمن (ابن عصفور) (٦٦٩) تحقيق / الجواري والجبوري / منشورات الأوقاف العراقية سنة ١٣٩١ ط أولى .
المقتصد في شرح الإيضاح / عبد القاهر الجرجاني (٤٧١) تحقيق كاظم بحرمرجان / وزارة الإعلام العراقية / ١٩٨٢ .
الملخص في ضبط قوانين العربية / ابن أبي الربيع القرشي (٥٩٩-٦٨٨) تحقيق د. علي بن سلطان الحكمي / ط أولى سنة ١٤٠٥ .
همع الهوامع / السيوطي (٩١١) بيروت / صورة .

قواعد النشر في مجلة الجامعة الإسلامية

أولا : شروط قبول البحوث العلمية والدراسات والكتب المحققة أو الرسائل .

تقبل البحوث العلمية والدراسات والكتب المحققة أو الرسائل إذا توفرت فيها الشروط التالية :

أ - أن تتسم البحوث والدراسات بالأصالة والدقة والموضوعية .

ب - أن تلتزم بأصول البحث العلمي في التوثيق وتحرير المسائل والقضايا التي تعالجها .

جـ - أن تثبت الإحالات للنصوص المنقولة بحواشي صفحات البحث، ثم يورد الباحث في نهاية بحثه ثبتاً بالمراجع والمصادر التي اعتمدها في البحث مشتملة على اسم المؤلف واسم الكتاب واسم المؤسسة الناشرة وتاريخ النشر، وإذا كان الكتاب محقَّقاً فيذكر اسم المحقق، وإذا كان المصدر مجلة فيذكر عنوانها والعدد وتاريخ صدورها والجهة التي تصدر فيها المجلة .

د - يشترط في الكتاب المحقق أو الرسالة إضافةً إلى ما ذكر أنْ يرفق المحقق صورا للوحة الأولى والثانية والأخيرة وذلك في أول حلقة تنشرها المجلة .

هـ - أن لا يكون البحث المقدم للنشر في المجلة سبق أن قدم للنشر في مجلة أو مؤسسة أو دار من دور النشر .

و - أن يكتب عنوان البحث واسم الباحث ودرجته العلمية وعنوانه في ورقة مستقلة .

ز - أن يكون البحث مكتوباً بخط واضح ومصحح من الباحث، أو مطبوعاً على الآلة الكاتبة .

ثانيا : مراجعات الكتب وتقويمها تقويماً علمياً .

تقبل مجلة الجامعة مراجعات الكتب والرسائل أو تقويمها تقويماً علميا إذا توفرت فيها الشروط التالية :

أ - أن تشتمل المراجعات أو التَّقويم على اسم الكتاب والرسالة واسم المؤلف واسم المؤسسة الناشرة وتاريخ النشر وعدد صفحات الكتاب .

ب - أن لا يكون الكتاب أو الرسالة قد مضى على نشره أكثر من عشر سنوات .

جـ - أن تكون المراجعة أو التقويم موجهة إلى الأفكار الواردة في الكتاب أو الرسالة، وأن تنقد نقداً موضوعياً .

د ـ أن لا تكون المراجعات أو التقويم منشوراً في إحدى المجلات، أو مقدما للنشر .

هـ ـ للمجلة الحق في رد نشر المراجعات أو التقويم دون إبداء الأسباب، ويعلم الباحث بذلك بقرار من هيئة التحرير في المجلة .

ثالثا : جميع البحوث والدراسات والكتب المحققة والمراجعات للكتب أو الرسائل تكتب باللغة العربية .

رابعا : تحال البحوث والدراسات المقدمة للنشر في مجلة الجامعة إلى خبراء مختصين لتقويمها تقويماً علمياً، ولا ينشر منها إلا ما يجيز الخبراء نشره، وإذا أبديت ملاحظات على البحث لا تحجبه عن النشر، يطلب من الباحث تعديلها أو تعديل ما يخدم البحث من تلك الملاحظات .

خامسا : يعطى الباحث مستلًا من بحثه المنشور في حدود عشر نسخ مع نسختين من المجلة .

سادسا : يرسل البحث أو الدراسات أو الكتب المحققة على عنوان المجلة في الجامعة الإسلامية باسم رئيس التحرير أو مدير التحرير .

سابعا : البحوث والدراسات التي تصل إلى المجلة لا ترجع إلى أصحابها .

ثامنا : للباحث الحق في نشر بحثه أو دراساته أو الكتاب المحقق الذي نشر في مجلة الجامعة على حلقات، على أن ينبه في المقدمة على مايلي :

١ ـ أنَّ هذه البحوث أو الدراسات أو الكتاب المحقق سبق نشره في مجلة الجامعة في الأعداد...

٢ ـ التنبيه على أي إضافة زادها الباحث لم تكن في الأصل المنشور بمجلة الجامعة.

وللمجلة حق التعقيب على أي إضافة يزيدها الباحث تخالف أهداف المجلة ورسالتها أو تخل بقواعد النشر فيها .

مطابع الجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة